

الملِكُ كِتَابُ اللَّيْبَةِ

صِنَاعَتُهَا الْبَتْرُولِيَّةُ وَنِظَامُهَا الْاِقْتِصَادِي

كتبه بالانكليزية وعربه بتصريف

عبد الأمير قاسم كبة

المستشار الاقتصادي المساعد في لجنة البترول
الليبية سابقاً

المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية

ص.ب. رقم ٣٨٧

بغداد - العراق

المملكة العراقية

صناعاتها البترولية ونظامها الاقتصادي

كتبه بالانكليزية وعربه بتصريف

عبد الأمير قاسم كبة

المستشار الاقتصادي المساعد في لجنة البترول
الليبية سابقاً

المركز العربي للبحوث البترولية والاقتصادية

ص.ب. رقم ٣٨٧

بغداد - العراق

دار الأمل للنشر

الطبع والنشر

Int'l. Affairs

HD

9577

.L52

K82

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

4034
JUN 15 1971
PL 400



جلالة ملك ليبيا يضبط على صمام فينساب الزيت الى أوروبا ...
تحملة الناقله اسنو كينتربري .
(اخذت الصورة في حفل افتتاح ميناء مرسي بريقه في ٢٥/١٠/٦١)

رسم القفطر الليبي
بأقاليم الشاروت

منطقة الواحات

اقلية

قزاق

اقلية بوق

اقلية طرابلس

البحر
البحر المتوسط
البحر الأحمر

البحر المتوسط
البحر الأحمر

الكرة

نور

نور

نور

أوبلة

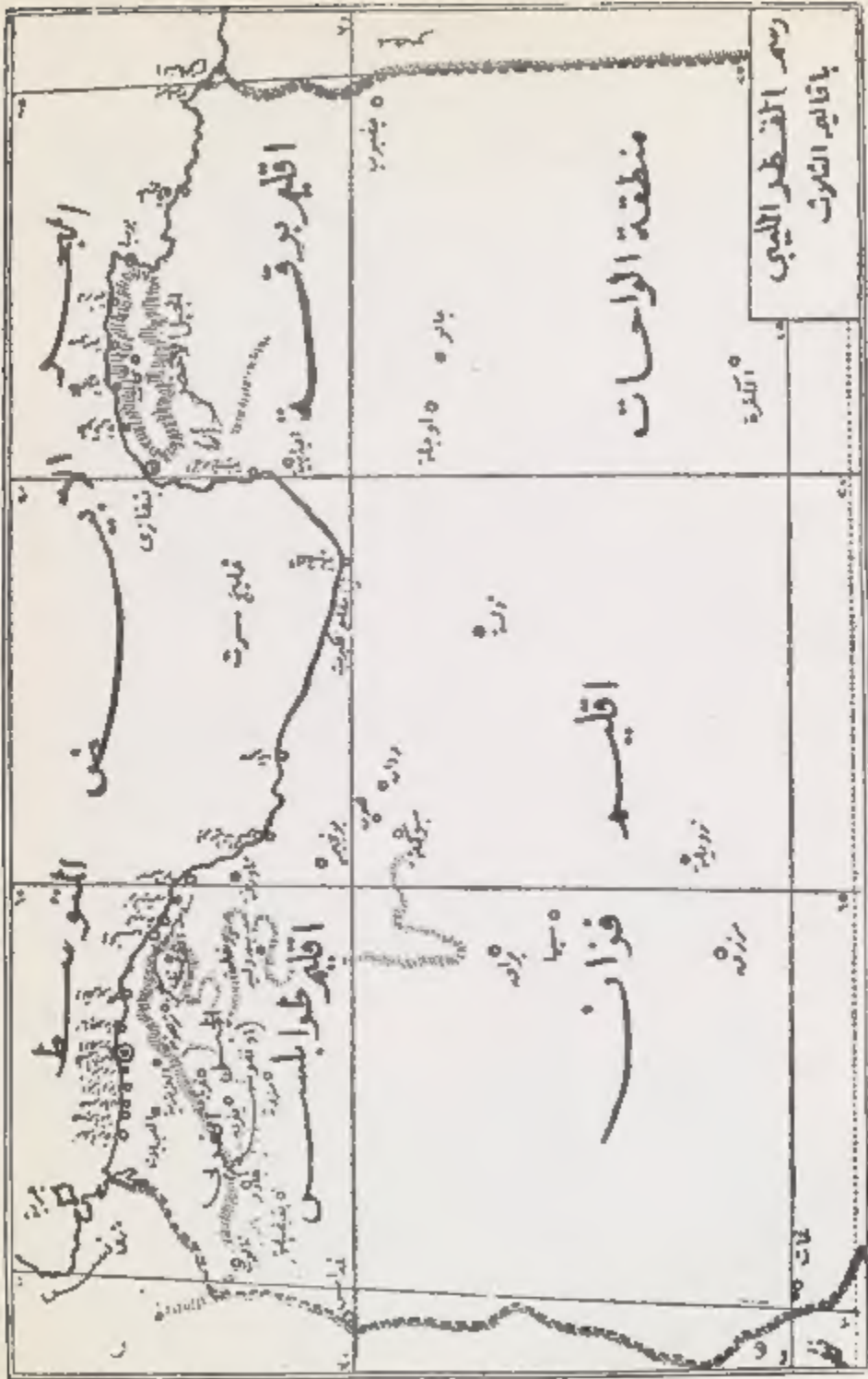
برقة

برقة

فلبج سرت

البحر المتوسط
البحر الأحمر

البحر المتوسط
البحر الأحمر



المقدمة

لقد احتلت المملكة الليبية في غضون فترة وجيزة مكانة مرموقة بين الاقطار المصدرة للزيت الخام ، واخذت واردات البترول تتدفق بأسرع مما يستطيع المسؤولون تخطيط سبل سليمة للاتفاق . وقريباً جداً سيصل دخل ليبيا من البترول الى حدود المائة مليون باون استرليني سنوياً . ان هذا التطور المذهل في موارد قطر متخلف ليستتبع تطورات اجتماعية واقتصادية يصعب التكهّن بطبيعتها ومداها ، فهي حقل خصب للدراسة الراجعة والتأمل العميق .

لقد اتبّح لي شرف الخدمة في المملكة الليبية لمدة سنتين كمستشار اقتصادي مساعد في لجنة البترول التي ادمجت مؤخراً بوزارة شئون البترول . وقد حز في نفسي اني لم أجد عند وصولي بنغازي مصدراً علمياً يركن اليه في تلمس معالم البلد الذي جئت لخدمته ، باستثناء كراسات صغيرة تعالج نواحي ضيقة من اقتصاديات ليبيا أو تاريخها أو ما الى ذلك . لذلك كان أول عمي محاولة سد هذا الفراغ يجمع المعلومات المبعثرة في نشرات الحكومة وفي عشرات من الكتب والكراسات والصحف والمجلات المحلية والأجنبية وإضافة ما توصلت اليه بالانصالات المباشرة والملاحظات

الشخصية والخروج من كل ذلك بكتاب شامل يتناول بالإضافة الى موضوعه الرئيس وهو الصناعة البترولية وتطورها في ليبيا شق جوانب المجتمع الليبي .

واني اذ أقدم هذا الجهد المتواضع بين يدي القارئ الكريم ليسعدني ان القى أي تصويب أو توجيه أو نقد استرشد به في الطبعة القادمة ان شاء الله ، والله من وراء القصد .

بغداد في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٣

عيد الأمير قاسم كبه



الفصل الأول

المملكة الليبية

١ - جغرافية البلاد وسكانها .

المملكة الليبية قطر عربي شاسع الأرجاء قليل السكان في شمال افريقيا . وهو يمتد من تونس والجزائر غرباً الى حدود القطر المصري شرقاً ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً الى النيجر وتشاد جنوباً ويقع على وجه التقريب بين خطي طول ٩° و ٢٥° وبين خطي عرض ٣٣° و ١٨° - ٤٥° . وتبلغ مساحة المملكة الليبية ٦٨٠,٠٠٠ ميل مربع (نحو مليون وثلاثة ارباع المليون كيلو متر مربع) أو ما يعادل مجموع مساحة ألمانيا وفرنسا والدول الإسكندنافية وهولنده أو ما يقرب من سبعة اضعاف مساحة المملكة المتحدة^(١) . وتأتي ليبيا في المرتبة الثالثة من بين أقطار افريقيا من حيث المساحة وذلك بعد السودان وجمهورية الكونغو (ليوبولدفيل) . ويبلغ طول الخط الساحلي الليبي

١ - وزارة التجارة البريطانية ، ليبيا الأوضاع الاقتصادية والتجارية في ليبيا ، لندن ١٩٥٦ ، ص ٣ (بالانكليزية) .

الممتد بين تونس والجمهورية العربية المتحدة ١٩٤٠ ميلاً . وبإستثناء شريط ساحلي ضيق وقليل من الواحات المنبثقة هنا وهناك وبعض الهضبات المعشوشبة في الشمال فيمكن اعتبار ليبيا قحطاً صحراويًا متدامي الأطراف تؤلف كثبانها الرملية المتموجة جزءاً من فيافي الصحراء الكبرى التي لا تلبس فيها حياة .

كانت المملكة الليبية مؤلفة من ثلاث ولايات غير ان التعديلات الدستورية التي اجريت مؤخراً اقامت كياناً موحداً واصبحت الحدود الولائية مجرد حقيقة تاريخية .

وتقسم البلاد من الوجهة الطبوغرافية الى ثلاثة أقسام رئيسية ^(١) وهي :

١ - السهول الساحلية في الشمال .

٢ - المرتفعات الشمالية بما في ذلك جبال طرابلس والجبل الأخضر وتلال البطنان ودقنه .

٣ - المناطق الصحراوية بما فيها الواحات المختلفة مثل واحة الجفجف ومراد وجالو وغدامس وغيرها .

مناخ ليبيا استوائي صحراوي بإستثناء الشريط الساحلي والمناطق الجبلية حيث يغلب مناخ البحر الأبيض المتوسط خلال الجزء الأعظم من السنة . يناير هو ابرد الشهور عادة كما ان اغسطس واحياناً يوليو هو أحر الشهور . وفي حالات نادرة يكون يونيو أو سبتمبر أحر الشهور . ودرجة

١ - الدكتور عبد العزيز طويح شرف ، جغرافية المملكة الليبية المتحدة ، مطبعة المصري ، الاسكندرية ، ١٩٦٣ ، ص ٨٤ - ٨٥ .

الحرارة صيفاً في المناطق الساحلية لا يصعب احتياها وقلما تدعو الحاجة الى استعمال وسائل تكييف او تبريد الهواء الحديثة . على ان هبوب الرياح الجنوبية المثلثة بالرمال أحياناً (القبلي) أو حصول زيادة مفرطة في الرطوبة قد يولد بعض الضيق والحرج .

أما هطول الأمطار فلا يلعب خطاً رقيقاً بل يتخذ في الغالب اتجاهاً عشوائياً لذلك فالأرقام التي تمثل متوسط هطول الأمطار لا تفني كثيراً . فقد هطل الجزء الأكبر من الأمطار السنوية خلال فصل واحد أو ربما خلال أيام قلائل بينما يوزع الباقي توزيعاً خفيفاً على الفصول الأخرى أو ربما هطل كله خلال فترة قصيرة أخرى . واغزر الأمطار تهطل عادة بمحور طرابلس والجبل الأخضر . ويبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار في طرابلس حوالي ١٦ بوصة . وتلائم الأمطار كلها نوعاً في الصحراء حتى تنعدم كلية في أعماقها .

ان سكان المملكة الليبية ، باستثناء الأقليات الأيطالية واليهودية وغيرها « متجانسون في تركيبهم وان اختلفوا في الأصول التي ينحدرون منها . فوادهم أما عرب انحدروا من قبائل بني هلال وبني سليم أو بربر تمربوا . ومن العبر تميز هذه الفئة عن تلك لأن كلنا الفئتين تتكلم اللغة العربية وتدين بالاسلام ولها تقاليد واحدة وتلتبس بروابط وطنية مشتركة . وليس ثمةميزات جسمية واضحة تنفرد بها إحدى الجماعتين باستثناء كون بشرة البربر قميل قليلا الى البياض . على ان هناك بعض مناطق منعزلة فيها جماعات بربرية لا تزال تحتفظ بتقاليدها الخاصة وعاداتها وتكلم اللغة البربرية . فمن هذه الجيوب البربرية فالوت وجادو وغيرها من البلدان الجبلية ومدينة زوارة الساحلية وواحات غدامس وسوكنه واوكله وغيرها . وهناك مزيج زنجي في الشعب الليبي ولا سيما في فزان . ولعل أصل هذا العنصر الزنجي - وهو متعرب

تماماً في الوقت الحاضر - يتصل بتجارة الرقيق التي كانت رائجة في القرن التاسع عشر ، أو ربما امكن تفسير وجود الدم الزنجي في تكوين سكان ليبيا بوجود حدود مشتركة بين هذا القطر وبعض اقطار افريقيا الوسطى .

وامم الأقليات الليبية في الوقت الحاضر الجالية الإيطالية التي كان يبلغ عدد أفرادها في سنة ١٩٤١ حوالي ١١٠,٠٠٠ نسمة ولكن هذا العدد اخذ بالتضاؤل حتى ليقدر عددهم الآن بخمسة وثلاثين ألف فقط ^(١) . وبلي الجالية الإيطالية بالأهمية الأقلية اليهودية التي كان عدد أفرادها في وقت ما نحو ٣٤,٠٠٠ نسمة ولكنهم نزحوا عن البلاد رويداً رويداً منذ سنة ١٩٤٨ حيث هاجر اكثرهم الى الجزء المحتل من فلسطين العربية ولم يبق منهم سوى ٧٠٠٠ على وجه التقريب ^(٢) .

لقد جرى أول احصاء رسمي شامل للسكان في ليبيا في سنة ١٩٥٤ . ولا شك ان عدد السكان ارتفع منذ ذلك التاريخ ارتفاعاً ملحوظاً عن طريق الهجرة وعودة الليبيين الذين نزحوا خلال عهد الاستعمار الإيطالي وعن طريق التكاثر الطبيعي .

كان عدد السكان حسب احصاء ١٩٥٤ المذكور ١,٠٨٨,٨٨٩ و نسمة منهم ٧٣٨,٣٣٨ في ولاية طرابلس و ٢٣٦ و ٢٩١ في برقه و ٥٩,٣١٥ في فزان . واكثر السكان مسلمون من اتباع المذهب السني المالكي ، ولم يكن هناك سوى ٢١٤ مسيحياً من أصل ليبي ، بينما بلغ

١ - مكتب التجارة الخارجية ، وزارة التجارة الأمريكية ، معلومات أساسية عن اقتصاد ليبيا ، واشنطن ١٩٦٦ ، ص ٣ (بالإنكليزية) .

٢ - تفيد دائرة الاحصاء والتعداد لبلدية طرابلس ان عدد اليهود في مدينة طرابلس كان في سبتمبر ١٩٦٢ ستة آلاف ومائتين واربعة وعشرين .

عدد المسيحيين الأجانب ٤٣,٦٧٤ . وكان يومئذ توزع الجاليات الأجنبية على الشكل الآتي : ٣٧,٩٥٤ إيطاليا و ١,٨٤٩ بريطانيا و ١,٤٩٠ مالطياً و ٧٠٩ من الألمان و ٦٠٩ من الأفرنسيين و ٦٩٢ مصرياً و ٥٤٤ تونسياً و ٤٨٦ جزائرياً و ٢,٨٩١ من جنسيات أخرى . ولا بد ان نموذج توزع السكان الأجانب قد تغير تغيراً محسوساً خلال السنوات القليلة الماضية بقتيجة اكتشاف الثروة البترولية في البلاد والشروع باستثمارها وبسبب وجود القواعد العسكرية في طرابلس وطبرق ، فقد زاد حتماً العنصر الأنكلو امريكي . لقد صنف السكان بمقتضى احصاء سنة ١٩٥٤ الى ثلاثة اصناف : « المستقرون » و يبلغ عددهم ٨٠١,٥٤١ ، أي حوالي ٧٤ ٪ ، و « نصف الرحل » و يبلغ تعدادهم ١٩٦,٥٧١ نسمة أي حوالي ١٨ ٪ و « رحل » و عددهم ٩٠,٧٧٢ ، أي نحو ٨ ٪ .

ويقدر الدكتور شرف الأسناذ في الجامعة الليبية عدداً سكان ليبيا في سنة ١٩٦٣ بحوالي ١,٣٣٠,٠٠٠ نسمة ، منهم ٨٨٥,٠٠٠ في طرابلس و ٣٧٠,٠٠٠ في برقه و ٧٥,٠٠٠ في فزان (١) . وتتميز هذه الزيادة في نظر الأستاذ شرف الى ثلاثة عوامل رئيسية وهي :

- ١ - عودة عدد كبير من المهاجرين الليبيين .
- ٢ - زيادة طبيعية معتدلة .
- ٣ - استخدام عدد كبير من الفنيين والأساتذة والأطباء والقضاة وذوي الاختصاص الآخرين للخدمة في المملكة الليبية .

وقد قدر عدد سكان مدينة طرابلس في نهاية سبتمبر ١٩٦٢ حسب الأرقام التي نشرتها دائرة الإحصاء والتعداد بحسبوالي ١٩٦,٩٢٤ منهم

٢٦,٩١٠ من الإيطاليين بينما قدر عدد سكان بنغازي بنحو ٨١,٣٨٧ نسمة . ومن جهة أخرى فقد قدرت دائرة الإحصاء والتعداد في برقة عدد سكان الولاية بـ ١٩٣,٣٥٣ نسمة . فلو اتخذنا تقدير الدائرة المذكورة لسكان برقة في سبتمبر اسامياً وقارناه بالرّم الذي يناظره من احصاء سنة ١٩٥٤ الرسمي وحسبنا من ذبّك الرّقين النمو النسبي خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ ثم ضربنا نسبة النمو ذاتها بمجموع سكان ليبيا لسنة ١٩٥٤ لتوصلنا الى تقدير قريب لعدد السكان في سنة ١٩٦٢ . فباستعمال هذه الطريقة نجد ان عدد سكان برقة ارتفع بنسبة ١٢٪ خلال الفترة موضوع الدراسة . وبضرب عدد السكان في سنة ١٩٥٤ بهذه النسبة نتوصل الى زيادة قدرها ١٣٠,٦٦٦ نسمة . وبذلك يصبح مجموع السكان المقدّر لسنة ١٩٦٢ هو ١,٢١٩,٥٥٥ نسمة .

على ان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن نمو السكان في طرابلس يفوق كثيراً نموم في برقة وفزان ولذا فمن الصواب ان نفترض ان سكان ليبيا حالياً لا يقل عددهم عن مليون وربع المليون نسمة ، بينما الرّم الذي توصل اليه الدكتور شرف هو ١,٣٣٠,٠٠٠ نسمة .

وعلى فرض صحة التقديرات الآتفة ذكرها بصورة تقريبية فيبدو ان معدل الكثافة الطبيعي للسكان في ليبيا واطلى جداً بالقياس الى معدلات النمو في اقطار الشرق الأوسط ، وقد لا يزيد عن الواحد والنصف في المائة سنوياً . ويعزو البعض انخفاض هذه النسبة الى كثرة الوفيات لا الى قلة الولادات .

٢ - التنظيم السياسي .

كانت ليبيا مستعمرة ايطالية قبل الحرب العالمية الثانية ، بيد ان الليبيين لم يستخذوا للسيطرة الإيطالية بل ناضلوا باستيصال للأفلات من برقة

المستعمر ونيل الاستقلال . وقد تمكن الإيطاليون أخيراً من القضاء على آخر أثر من آثار المقاومة الوطنية ضد حكمهم البغيض في سنة ١٩٣٢ واضطر عدد كبير من المجاهدين الليبيين على النزوح الى مصر حيث نظموا من هناك حملة دعائية واسعة ضد العدو لكسب تأييد شعوب العالم لغضبتهم . وبشوب الحرب العالمية الثانية اتبعت الفرصة المرتقبة لليبيين لينقضوا على خصمهم إيطاليا . عقد الزعماء الليبيون اجتماعاً في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٩ في دار الأمير السيد محمد ادريس السنوسي في الإسكندرية ، وفي ذلك الاجتماع التاريخي خول الحاضرون الأمير بأن يمثلهم وان يجري باحتمهم جميع الاتصالات الضرورية التي تقتضيها مصلحة البلاد . وفي التاسع من اغسطس ١٩٤٠ دعا الأمير الجالية الليبية الى اجتماع خطير حضره الجنرال ولسن القائد العام للقوات البريطانية في مصر وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع على اشتراك الجيش الليبي بقيادة الأمير السنوسي مع القوات البريطانية في تحرير ليبيا من الحكم الايطالي . وفي سنة ١٩٤٧ وقعت إيطاليا على معاهدة الصلح مع الحلفاء وبمقتضاها تخلت عن المطالبة بالأراضي الليبية .

ولم يتخذ مستقبل ليبيا السياسي حق سنة ١٩٤٩ شكلاً واضحاً . فالحلفاء ، على عادتهم في المثل والمراوغة ، شرعوا في مساومات عنيفة فيما بينهم حول مستقبل البلاد . وأخيراً توصلوا الى حل وسط دعي بعدئذ اتفاق بين - سفورزا (نسبة الى واضعه وزير خارجة المملكة المتحدة وإيطاليا) ، ويقضي هذا الاتفاق بوضع ولاية طرابلس تحت الوصاية الإيطالية وفران تحت الوصاية الفرنسية وبرقه تحت الوصاية البريطانية . بيد ان هذه الخطة اللثيمة لتقطيع اوصال البلاد واخضاع شعبها المكافح باء بالفشل نتيجة للظواهرات الصاحبة التي عمت ليبيا ليضعة ايام من جهة ولتعبئة تأييد الشعوب الأفروسوية في الأمم المتحدة ضد ذلك المشروع من جهة اخرى . وقد كان التصويت في الأمم المتحدة

متقارباً جداً حيث هزم القرار بصوت واحد هو صوت جمهورية
هايتي (١١) .

وفي ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة تناقش
مشروعاً آخر لليبيا يختلف تمام الاختلاف عن سابقه ، مشروع منح
البلاد سيادة وطنية كاملة واستقلالاً تاجزاً . وقد تمخض النقاش عن موافقة
الجمعية على قرار بهذا المآل في ذلك اليوم الخالد .

وقد أوفدت الأمم المتحدة مندوباً عنها الى ليبيا للشروع باتخاذ
الخطوات العملية الكفيلة بتنفيذ قرار الأمم المتحدة . وفعلًا طار الى ليبيا
على عجل هذا المندوب ، وهو السيد أدريان بلت الهولندي الجلّسية ،
وباشر بالاتصالات اللازمة مع الفئات المختلفة والأشخاص مستهدفًا تكوين
لجنة تحضيرية لاعادة بنود الدستور الليبي بمساعدة خبراء من الأمم
المتحدة . وقد تم الاتفاق على ان تضم هذه اللجنة سبعة ممثلين عن كل ولاية .
لقد اتخذت اللجنة التحضيرية التي عرفت بعدئذ بلجنة الواحد
والعشرين الخطوات اللازمة لتأليف مجلس وطني يدعى للأجتماع في ٢٥
نوفمبر ١٩٥٠ . وقد تألف المجلس فعلاً وتوالت اجتماعاته حتى انتهت
بالموافقة الاجماعية على قرار يدعو الى اقامة دولة اتحادية ديمقراطية في
ليبيا والمناداة بالأمير محمد ادريس المهدي السنوسي ملكاً عليها . (١٢)

لقد نص الدستور الليبي الذي شرع في أكتوبر ١٩٥١ على ان يكون
شكل الحكومة اتحادياً ولعل المشرع كان يهدف من ذلك الى حل
موقت للتوفيق بين الاتجاهات السياسية المتعارضة والمنافسات الاقليمية
الضيقة التي كانت تصود آنذاك ، مع ادراك طبيعة المصاعب التي تقرب

١ - محمد رايط ، حقائق عن ليبيا ، مطبعة التقدم ، مالطه ، ١٩٦١ ، ص ٥٥ .
(بالانكليزية) .

٢ - نفس المصدر ، ص ٥٨ .

على تطبيق النظام الاتحادي في بلد قليل السكان لا يكاد يقوى على القيام بأوجه والنهوض بإعبائه الاقتصادية . وقد أيدت التطورات اللاحقة ضرورة إيجاد كيانات سياسية موحدة بمسطاعه تنسيق برامج التطور الاجتماعي والاقتصادى على أساس قطري واسع . بيد ان الفرصة لم تواتر لاتخاذ الخطوة التوحيدية النهائية إلا في ابريل ١٩٦٣ حيث وجدت الحكومة الاتحادية ان قد آن الأوان لتعديل الأحكام الدستورية الخاصة بشكل الحكومة وتم فعلاً اتخاذ هذه الخطوة الاصلاحية الهامة والتي النظام الاتحادي .

لقد اعلن الأديس استغلال ليبيا في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، فكان ذلك ، كما قال السيد مرابط ، النهاية السعيدة لنضال الشعب الليبي وتضحياته طوال عشرات من السنين من اجل حقوقه المشروعة وحرته واستقلاله ، دخلت ليبيا الجامعة العربية في ٢٨ مارس ١٩٥٣ ، وفي ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ انضمت الى عضوية الأمم المتحدة .

ان اهم المبادئ التي تضمنها الدستور الليبي هي ما يلي : ليبيا مملكة اتحادية ديمقراطية دستورية وراثية . الليبيون سواسية امام القانون ويتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متساوية . الحرية الشخصية مضمونة . لكل فرد حق اللجوء الى المحاكم . يكون للدولة عاصمتان هما طرابلس وبنغازي . علم الدولة يتألف من ثلاثة ألوان هي الأحمر والأسود والأخضر مرتبة بصورة أفقية مع هلال أبيض ونجمة في الوسط .

وقد قسمت البلاد الى ثلاث ولايات وهي طرابلس وبرقة وفزان ، وكان على رأس كل ولاية وال يمثل الملك ويمين من قبله . وكان لكل ولاية دستورها ومجلسها التشريعي الذي ينتخب ثلاثة ارباع اعضائه بانتخابات عامة ويمين الباقون من قبل الملك . وكانت السلطة التنفيذية الولائية بيد رئيس المجلس التنفيذي الذي يعينه الملك بالتشاور مع

الوالي . وكان كل عضو في المجلس التنفيذي مسؤولاً عن إحدى الدوائر .
 أما على الصعيد الإتحادي فهناك برلمان يتألف من مجلسين هما مجلس
 الأعيان ومجلس النواب . ويضم مجلس الأعيان ٢٤ عضواً كانوا يمثلون
 الولايات بصورة متساوية (أي ثمانية أعيان عن كل ولاية) وكان الملك
 يعين نصف أعضاء مجلس الأعيان ، أما النصف الآخر فكان ينتخب من
 قبل المجالس الولائية الثلاثة . وكان مجلس النواب يتألف من أعضاء ينتخبون
 على أساس نائب واحد لكل ٢٠,٠٠٠ نسمة من السكان ، ففي سنة
 ١٩٦٩ كان عدد النواب ٥٥ نائباً . وكان حق الانتخاب قبل التعديل
 الدستوري الأخير منحصراً في الذكور . وهناك محكمة عليا يعين
 الملك رئيسها وأعضائها . وكان من صلاحية هذه المحكمة النظر في
 الخلافات التي تنشأ بين الحكومة الإتحادية والسلطات الولائية أو بين الولايات
 نفسها .

وفي نوفمبر ١٩٥٦ أعلن الملك تعيين سمو الأمير الحسن الرضا ولياً
 للعهد .

وبمقتضى التعديل الدستوري الصادر في ٢٥ أبريل ١٩٦٣ ألغى النظام
 الإتحادي إلغاء تاماً وأصبح اسم البلاد المملكة الليبية بدلاً من المملكة
 الليبية المتحدة . وقد قسمت البلاد بموجب التعديل الجديد إلى وحدات
 إدارية تعين بقانون خاص . وريثاً يصدر هذا القانون سيكون هناك
 عشر وحدات إدارية يرأس كلا منها موظف إداري يعين بمرسوم ملكي .
 وينص التعديل أيضاً على تعيين جميع أعضاء مجلس الأعيان من قبل
 الملك . ويحق منذ الآن للمرأة ممارسة حق الانتخاب وفقاً للشرط
 التي ستوضع في قانون الانتخابات . وثبقى القوانين القديمة سارية المفعول حتى
 تلغى أو تعدل .

لقد أنشئت حديثاً عاصمة جديدة في مدينة البيضاء ، على بعد حوالي

٢٠٠ كيلو متر من بنغازي ، في ولاية برقة . وحيث ان هذا الموقع الجبلي ناء وغير ملائم للاتصالات اليومية فقد اولت الحكومة مؤخراً تفكيراً جدياً لقضية اتخاذ طرابلس او بنغازي عاصمة دائمية للمملكة بدلاً من التنقل مرة كل سنتين كما كان يجري سابقاً .

٣ - الصحة والتعليم .

يكن معظم الليبيين على امتداد شريط ساحلي ضيق وليس هناك سوى نسبة ضئيلة من السكان في الواحات الداخلية والجبال . والمناخ في هذا الشريط الساحلي صحي ومنمض فالحياة معتدلة والشمس مشرقة في أكثر الأيام . اما الرياح الرملية التي تهب احياناً من الصحراء والتي يطلقون عليها اسم (القبلى) فهي مزعجة ولكنها لا تؤثر في التطور الجسمي المعتاد . فلا يميز انخفاض المستوى الصحي العام في ليبيا وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال اذن الى اسباب مناخية . ومن جهة اخرى يلاحظ ان ليبيا خلو من الأوبئة التي كثيراً ما تحتاج البلاد الشرقية الأخرى ، كما ان الأصابات بالأمراض المستوطنة قليلة جداً باستثناء التدرن الرئوي . والذي يعتقد المؤلف استناداً الى ملاحظاته الشخصية وتحرياته الخاصة ان المشكلة الصحية ناشئة عن امرين اولهما نقص في الثقافة الصحية والثاني سوء التغذية الناتج عن عدم توازن الطعام وانخفاض قيمته الغذائية .

وقد عزا أعضاء بعثة البنك الدولي التي زارت ليبيا في سنة ١٩٥٩ ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال (يموت طفل واحد من كل طفلين في ليبيا خلال السنة الأولى من حياته) الى التهابات المعدة والتيفانوس^(١) .

١ - البنك الدولي للاعمار والنماء ، تطور ليبيا الاقتصادي ، مطبعة جون هوبكنز ، بالتيمور ١٩٦٠ ص ٢٥٣ (بالانكليزية) .

ويستدل من احصاءات وزارة الصحة عن الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦١ ان جهوداً كبيرة بذلت في سبيل رفع المستوى الصحي العام وتحسين الخدمات الصحية وتوسيعها في جميع انحاء البلاد . فقد زاد عدد الاطباء خلال هذه الفترة من ١٠٧ الى ٢١٨ طبيباً وزاد عدد أطباء الاسنان من ٦ الى ١٨ في نفس المدة . وارتفع عدد الاسرة في المستشفيات من ٢٨٤٣ الى ٤٠١٨ سريراً ، وهي زيادة تعادل ٤١٪ . وازدادت المصروفات الصحية باستثناء مصروفات الاعمار ، من ٦٣٠,٠٠٠ جنيه لبي في عام ١٩٥٤ / ٥٥ الى ١,٧٩٠,٠٠٠ جنيه لبي سنة ١٩٦٠ / ٦١ . وتعادل هذه الارقام بالنسبة الى مجموع الاتفاق العام ٧٠,٢٪ و ٩٠,١٪ على التعاقب . وتكسب هذه التوسعات الصحية أهمية خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار ان حجم السكان لم يتم بنفس النسبة وان معدل عدد الاصابات المرضية يتناقص تدريجياً نتيجة الارتفاع المطرد في مستوى المعيشة كما سيرد ذكره بعدئذ .

وكان التقدم في مجال التعليم أعم واشمل خلال العقد المنصرم . ففي سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ كان عدد التلاميذ في شق المستويات ، باستثناء الجامعات ، ٣٢,٧٤١ منهم ٣٦٦٤ أو حوالي ١١٪ من الاثا . أما في سنة ١٩٦٠ / ٦١ فقد بلغ هذا العدد ١٤٦,٧٢٥ تلميذاً ، منهم ٣٩,٥٤٣ أو ما يعادل ٢٠٪ تقريباً من الاثا . وخلال نفس الفترة ارتفع عدد تلاميذ المدارس الثانوية من ٣٠٠ الى ١٢,٣٣٠ تلميذاً (بضمن ذلك الدراسة الأعدادية - اي المتوسطة -) . وازداد عدد المدارس في هذا العقد من ٣٠٨ مدارس الى ٧٥١ وهي جميعاً مدارس حكومية باستثناء ٦٢ مدرسة خصوصية . ويوضح الجدول رقم ١ تطور التعليم ما قبل الجامعي في ليبيا خلال الفترة موضوع الدراسة .

وزاد عدد المعلمين من جميع المستويات عدا المستوى الجامعي من ١,١٠٤ في سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ الى ٥,٥٦٥ في سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ .

المجلد رقم ١ - عدد المدارس والتلاميذ ١٩٥٠ / ٥١ - ١٩٦٠ / ٦١

المدة	وفاء الأطفال والمدارس الابتدائية		الإعدادية والثانوية		التعليم الفني		المجموع	
	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ
٥١ / ١٩٥٠	١٩٤	٣٣,١١٥	٤	٣٠٠	١٠	٣٣٦	٢٠٨	٣٢,٧٤١
٥٢ / ١٩٥١	٢٠٢	٣٦,٩٤٩	٤	٤٠٢	١٠	٥٦٨	٢١٦	٣٧,٩١٩
٥٣ / ١٩٥٢	٢٢٨	٤٢,٥٠٠	٥	٥٥٨	١٣	٧٧٦	٢٤٦	٤٣,٨٣٤
٥٤ / ١٩٥٣	٢٦٦	٤٨,٢٧٨	٧	٧١٢	١٣	١,٠٩٣	٢٨٦	٥٠,٠٨٣
٥٥ / ١٩٥٤	٢٩٩	٥٧,٠٠١	١١	٩٥٧	١٣	١,٣٣٩	٣٤٤	٥٩,٢٩٧
٥٦ / ١٩٥٥	٣٨٢	٦٥,٨٣١	١٨	٣,٧٥٥	١٣	١,٦٥٩	٤١٣	٧١,٢٤٥
٥٧ / ١٩٥٦	٤٧٥	٧٨,٧٢٤	٢٨	٤,٢٩٣	١٣	٢,٠٧٦	٤٦٦	٨٥,٠٩٣
٥٨ / ١٩٥٧	٤٤٦	٩١,٦٣٢	٤٢	٥,٦٨٢	١٦	٢,١٧٥	٥٠٥	٩٩,٤٨٩
٥٩ / ١٩٥٨	٤٨٧	٩٩,٣٨٨	٦١	٦,٦٣٩	١٩	٢,٣٨٩	٥٦٧	١٠٨,٤١٦
٦٠ / ١٩٥٩	٥٥٩	١١٣,٦٩٤	٧٥	٩,١٨٦	٢٠	٢,٧٣٧	٦٥٤	١٢٥,٦١٥
٦١ / ١٩٦٠	٦٣٢	١٣٠,٠٧٧	٩٥	١٣,٣٢٠	٢٤	٤,٣٢٨	٧٥١	١٤٦,٧٢٥

المصدر وزارة الاقتصاد الوطني ، شعبة الإحصاء والتعداد ، النشر : الإحصائية للمملكة المغربية

١٩٥٨ - ١٩٦٢ ، طرابلس ، فبراير ١٩٦٣ ، صفحة ١٤٥ - ٦

كان هناك في سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ ٧٨ مدرسة فقط من بين المدارس الليبية ذات تعليم مختلط وكانت جميع هذه المدارس المختلطة باستثناء ١٨ مدرسة مدارس خصوصية تديرها جاليات اجنبية .

لقد بلغ مجموع ما صرفته الحكومة على التعليم ، باستثناء نفقات الاعمار ، ٥٩٩,٠٠٠ جنيه ليبي في سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ حسبما جاء في احصاءات البنك الوطني الليبي ، وهذا المبلغ يمثل ٩,٦ ٪ من مجموع الأنفاق العام لتلك السنة . اما في سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ فقد ارتفع الرقم الى ٥,٤٦٦,٠٠٠ جنيه ليبي وهو يعادل ١٦ ٪ من مجموع الأنفاق العام لتلك السنة .

انشئت كلية الفنون في بنغازي سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ كنواة للجامعة الليبية وقد سجل فيها ٣٢ تلميذاً فقط في تلك السنة . اما في سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ فقد ظهرت الى حيز الوجود الجامعة الليبية مؤلفة من ثلاث كليات وهي كلية الفنون وكلية التجارة والاقتصاد في بنغازي وكلية العلوم في طرابلس . وكان عدد التلاميذ ١٩٧ تلميذاً . وفي سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ اضيفت كلية رابعة وهي كلية الحقوق التي سجل فيها ٤٧ تلميذاً . وقد ارتفع مجموع تلامذة الجامعة الليبية الى ٩١٧ في سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ ولعله جاوز الألف في سنة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ .

واضافة الى الجامعة الليبية هناك كلية الصنائع العالية وتضم ٥٢ تلميذاً و ١٢ أستاذاً ومعهد ديني يدعى جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية حيث تدرس اللغة العربية والفقه الإسلامي خمسة وخمسين طالباً .

يتضح من الأحصاءات السالفة ان المملكة الليبية استطاعت في غضون فترة وجيزة من الوقت بلوغ شأو عال في التعليم وان البلاد تسير حثيثاً نحو تطبيق مبدأ التعليم الإلزامي (المرحلة الابتدائية) الذي نص عليه

قانون التعليم المؤرخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ . وكما قالت بعثة البنك الدولي :
 « من رأي البعثة استناداً الى الأحصاءات المتيرة ان ما بين ٦٠ و ٧٠
 في المائة من الأطفال الليبيين الذين هم في سن الدراسة الابتدائية (٦ -
 ١٢ سنة) هم الآن في المدرسة وهذه نسبة عالية اذا ما قورنت بالأقطار
 النامية الأخرى » . وجدير بالملاحظة ان بعثة البنك الدولي تبأت في
 سنة ١٩٥٩ بأن يزداد عدد طلاب الدراسة الابتدائية الى نحو ١٢٥,٠٠٠
 طالب في سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، بينما بلغ الرقم الفعلي لسنة ١٩٦٠ / ١٩٦١
 اكثر من ١٢٦,٠٠٠ طالب ابتدائي !

ان نظام التعليم في ليبيا مماثل لنظام التعليم في الجمهورية العربية
 المتحدة ، حيث يقضي الطالب ست سنوات على الأقل في المدارس الابتدائية
 وثلاثاً في المدارس الإعدادية وثلاثاً في المدارس الثانوية . والشهادة الثانوية
 الليبية معترف بها في الجامعات الغربية باستثناء الجامعات الأنكليزية التي
 تطلب مؤهلات اضافية . واقصر مدة للحصول على الدرجة الجامعية
 في ليبيا هي اربع سنوات . وتمتاز الجامعة الليبية بوجود تسهيلات
 لتلاميذ المنازل لتقديم الامتحان النهائي دون حاجة للدوام الفصلي خلال
 السنة .

ويشكو البعض من تركيز الاهتمام في مراحل الدراسة المختلفة على
 الكم دون الكيف . لا شك في ان مناهج الدراسة في شق المستويات
 بحاجة الى تقييم دقيق واصلاح ، مع ايلاء عناية اكثر للتدريب العملي
 واستعمال المعدات الميكانيكية في المامل . ولعل من المستحسن تأسيس
 نواد طلابية مجهزة بكافن نجارية واخرى لقطع المعادن وتكسيئها حيث
 تستطيع الناشئة تطوير مهاراتها الميكانيكية وصقل ذوقها الفني تحت
 اشراف مدربين ذوي خبرة . ومثل هذه النوادي موجودة بكثرة في
 الولايات المتحدة .

٤ - الموارد الطبيعية .

كانت ليبيا قبل اكتشاف البترول في اراضيها بسلداً فقيراً لم يجب بموارد طبيعية ذات بال . وكان شح الطبيعة هذا سبباً في نشوء ملايات وتقييدات سياسية قبل منح القطر استقلاله وكاد يؤدي الى وضع البلاد تحت وصاية طويلة وحرمانها من الاستقلال الذي تصبو اليه (لأن من مقومات الاستقلال ، في نظر مانحيه ، قدرة البلد على المعيش من موارده دون الاعتماد على مساعدات أجنبية) . وقد غير اكتشاف البترول كل هذا ، فاذا بالملكمة الليبية ترفل بالنعم وتنعم بالاستقلال الاقتصادي بعد ان ظفرت باستقلالها السياسي .

وامم مورد طبيعي بعد الزيت خصب الغربة والثروة الحيوانية وسوف نتطرق الى هذين عند الكلام عن الزراعة .

لم يجر حق الآن مسح معدني شامل في البلاد ، باستثناء البحث عن البترول . ومن المشكوك فيه ان يكون هناك مبرر اقتصادي كاف للقيام بمسح كهذا نظراً لسعة المنطقة الواجب مسحها وطبيعة التركيب الجيولوجي السائد في ليبيا . وحتى لو امكن العثور على خامات معدنية في جوف الصحراء فمن العسير نقلها الى الساحل على اساس اقتصادي . وقد صدرت التمليات الى شركات البترول بوجود اشعار السلطات المختصة بوجود اي رواسب معدنية قد تعثر عليها اثناء القيام بالمعاملات الاستطلاعية عن الزيت .

لقد عثر على الحديد الخام في ولاية فزان وجرى التعاقد مؤخراً مع إحدى اشركات العالمية لمسح هذه المسخرات وتقييمها . وكان من رأي بعثة البنك الدولي التي اشترنا اليها سابقاً ان هذا الحديد الخام يحتوي على نسبة كبيرة من السليكا (الرمل) وان تقيته باهظة الكلفة نظراً

لاستهلاكه قدرأ غير مضاف من فحم (الكوك) والسائل المساعد في افران الصهر . وعدا ذلك فان كلفة النقل وحدها قد تحول دون استغلال هذه الرواسب على أساس تجاري . على ان هناك امكانية طريقة للاستفادة من هذا الحديد وهي انتاج الفولاذ من الحديد الخام بطريقة الاختزال المباشر التي نجح استعمالها في المكسيك وغيرها ، حيث يستعمل الغاز الطبيعي وقوداً . وطريقة الانتاج هذه تخدم غرضاً مزدوجاً وهو الاستفادة من رواسب الحديد التي قد تبقى لولا ذلك مطمورة في جوف الأرض ومن الغاز الطبيعي الذي قد يحرق لولا ذلك . وقد استرعى المؤلف انتباه لجنة البترول الى هذه الامكانية بمذكرة رفعها الى رئيس اللجنة في ٥ يناير ١٩٦٣ حيث اقترح الاتصال بشركة كيلوك التي است مثل هذا المشروع في المكسيك للحصول على تفاصيل العمليات اللازمة ومعرفة اقتصاديات الاختزال المباشر .

وعثر في ليبيا ايضاً على الجبس (في ولاية طرابلس) ، وهذه المادة ذات فائدة كبيرة للصناعات الانشائية الآخذة في التوسع بخطوات سريعة ويقال ان هذا الجبس ذو نوعية جيدة .

ووجد البوتاز في واحة مراد ، وتماعدت الحكومة مؤخراً مع احدي الشركات للكشف عن هذه الرواسب البوتازية وتقييمها . وكانت بعثة البنك الدولي قد قدرت مجموع كلفة نقل البوتاز المصفى من مراد الى طرابلس بمبلغ ٢٠,٣٠ دولار للطن الواحد . وحيث ان شركة البترول اخذت على عاتقها الآن تبليط الطريق الموصل الى مراد فلعل من الممكن تخفيض هذه الكلفة . ان اهم استعمالات البوتاز هو تسميد التربة ، وتقدر الكمية التي تحتاجها ليبيا سنوياً من هذه المادة بالفي طن .

هناك رواسب صغيرة من الكبريت في صحراء (سرت) " وقد استخرج منه بضع مئات من الأطنان وصدر حوالي ٣٠ طناً في سنة ١٩٥٤ .

وعثر على معادن أخرى قليلة الأهمية كالشيب والنطرون وحجر الكلس والفسفات واللكنايت .

ومن المرافق الطبيعية الهامة التي يجدر ذكرها هنا - وان كان نصفها طبيعياً ونصفها من صنع الإنسان - المفاقن السياحية المتوفرة في المملكة الليبية . وهذا المرفق السياحي اهم ، كصدر للتحويل الخارجي ، من جميع الموارد المعدنية (باستثناء البترول) .

ان امكانيات ليبيا السياحية لم تقسمها بمد يد التقنيـب والتـهذيب الا بقدر يسير . فالشواطئ الرملية والمناخ المعتدل والشمس المشرقة والجبال الخضراء والمناظر الساحرة المنبثة في السهول والهضاب قادرة على اجتذاب اعداد ضخمة من سياح الغرب الذين ملوا من المطر والضباب . ثم هناك عثقات الحضارات الأغرريقية والرومانية في لبس ماغنا وسبراتا قرب طرابلس وفي سايرين (شعرات) وابولونيا في برقة وغير ذلك من الآثار العربية التي قد تقري الوفا من السياح من شتى أنحاء العالم بزيارة هذه البلاد .

ان وحشة الصحراء في امتدادها وعمقها هي في ذاتها مصدر اغراء لعشاق الطبيعة الذين يسعون الى مغرج من زحمة المدينة القريبة في متاهات البوادي الهادئة وسط الطبيعة الحنون . وقد ذكرت الصعف مؤخراً ان عريسين المائين قدما الى ليبيا لقضاء شهر العسل في جـولة في الصحراء .

وكثيراً ما تستهوي الغربيين الأزياه اللببية الـبراقة والتقاليد القبيلة في الواحات المنبثة في الصحراء .

انا لـنرجو ان لا يصرف انظار الحكومة المال المتدفق من عوائد البترول عن الأهتمام بالمرفق السياحي ، وان لا تدخر الحكومة وسعاً في

مبيل تشجيع دخول السياح الأجانب . وقد يكون من المفيد تبسيط إجراءات « المهاجرة » عند الدخول والخروج . ومن الضروري تهئية سكن مريح في المراكز المهمة . واخيراً لا بد من القيام بحملة دعائية واسعة لجذب اكبر عدد ممكن من السياح . ولا يقرب عن البال ان الاقتصاد الليبي غير متوازن والمرفق السياحي هو من جملة الأماكن القليلة المتيسرة لتنويع الإنتاج .

يؤخذ من الإحصاءات الرسمية ان عدد الزوار الأجانب الذين دخلوا ليبيا في سنة ١٩٥٧ كان ٣٨,٢٣١ شخصاً وفي سنة ١٩٥٨ كان ٣٩,٦٠٣ وفي سنة ١٩٥٩ كان ٤٣,٨٩٨ وفي سنة ١٩٦٠ كان ٥٦,٢٢٧ وفي سنة ١٩٦١ كان ٥٣,٩٥٥ . على ان جل هؤلاء الزوار لا يمثلون كسباً حقيقياً للمرفق السياحي بل اقتضت حضورهم صناعة البترول والأماكن الجديدة التي خلقتها تلك الصناعة .

وقد نظمت الحكومة حديثاً معرضاً سنوياً هو معرض طرابلس الدولي الذي لقي نجاحاً باهراً والذي اتمه عدد غفير من الأجانب .

ومن الموارد الطبيعية المنية أيضاً الثروة السمكية . فهناك مصائد اسفنج واسعة بمحاذاة الساحل الليبي كان يستغلها صيادو الأسفنج اليونانيون على نطاق ضيق . ثم منعت جماعة من الصيادين المحليين احتكراً بصيد الأسفنج ولكن بدلاً من استثمار الاحتكار بنفسها اخذت تصدر اجازات صيد للصيادين اليونانيين . ويقدر مجموع ما صيد من الأسفنج في سنة ١٩٦١ بنحو ٥٠٠٠ كيلو غرام تبلغ قيمته حوالي ٣,١٢ جنيهاً للكيلو الواحد . ومن فعاليات الصيد الأخرى اصطياد سمك التونة والساردين على الساحل الطرابلسي والصيد الداخلي بالأساليب البدائية . وقدر مجموع السمك الذي اصطيده في العام المذكور بحوالي ٢٥٠٠ - ٢٥٠٠ طن ، قيمته نحو ٣٠٠,٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ليبي . ولعل بمقدور ادارة

الأسماك المشاة حديثاً امداء معونة قيمة عن طريق نشر المعلومات الخاصة
 بأساليب الصيد الحديثة والأشراك المباشرة في تشغيل سفن الصيد وتشجيع
 قيام صناعات سمكية جديدة وتنظيم ناحية التوزيع بضمان شراء انتاج
 صغار الصيادين وحق النظر في تقديم اعانات مالية مباشرة لصناعة
 الأسماك بشتى مستوياتها . ومن واجب الحكومة اعداد منهاج مدروس
 وذي نطاق واسع لتطوير هذا المرفق الهام بما يقتاسب وامكانياته
 الاقتصادية .

٥ - النقل والمواصلات .

ان اكثر عمليات النقل في ليبيا تلك الطرق البرية . وليس هناك
 شبكة هامة من الكك الحديدية ، بل كل ما هنالك خطوط قصيرة
 ذات ممر واحد ومن المقياس الضيق تمتد بين بنغازي وسلوق والمرج في
 برقة (١٦٤ كلو متراً) وبين طرابلس وزواره (١٢٠ كلو متراً)
 وطرابلس والعزيزية (٥٠ كلو متراً) وطرابلس وتاجوراه (٢١ كلو
 متراً) في ولاية طرابلس . وتدار الكك الحديدية بخمارة نظراً لمعجزها
 عن منافسة وسائل النقل البرية الأخرى بالرغم من انخفاض الأجور
 المعروضة .

والطرق الرئيسية في ليبيا هي :

١ - الطريق الساحلي الممتد من الحدود التونسية غرباً حتى حدود
 الجمهورية العربية المتحدة شرقاً . ويبلغ طول هذا الطريق الذي بناه
 الأبطالون في سنة ١٩٣٧ حوالي ١٨٢٢ كلو متراً ، وهو يصل المدن
 الساحلية ببعضها وله أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية . وقد اتسحت
 للمؤلف فرصة السفر برأ عدة مرات في فصول مختلفة بين بنغازي وطرابلس
 وبين بنغازي والاسكندرية فوجد هذا الطريق آمناً ومرحاً للغاية .
 وجدير بالملاحظة انه بإنهاء الحرب الجزائرية واستتباب الأمن في تلك

الربوع صار عدد متزايد من أصحاب السيارات الخاصة يفد الى شمال أفريقيا عبر مضيق جبل طارق ، حيث هناك معبر لنقل السيارات والأشخاص من اسبانيا الى الساحل الأفريقي .

٢ - الشريان الثاني في شبكة المواصلات البرية طريق فزان الذي افتتح في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ . ويبلغ طول هذا الطريق ٦٢٠ كلو متراً وهو يصل بينها ، المركز الاداري لفزان ، بالساحل .

واضافة الى هذه الطرق المعبدة هناك طرق لا بأس بها تصل شتى المدن الأخرى ببعضها .

وهناك خطوط باصات بين المراكز الساحلية المهمة لا سيما بين بنغازي وطرابلس وبين بنغازي والبيضاء ودرنة وطبرق ثم إلى الإسكندرية في الجمهورية العربية المتحدة .

ويتوسع النشاط البترولي اكتسب النقل البري أهمية اضافية . فهناك كميات هائلة من الأنابيب وأجهزة الحفر والمواد الأخرى تنقل يوميا في سيارات الحمل إلى مواقع نائية في الصحراء الليبية . وقد ازداد عدد اللوريات من ٣٧٠٢ مجموع حملتها ١١,٦٨٥ طناً في سنة ١٩٥٦ الى ١٢,٠٣٢ حملتها ٥٩,٤٥٢ طناً في سبتمبر ١٩٦٢^(١) .

وخلال الفترة ذاتها ارتفع عدد السيارات الخاصة من ٧٨٣٧ سيارة إلى ٢١,٩٩٢ سيارة وزاد عدد سيارات الأجرة (التاكسي) من ٣٨٨ إلى ٨٩٨ سيارة^(٢) .

١ - وزارة الاقتصاد الوطني . دائرة الإحصاء والتعداد . النشرة الإحصائية للمملكة

الليبية . ١٩٥٨ - ١٩٦٢ . طرابلس ، فبراير ١٩٦٣ . ص ١٢ .

٢ - نفس المصدر .

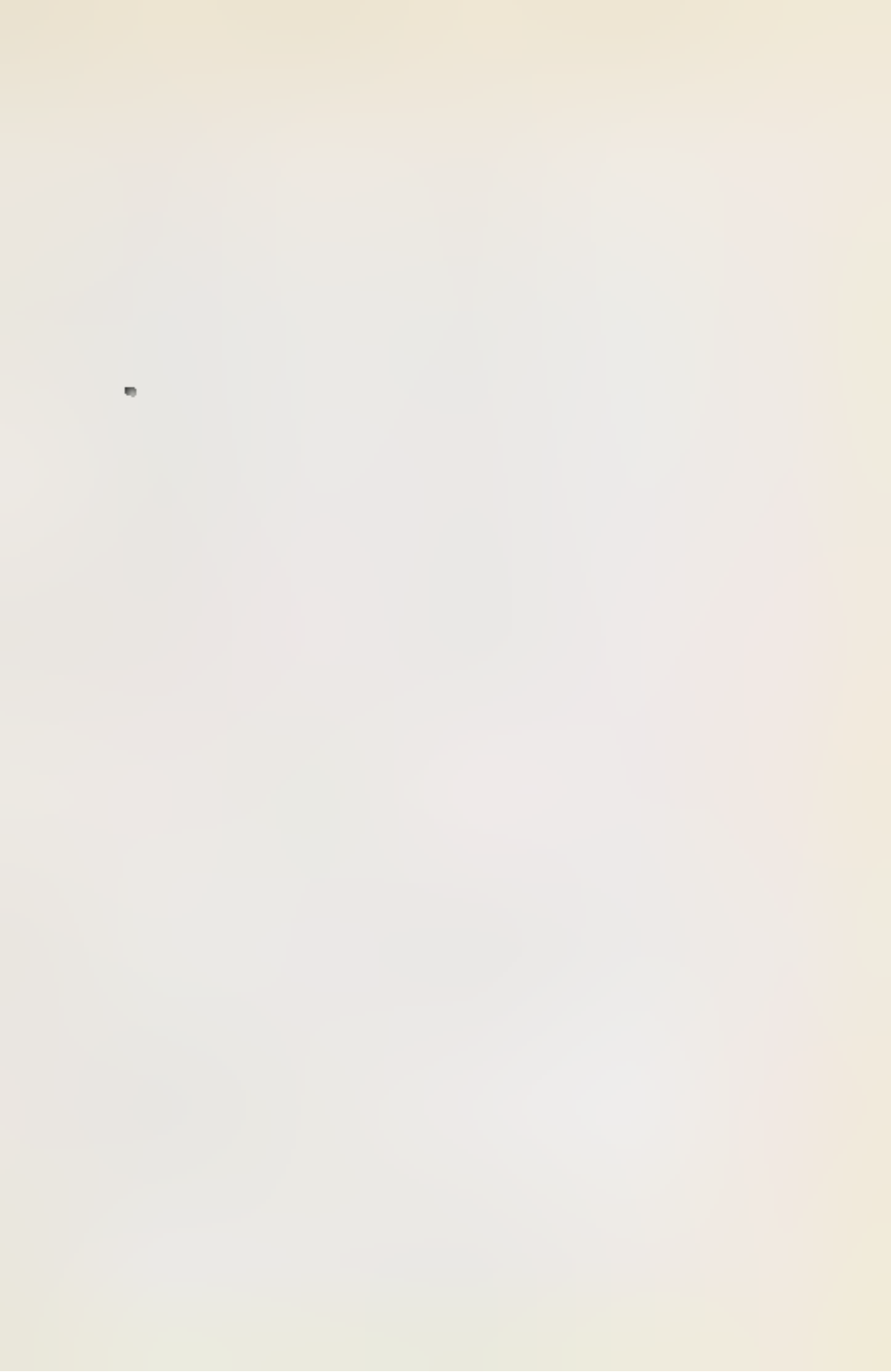
وتمر في ليبيا خطوط طيران عالمية كثيرة ، وفيها ثلاثة مطارات دولية هي مطار أدريس قرب طرابلس ومطار بنينة قرب بنغازي ومطار صغير في سبها ، مركز ولاية فزان . وهناك اتصال جوي يومي بين بنغازي وطرابلس وروما ولندن والمراكز الهامة الأخرى ، كما ان هناك سفرات متقاربة الى بيروت والقاهرة وأثينا ومالطة وتونس وغربي افريقيا . وازضافة الى المطارات المدنية هناك قاعدتان جويتان عسكريتان كبيرتان في طرابلس وطبرق . ويؤخذ من آخر احصاءات النقل الجوي أن عدد الطائرات التي زارت ليبيا ارتفع من ٦,٢٠٤ في سنة ١٩٥٦ إلى ١٣,٣٠٩ في سنة ١٩٦٢ بينما ازداد عدد المسافرين الذين مبطوا في مطارات ليبيا من ٢٤,٤٣٧ خلال سنة ١٩٥٦ الى ٦٤,٦٥٥ خلال ١٩٦٢ . وفي نفس الفترة ازداد وزن البضائع المفرغة في الموانئ الجوية الليبية من ٤٥٨ إلى ١,٣٣٤ طناً .

وتربط المملكة الليبية بأوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط بخطوط بحرية منتظمة ، كما ان طرابلس وبنغازي تتصلان بالموانئ الأيطالية بسفرات متقاربة . وتزور بواخر الخطوط الأمريكية الكبرى ميناء طرابلس .

ان أكثر من ٨٠٪ من البضائع المشحونة إلى ليبيا تفرغ في طرابلس . أما ميناء بنغازي فلا يستطيع الا استقبال السفن الصغيرة في الأحوال الجوية الملائمة . وهناك موانئ أخرى من قبيل طبرق ودرنة وزوارة الا ان أهمية هذه الموانئ مقيدة بحجم المناطق الداخلية التي تخدمها . ويبدو من احصاءات الموانئ الأخيرة ان هناك نمواً ملحوظاً في حركة الشحن البحري ، فقد ازداد وزن البضاعة المفرغة في الموانئ الليبية من ١,١١١,٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٦ إلى ٣,١٩١,٠٠٠ طن في ١٩٦٢ . ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو المستخلص من الأرقام السابقة نتيجة

للعوامل التالية :

- ١ - الزيادة الكبيرة في الاستيرادات المدنية من البضائع الرأسمالية والاستهلاكية التي سافر أو تعقب حتماً قدفق عوائد البترول التي يقدرها المؤلف بثلاثين مليون جنيه لبي (باون استرليني) لسنة ١٩٦٣ وبأكثر من ستين مليون لسنة ١٩٦٤ ، كما سيرد تفصيله في الفصل السابع .
- ٢ - احتمال توسع عمليات الاستطلاع عن البترول بنتيجة عرض المساحات الشاغرة التي تحتل عنها الشركات القائمة بالمزايدة . وهذه الفعاليات تستلزم استيراد انواع مختلفة من المواد والأجهزة .
- ٣ - انشاء منطقة حرة في ميناء طرابلس . لقد تم الآن انشاء هذه المنطقة وشرعت مديرية الكمارك بعرض مساحات منها للايجار لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس عشرة سنة . وفي الأماكن لجميع اجزاء المكائن في هذه المنطقة .
- تدير الحكومة الليبية خدمات البريد ادارة كفوءة . وتفتح دوائر البريد ابوابها من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثامنة مساءً . وهناك اتصال مباشر بالراديو - تلفون - بين طرابلس وبنغازي وأهم المراكز الأوروبية واتصال غير مباشر بالولايات المتحدة وكندا . اما التلغرافات فليس من الهين الحصول عليها في ليبيا نظراً لقلة الخطوط المتسيرة حالياً .
- هناك إذاعة لا بأس بها في ليبيا وقد وسعت برامج البيت مؤخرأً ونوعت محتوياتها . وهناك محطة تلفزيون صغيرة تديرها القاعدة العسكرية الأمريكية في طرابلس .



الفصل الثاني

المملكة الليبية - تمة

١ - تركيب الاقتصاد الليبي .

الاقتصاد الليبي زراعي في الدرجة الأولى ، فقد بلغ عدد الذين يعتمدون على الزراعة وتربية الحيوانات حسب الإحصاء الزراعي لسنة ١٩٦٠ نحو سبعين في المائة من عدد السكان . ويشغل قسم كبير من السكان الباقين في تصنيع منتجات الحبوب أو نقلها أو تسويقها أو مما يتصل بذلك من فعاليات .

ان ٩٠ ٪ من القطر الليبي صحراء قاحلة ونسبة ضئيلة من الباقي مزروعة فعلاً ويبدو ان المشكلة المزمنة في ليبيا هي عدم كفاية المياه الجوفية لاستيعاب مشاريع ري على نطاق واسع . ومن جهة أخرى لا يمكن الاعتماد على زراعة (الديم) التي تقذوها مياه الأمطار نظراً لعدم انتظام هطول الامطار وتعرض المحاصيل في كثير من المواسم للتلف نتيجة الجفاف .

ويتأرجح حجم الإنتاج تأرجحاً عريضاً بين سنة وأخرى . فحاصل

الشعير مثلاً لم يتعدّ الألف طن في سنة ١٩٤٧ بينما قفز الى ٢٢,٠٠٠ طن في سنة ١٩٤٨ وإلى ١٤١,٠٠٠ طن في سنة ١٩٤٩^(١)

واضافة الى شح مصادر المياه في ليبيا فالإنتاج الزراعي محفوف بكثير من المشاكل فتصل بمحايمة الأراضي وطرق الانتاج . وعلى النقيض من أقطار الشرق الأوسط تشكو ليبيا من قففت الملكيات الزراعية لا من تحكم الأقطاع . فأكثر الملكيات أصغر من ان تستغل استغلالاً كفواً على أسس اقتصادية سليمة . وثمة تبذير عظيم في استعمال التربة والمياه وشح ملحوظ في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة والقوة الميكانيكية والأسمدة وما الى ذلك^(٢) . ويستخدم الزراع الليبيون عدداً لا لزوم له من العمال في مزارع يمكن ادارتها بحزء صغير من العدد الموجود فيها فعلاً .

لقد كانت الزراعة على العموم راكدة خلال السنوات العشر الماضية ، وما لم تتخذ الحكومة اجراءات حازمة لوقف هجرة الفلاحين الى المدن بحثاً عن فرص الاستخدام في شركات البنزول والصناعات المتصلة بها ، فسوف يدرك الريف بوار عاجل .

بلغ انتاج القمح في سنة ١٩٦٠ حوالي ٣٣,٩١٠ أطنان وانتاج الشعير ١١٦,٤١٩ طناً وبمجموع انتاج الحبوب الأخرى ٢٣٨١ طناً . وبلغ مجموع انتاج الخضروات في نفس السنة ٢٤,٥٠٣ أطنان . ويوجد القارىء في الجدول رقم ٢ تفاصيل غلة الأثار في ليبيا في سنة ١٩٦٠ .

(١) الشعبة التجارية . مكتب التجارة الخارجية . مدلولات اساسية عن الاقتصاد الليبي . واشنطن ١٩٦١ . ص ٥ (باللغة الانكليزية) .

(٢) مهدي الازان وعلي احمد عتيقة . تحليل موجز للمدلولات الزراعية المتيسرة فيما يتعلق بالإنتاج والتنظيم الزراعي . تقرير مطبوع بالرونيو ، طرابلس ، أغسطس ١٩٦٢ . ص ٤ (بالانكليزية) .

الجدول رقم ٢ - محاصيل الأشجار في سنة ١٩٦٠

نوع الشجرة	عدد الأشجار	عدد المنتجة	عدد غير المنتجة	الاتاج بالطن
الزيتون	٣,٩٦٢,١٠٠	٢,٠١٣,٠٠٠	١,٩٤٩,١٠٠	٣٢,٦٧٦
البلح (التمر)	٣,٢١٥,٣٠٠	٢,٠٧٢,٢٠٠	١,١٤٣,١٠٠	٣١,٦٩٠
اللوز	١,٠٣٢,١٠٠	٥٨٣,٠٠٠	٤٤٩,١٠٠	٢,٩٠٥
العنب	١٠٤٠٨١,٤٠٠	٨,٤٣٠,٤٠٠	١,٦٥١,٠٠٠	٨,٤٢١
البرتقال	٦٥٧,٧٠٠	٤١٩,٦٠٠	٢٣٨,١٠٠	٥,٢٣٠
التأخيرين	٢٧,٠٠٠	٢١,٧٠٠	٥,٣٠٠	٥٤٧
الليمون	٥٥,٨٠٠	٢٥,٣٠٠	٣٠,٥٠٠	٧٩٦
الكريب فروت	٢٠,٩٠٠	١٧,٧٠٠	٣,٢٠٠	١٦٥
التفاح	١١٨,٩٠٠	٥٩,٥٠٠	٥٩,٤٠٠	٨٧٥
الكثرى	٢٢,٢٠٠	١٠,٩٠٠	١١,٣٠٠	١٥٠
المشمش	٤٦,٨٠٠	٢٥,٩٠٠	٢٠,٩٠٠	٦٤٢
الخوخ	٧٦,٢٠٠	٣٩,٠٠٠	٣٧,٢٠٠	٣٤٣
برقوق (اجاص)	٢٨,٩٠٠	١٩,٥٠٠	٩,٤٠٠	٢٩٤
الموز	٤٨,٩٠٠	٣٢,٧٠٠	١٦,٢٠٠	١٦٥
التين	٦٠٦,٨٠٠	٤٣٨,٦٠٠	١٦٨,٢٠٠	٤,٥٣٨
الرمان	١٣٨,٦٠٠	٩٢,٠٠٠	٤٦,٦٠٠	١,٤٠١

المصدر : التعداد الزراعي لسنة ١٩٦٠ ، وزارة الزراعة ، طرابلس

تؤلف الثروة الحيوانية في ليبيا مصدراً هاماً للمعيشة والدخل في المجتمع الريفي . ويؤخذ من تعداد ١٩٦٠ انه كان هناك ١,٢٥٤,٦٦١ رأساً من الغنم و ١,١٩٥,٦٣٥ من المعز و ١١١,٤١١ من الماشية و ٢٥٥,١٥٠ من الجمال و ٢٨,٩٦٨ من الخيل و ١٢٢,١٦٥ من الحمير و ٣,٢٥١ من البغال و ٣٠٤,٦٠٢ من النجاك و ٢٣,١٩٣ من الأرناب .

ويبلغ انتاج الحليب في نفس السنة نحواً من ٤٥,٨ مليون لتره ثلثاه تقريباً من حليب الغنم والمعز . ويبلغ انتاج البيض (أو الدخى كما يسميه الليبيون) ٢٦٩ مليون بيضة .

ومن الفعاليات المهمة في ليبيا بعد البترول والزراعة النشاط الانشائي .

يبدو ان من مميزات الدول النامية ان تلجأ المدخرات الخاصة صوب التجارة والانشاء . ففي ليبيا الآن حركة انشائية واسعة يقضيها الارتفاع المستمر في بدلات الايجار بمتيجة تزايد الحاجة الى المساكن العصرية في أعقاب الارتفاع السريع في مستوى المعيشة . وقد بلغ الايجار في بنغازي ذروة من الارتفاع غدا معها في الامكان استرداد رأس المال المنفق في البناء خلال أربع سنوات أو خمس لذلك صارت تبرز كل يوم تقريباً عمارة ضخمة من طوابق عديدة تتلف الى أمثالها بعض المواسم العربية التي سبقت ليبيا أشواطاً في صناعة البترول . أما في طرابلس حيث تتوفر بعض الأحصاءات الانشائية التي هيأتها الدائرة الفنية في بلدية طرابلس فقد بلغت المساحة التي شيدت في سنة ١٩٥٦ حوالي ٧٣,٤١٦ متراً مربعاً بينما بلغت مساحة ما شيد في سنة ١٩٦٢ نحو ١١٧,١٩٠ متراً

مربعا . وتقتصر هذه الأرقام على القطاع الخاص فقط .

أما الحكومة فلديها برنامج انشائي خاص بها وهو يمثل عادة نحو ٥٠٪ من مجموع الأعمال الانشائية . وقد أدى تنفيذ مشروع بناء مدينة البيضاء (التي اتخذت عاصمة للمملكة) بما فيها من عشرات المكاتب ومئات الدور الى ضغط شديد على الموارد الانشائية ولا سيما العمال الماهرين بحيث ازدادت تكاليف الانشاء زيادة حادة . وبالرغم من هذا التقدم المطرد في القطاع الانشائي فما زال العرض عاجزاً عن مجابهة الطلب وقد تستمر الايجارات في مسيرتها التصاعدية . ومن بين العوامل التي تعوقل التوازن المطلوب بين العرض والطلب ما يأتي :

١ - عدم وجود العدد الكافي من عمال الانشاء الماهرين ، فقد أحدث جلاء الايطاليين عن البلاد ثغرة يقتضي ملؤها بمض الوقت . وقد استورد عدد كبير من عمال البناء المصريين في محاولة لحل هذا الاشكال .

٢ - صعوبة الحصول على قروض للأغراض الانشائية ، فليس هناك جمليات تسليف ولا بنوك عقارية ولا مرايون لتمويل الانشاءات الخاصة .

٣ - عدم السماح للأجانب بتملك العقار في ليبيا .

٤ - ضرورة استيراد حوالي ٧٥٪ من مواد البناء . وسحق السمنت الذي يصنع محلياً في أكثر أقطار الشرق الأوسط يستورد من الخارج في الوقت الحاضر .

أما القطاع الصناعي فليس ذا أهمية كبيرة في الاقتصاد الليبي وليس من المتوقع ان تلجأ الراسمائل الخاصة نحو الصناعة ما دامت المدخرات المحدودة تستثمر بمرودود مجز في النشاط العقاري وفي التجهيزات البترولية من

نقل وتكوين وغيرها وفي التجارة الخارجية . ولم تخط الحكومة فيما يبدو حتى الآن خطوات جادة في طريق التصنيع سواء على الصعيد الرسمي المباشر أو بتشجيع القطاع الخاص . من رأي المؤلف ان اقتصاداً غير متوازن كالإقتصاد الليبي لا غنى له عن قدر معين من التصنيع . غير ان اختيار الصناعات الملائمة للمملكة الليبية ليس بالأمر الهين الذي يصح تركه لرأي الساسة والمشرعين بل لا بد من تكليف هيئة استشارية ذات شهرة عالمية بالقيام بمسح صناعي مفصل ووضع تقرير شامل يحدد نوع المشاريع وسلم الأسبقية واساليب التنفيذ . وقد استخدمت الحكومة العراقية لهذا الغرض شركة آرثر دي ليتل ، وهي شركة استشارية امريكية معروفة قامت مؤخراً بدراسة مستوى أرباح شركات البترول بتكليف من منظمة الأقطار المصدرة للزيت الخام (او بيك) . قامت هذه الشركة بدراسة مستفيضة لامكانيات العراق الصناعية ورفعت تقريراً ذا أربعة مجلدات يتضمن وصفاً مسهباً للمشاريع الجديدة الموصى بإنشائها والمشاريع القائمة الموصى بتوسيعها ، مع تقدير الكلف والتفاصيل الأخرى التي لها مساس بالموضوع .

يبدو للمؤلف ان هناك عدداً من العقبات التي تعترض سبيل التصنيع السريع في ليبيا ، وأهمها ما يأتي :

١ - ان صغر حجم السوق الليبية ونموذج توزيع السكان (في مراكز متباعدة) يحولان دون الاستفادة من اقتصاديات الإنتاج الواسع في بعض الصناعات .

٢ - ان مستوى رجال الأعمال في ليبيا ، كما في أي بلد نام آخر ، لا يشجع على قيام صناعات كبيرة على درجة عالية من المكننة . فالصناعات الحديثة تحتاج الى قابليات ادارية وتقنية ممتازة يندر وجودها محلياً .

٣- في ليبيا شح ملحوظ من العمال الماهرين فلا بد من تنفيذ برامج تدريب واسعة لاقتحام هذه العقبة .

٤- ان وسائل الائتمان ليست ميسورة بدرجة كافية لاصحاب المشاريع الصناعية . فلم يؤس حتى الآن بنك صناعي لتقديم قروض طويلة الأجل الى الصناعة وللأشتراك المباشر في بعض المشاريع الصناعية واجبة التشجيع .

٥- ان ارتفاع مستوى الأجور نسبياً وانخفاض مستوى الانتاجية يعلان من المعير على الصناعة الليبية الصمود في وجه منافسة الإنتاج الأجنبي دون حماية حكومية ثقيلة ترهق المستهلك . ولهذا السبب نفسه لا يرجى قيام صناعات تنتج للأسواق الخارجية باستثناء بعض الصناعات التي تستهلك وقوداً كثيراً والصناعات البتروكيمياوية .

٦- ان الحماية التي جاء بها قانون تشجيع الصناعات الوطنية الصادر في سنة ١٩٥٦ لا تبدو كافية في هذه المرحلة ، كما ان القانون لم يطبق تطبيقاً سليماً .

٧- ان الاستثمارات الأجنبية لا تحظى بقدر كاف من التشجيع .

والتشريع الحالي الذي ينظم توظيف الراسمائل الأجنبية لا ينضمن حوافز كافية لجذب رجال الأعمال الأجانب . من رأي المؤلف ان على الحكومة بذل قصارى جهدها في سبيل تنقية المناخ الاستثماري من النعرات الضيقة ضد رأس المال الأجنبي ومحاربة الميول الانعزالية . وكخطوة أولى في هذا الاتجاه ينبغي ان يصدر البنك الوطني الليبي بياناً واضحاً يتضمن وعداً صريحاً بالسماح لرجال الأعمال الأجانب بتحويل أرباحهم وإعادة رأس المال بالعملة التي استورد بها . وهناك اجراء بناء آخر يمكن اتخاذه وهو التوقيع على اتفاقية خاصة مع الولايات المتحدة على غرار الاتفاقيات

المعقودة بين تلك الدولة وعدد من الأقطار النامية . ويمقتضى تلك الاتفاقية تضمن الحكومة الأمريكية استثمارات مواطنيها في ليبيا (عدا البترول) على أساس بعض وعود تقطعها الحكومة الليبية . ويمكن اتخاذ ترتيبات مماثلة مع بعض الأقطار الأوروبية المتقدمة صناعياً كالألمانيا الغربية وبريطانيا . فليس هناك من خير أو معة في التعاون الاقتصادي بين الشعوب المتعدنة على أساس من التكافؤ والمنفعة المتبادلة . وإذا ظهر أي انحراف أو زيغ من المستثمر الأجنبي عن المفاهيم التجارية المستقيمة فيوسع الدولة على الدوام تصحيح الموقف أو تقويم الاعوجاج بفضل مقومات السيادة التي تملكها .

ان أكثر الصناعة الليبية متمركز في طرابلس وان كانت سوق الانتاج الصناعي تشغل حرد المدينة . واغلب المشاريع الصناعية عبارة عن معامل صغيرة لتصنيع المواد الغذائية أو صناعات يدوية . ومن أهم المشاريع الصناعية القائمة معمل صنع الكاير الذي تديره دائرة احتكار التبغ الحكومي . وهناك عدد من معامل استخراج زيت الزيتون وانتاج النبيذ وتخمير البيرة وصنع معجون الطباطم وتعليب السمك وانتاج المشروبات الغازية والمياه المعدنية والصابون والحلويات . وتصنع الملوغات على نطاق محدود بأنوال يدوية . وهناك بعض الأنوال الميكانيكية لانتاج الحرير الصناعي من غزل مستوردة . أما الصناعات اليدوية فاهما انتاج « سجاد مصراته » والزخارف القضية وبعض المصنوعات الجلدية وهذه كلها تلقي تشجيعاً متزايداً من الزوار الأجانب .

وهناك عدد من مكابس الثمر التي تديرها الحكومة وعدد من المطاحن ومعامل المعكرونة . أما في حقل للصناعات الهندسية الخفيفة فهناك جملة ورشات للتصليح ومسابك حديد ومعامل حدادة .

لم يحجر حتى الآن تعداد صناعي شامل ولكن هناك بعض الأرقام عن الصناعة في طرابلس . فعامل تعليب سبك (التونة) والساردين انتجت ٢٦٤ طناً من المبيعات في سنة ١٩٥٤ مقابل ٩٣٦ طناً في سنة ١٩٦١ ، بينما ازداد عدد العمال في هذه الصناعة خلال نفس الفترة من ٧٣١ إلى ١١٠٠ شخصاً . وازداد انتاج البيرة من ١٦٤١٨,٤٧٩ لترأ في سنة ١٩٥٤ الى ٢,٧٩٧,٧٤٣ لترأ في سنة ١٩٦١ . وهذه الزيادة في الانتاج لم تراقبها زيادة في عدد العمال (١١٠) . أما صناعة الكاير فكانت تستخدم في سنة ١٩٥٤ خمائة عامل وقد انتجت في تلك السنة نحو ٤٦ مليون سكاره . وفي سنة ١٩٦١ تقلص عدد العمال الى ٤٥٠ عاملاً بينما زاد الانتاج الى ٦٨٨ مليون سكاره .

وتنوي الحكومة تأسيس عدد من المشاريع الصناعية الكبرى " من بينها انشاء مصنعين للسمنت أحدهما في ولاية طرابلس والآخر في برقة . وقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٦/٥/١٩٦٣ على انشاء مصنع سكر يستعمل الشمندر المحلي كمادة خام . وهذا القرار ييسر مخالفات لتوصية بمشة البنك الدولي التي نصحت بعدم الاقدام على مشروع من هذا القبيل .

لقد انشئ مؤخراً مصفى لتكرير الزيت الليبي في ميناء مرسى البريقة ولعله بدأ الآن بالانتاج الفعلي . وتبلغ سعة المصفى ٨٠٠٠ برميل في اليوم من الزيت الخام وهذه الكمية تكفي لسد الاحتياجات المحلية من منتجات البترول خلال السنوات القليلة التالية . والأمل وطيد في أن تكون هذه المصفاة نواة لصناعات بتروكيماوية تقام في المستقبل بحوارها .

ويؤخذ من الأنباء الصحفية أن معمل انتاج الصابون والمنظفات سيأشر

بالانتاج قريباً ، وهذا العمل كبير نسبياً وقادر على سد جميع احتياجات ليبيا من هذه المواد ، وقد نشأ قرص لاصدار الفائض من الانتاج الى الأقطار المجاورة .

٢ - الدخل القومي وتكاليف المعيشة .

ان تقديرات الدخل القومي لا تخرج عن كونها حدساً ، ولا يتفق اثنان على رقم واحد ولو تقريبي . فقد خزن الانتاج الاجمالي بمقدار ١٧٢ مليون دولار لسنة ١٩٦٠ و ١٣٤ مليون دولار لسنة ١٩٥٩ و ٤٠ مليون دولار فقط لسنة ١٩٥١ عشية حصول البلاد على استقلالها^(١) . ومن جهة أخرى خنت بعثة العمليات الأمريكية في ليبيا الدخل الفردي في سنة ١٩٦٠ بمقدار ١٦٢ دولاراً . وقدر مصدر أمريكي ثالث الدخل الفردي في سنة ١٩٦١ بمقدار ١١٤ دولاراً . أما دائرة الاحصاء والتعداد في وزارة الاقتصاد الوطني فقد خنت الدخل القومي كما يلي : ٤٥ مليون جنيه في سنة ١٩٥٧ ، ٥٢ مليون جنيه في ١٩٥٨ ، ٥٦ مليون جنيه في ١٩٥٩ ، ٦١ مليون جنيه في ١٩٦٠ . ويقدر نفس المصدر ان ٢٤,٥ ٪ من دخل ١٩٥٩ يعزى الى الزراعة و ١٤,٣ ٪ الى تجارة الجملة والفرد و ١٣,٧ الى الادارة العامة والدفاع الوطني و ١١,٤ ٪ الى الصناعة والتصلح و ٨,٩ ٪ الى ملكية المساكن و ٧,٣ ٪ الى النقل والخزن والمواصلات و ٧,٧ ٪ الى الاستطلاع عن الزيت .

وأما البنك الوطني الليبي فهو مع اعترافه بعدم كفاية المدلولات المنيرة عن الانتاج والأسعار فقد حاول استخلاص تقديرات الدخل القومي

١ - مكتب التجارة الخارجية الأمريكية ، ليبيا - سوق للمنتجات الأمريكية ، واشنطن ، ١٩٦٢ ، ص ٧ .

لسنة ١٩٦٢ من الأرقام الرسمية للدخل القومي المقدّر لسنة ١٩٥٨ فتوصل الى ان الدخل القومي الاجمالي لسنة ١٩٦٢ هو في أغلب الظن ما بين ٧٠ و ٨٠ مليون جنيه^(١) . ان تجارب المؤلف في ليبيا تحمله على الغريث في قبول أي رقم تقديري . وكشال على البون الشاسع بين التقدير والواقع أذكر ان بعثة البنك الدولي أشارت الى تقدير يضع عدد اشجار النخيل في قران وحدها في حدود ١٠ - ١٢ مليون نخلة ، بينما أظهر الاحصاء الزراعي الرسمي لسنة ١٩٦٠ ان هناك ٣,٢١٥,٣٠٠ نخلة في ليبيا كلها !

والشيء الوحيد المؤكد فيما يتعلق بالدخل القومي والدخل الفردي هو ان كليهما آخذ في الارتفاع السريع ، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى المعيشة لمجموع السكان بنفس النسبة ، إذ ان الرخاء الذي صعب النشاط البشري لم يوزع بين الناس بالتساوي بل غنّ السير وعيل من التجار والمقاولين وذوي المهارات الخاصة وتختلف أكثر الناس عن اللحاق بالقافلة .

ان فكرة الدخل القومي لا تفهم أحياناً على وجهها ، لا سيما عند مقارنة سلتين متباعدتين ، إذ يميل البعض تعديل الأرقام بحيث تعكس التغير في مستوى الأسعار . فالأسعار في ليبيا في صعود مستمر وما لم تعط أرقام الدخل القومي للسنين المتعاقبة على أساس أسعار ثابتة فقد نخرج بصورة مشوهة للدخل القومي .

ولا يخفى ان هناك ثلاثة أساليب لتقدير الدخل القومي . فهناك أولاً طريقة

١ - البنك الوطني الليبي . التقرير السنوي الى مجلس الادارة ، طرابلس ، ١٩٦٢

الانتاج الصافي أو القيمة المضافة حيث يقدر الانتاج القومي الصافي بجمع القيمة المضافة لجميع الصناعات والقطاعات الاقتصادية في البلاد . والطريقة الثانية هي جمع الدخل الناتج لجميع عوامل الانتاج . أما الطريقة الثالثة فتعتمد على قياس المصروفات في القطاعين العام والخاص للتوصل الى حجم الدخل القومي ^(١) .

وباعتبار ظروف ليبيا الخاصة يبدو ان حساب الدخل القومي بحساب القيم المضافة هو الأسلوب السليم .

وتسير تكاليف المعيشة في ليبيا باتجاه صعودي مستمر ولكن ليس هناك أرقام قياسية يمكن الرجوع اليها لترسم مسيرة الأسعار خلال السنوات القليلة الماضية . وقد أصدرت شعبة البحوث في البنك الوطني الليبي في مارس ١٩٦١ دراسة ممتعة بعنوان « التضخم في ليبيا » حيث استقصيت العوامل التي اقضت الى هذا الاتجاه التضخمي ووصف العلاج لمحاربه .

لقد تضخمت الأسعار بقتيعة وجود فيض من القوة الشرائية عجزت عن استيعابه أو امتصاصه السلع والخدمات المتيرة بالأسعار الدارجة . وليس الأسلوب السليم لتصحيح هذا الاختلال في التوازن محاولة فرض السيطرة الحكومية على الأسعار كما فعلت السلطات الليبية بل العمل على اجتثاثه من جذوره وذلك بتوفير السلع والخدمات عن طريق تشجيع الاستيراد من الخارج وزيادة الانتاج في الداخل .

التضخم مشكلة خطيرة وما لم تتخذ اجراءات فعالة لوقف اللولب التضخمي فسيتمرض اكثرية الشعب الى عنت وارهق شديدين كما ان

١ - راجع الدكتور خير الدين حبيب ، « مساهمة المصارف في الدخل القومي في العراق » ، مجلة الاقتصادي ، بغداد ، سبتمبر ١٩٦٢ ص (٢٣) .

الحكومة نفسها تكون الضحية الأولى لتضخم شروء لأن برامج الأسعار ستصبح باهظة الكلفة . ولا يستأيد هذه المناسبة الا الثناء على الحكومة لاتباعها سياسة استيراد حرة نيرة وخروجها عن بدعة السياسة التجارية الضيقة التي اجتاحت حكومات الشرق الأوسط ما عدا لبنان في السنوات الأخيرة ، ولولا ذلك لظهرت الميول التضخمية بشكل اعنف بكثير . اما الآن فان تكاليف المعيشة في ليبيا ما زالت حسب تقدير الأمم المتحدة في المرتبة الثامنة عشرة بالنسبة الى الأقطار التي يشتغل فيها موظفو الأمم المتحدة (١) .

يحد القارئ في الجدول رقم ٣ أدناه مقارنة بين اسعار بعض السلع الغذائية في سنة ١٩٥٥ واسعارها في سنة ١٩٦٢ لمدينة طرابلس .

الجدول رقم ٣ - مقارنة اسعار بعض السلع الغذائية في سنة ١٩٥٥ واسعارها في سنة ١٩٦٢ في مدينة طرابلس .

نوع السلعة	الوحدة	السعر بالمليات في ديسمبر ١٩٥٥	السعر بالمليات في ديسمبر ١٩٦٢
الحب (اجود نوع)	كلو غرام	٦٨	٧٥
البيض	٤	٥٨	٧٥
زيت الزيتون	لتر	٢٩٥	٣١٠
المخضرات (معدل)	كلو غرام	٤٦	٦٧
الفواكه (معدل)	كلو غرام	٧٢	١٣٤
الحليب (الطازج)	لتر	٤٨	٦٥
اللحم (اجود نوع)	كلو غرام	٢٧٢	٤٨٤

المصدر : النشرة الإحصائية ١٩٥٨ - ١٩٦٢

(١) سندي قبلي في ١٢ / ٥ / ١٩٦٣ ، ص ٨ (جريدة اسبوعية تصدر باللغة الانكليزية في طرابلس)

٣ - التجارة الخارجية

تعتمد ليبيا اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية . وقد تضافرت جملة عوامل خلال السنوات القليلة الماضية على أحداث زيادة كبيرة في حجم الاستيراد . واهم تلك العوامل ما يلي :

- ١ - التطورات البترولية التي تستلزم استيراد المكنائن والأجهزة والمواد .
- ٢ - وجود اجانب مدنيين وعسكريين ذوي طاقة استهلاكية عالية .
- ٣ - توفر قوة شرائية تزيد كثيراً عما يمكن ان يتحصه الإنتاج المحلي .
- ٤ - توسع الحركة الانشائية في القطاعين العام والخاص وضرورة استيراد اكثر من ٧٥٪ من المواد المطلوبة لذلك الفرض .

اما الصادرات فقد كانت خلال العقد المنصرم في ركود او لها تقلصت قليلاً .

وام ملامح السياسة التجارية التي نهجتها الحكومة الليبية يمكن وصفها بإيجاز كما يلي : بعض السلع حكر على الحكومة ولا يجوز استيرادها الا من قبل الدائرة المختصة . وهذه المواد هي السكر والملح والتبغ والقمح . والسلع الأخرى مصنفة في مجموعتين ، احدها يمكن استيراده بإجازة استيراد عامة مفتوحة . اما المجموعة الثانية فهي تحتاج الى اجازة استيراد قبل طلبها من الجهاز الاجنبي ولا بد من اذن بالتحويل الخارجي قبل ان يتمكن المستورد من دفع ثمنها وذلك باستثناء الأقطار الداخلة في المنطقة الأسترلينية .

لقد اصدرت الحكومة في يوليو ١٩٥٩ قانون الوكالات التجارية الذي تحدد بمقتضاه عدد الوكالات التي تستطيع اي شركة بفردتها اخذها بمشر وكالات فقط اعتباراً من ١٥ سبتمبر ١٩٦١ .

الرسوم الكركية معتدلة على العموم وتتمتع شركات البترول ومقاولوها الفرعيون بإعفاءات وفق شروط معينة بالنسبة للسلع التي لا تتوفر نظائرها في السوق المحلية بأسعار مماثلة . كذلك تتمتع المصاريع الصناعية التي توافق عليها السلطات بإعفاءات عن المواد الخام والمكائن المستوردة لتمشية اعمالها .

لقد عقدت الحكومة الليبية مؤخراً جملة اتفاقيات تجارية تتضمن بند اكثر الدول حظوة وتشمل جداول بالسلع المتفق على تبادلها . وآخر اتفاقية من هذا النوع هي المعقودة في مايو ١٩٦٣ مع الاتحاد السوفيتي .

اعترت تجارة ليبيا الخارجية خلال السنوات الأخيرة تغيرات تركييبية هامة . فقد سد البترول الآن الفجوة الواسعة بين الواردات والصادرات وحول المعجز التجاري الى فائض . وتوقف اصدار الحيوانات الحية واصبحت البلاد تستورد الغنم والماشية للذبح ، كما انها اخذت تستورد كميات ضخمة من اللحوم المجمدة ومنتجات الألبان والدجاج . وقضاءلت صادرات حشيش الأسبارتو الذي يستعمل في صناعة الورق .

بلغت قيمة ما استوردته المملكة الليبية خلال عام ١٩٦٢ نحواً من ٧٣,٤٤٤,٠٠٠ جنيه ليبي . وتتألف هذه الواردات على الشكل الآتي :
 ٤٠,١٪ مكائن ومعدات نقل ، ٢٦,٧٪ سلع مصنوعة مصنفة اكثرها حسب مادتها ١٠,٤٪ مواد غذائية وحيوانات حية ، ٩,١٪ بضائع مصنوعة متنوعة ، ٦,٩٪ مواد كيميائية ، ٣,٨٪ منتجات بترولية ، ٣٪ سلع اخرى .

أما الصادرات فقد بلغ مجموع اقيامها في سنة ١٩٦٢ حوالي ٤٩,٠١٧,٠٠٠ جنيه لبي يمثل الزيت الخام ٩٥,٨٪ منها ، والباقي موزع كما يلي : ١,٥٪ فستق عبيد (فول سوداني) ، ٠,٦٪ زيت زيتون ، ٠,٤٪ بذر زيت الخروع والباقي صادرات متنوعة .

لقد جهزت إيطاليا ٣٤,١٪ من قيمة المستوردات الليبية في سنة ١٩٦٢ وتليها في الأهمية الولايات المتحدة (١٩,٣٪) ثم المملكة المتحدة (١٨,٤٪) ثم ألمانيا الغربية (١٣,٥٪) وبمدها هولنده (٤,٨٪) . وتحتل المملكة المتحدة المرتبة الأولى من بين زبائن ليبيا حيث استوردت في السنة نفسها ٣٤,٨٪ من الصادرات الليبية (بما في ذلك البترول) . وتلي المملكة المتحدة إيطاليا (١٨,٦٪) ثم ألمانيا الغربية (١١,٦٪) ثم هولنده (١٠,٧٪) ، ثم بلجيكا (١٠,٣٪) واخيراً فرنسا (٤,٨٪) .

وخلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ ازدادت قيمة المستوردات من ١١,١٩٨,٠٠٠ جنيه لبي الى ٧٣,٤٤٤,٠٠٠ جنيه لبي بينما ازدادت قيمة الصادرات من ٣,٦٦٨,٠٠٠ جنيه لبي في سنة ١٩٥٤ الى ٦,٥١٩,٠٠٠ في سنة ١٩٦١ ثم الى ٤٩,٠١٦,٠٠٠ في سنة ١٩٦٢ .

٤ - ميزان المدفوعات .

كانت ليبيا حتى قبل فترة وجيزة تستورد سلعا تزيد اقيامها كثيراً عما تستطيع صادراتها تبديده . وكان العجز الكبير في الميزان التجاري يراجعه بالسحب من ثلاثة مصادر رئيسية للتحويل الخارجي وهي : المعونة الاقتصادية بالدولار والاسترليني ، المصروفات التي تنفقها القوات العسكرية الأجنبية المقيمة في ليبيا ، مصروفات شركات البترول العاملة في ليبيا . وقد تمكنت البلاد بهذه الصادرات غير المنظورة مجتمعة ان تردم الثغرة في الميزان التجاري وتحقق فصلة من شأنها تقوية احتياطها من العملات

الأجنبية . أما المستوردات غير المنظورة فلم تستوف كثيراً من التحويل الخارجي ، وهي تشمل ما تحولته الأقلية الإيطالية إلى إيطاليا ومصاريف المقيمين الليبيين عند سفرهم إلى الخارج وتحويلات الأساتذة المصريين والموظفين الأجانب الآخرين وما تنفقه الحكومة الليبية على بعثاتها السياسية والثقافية في الخارج وما تدفعه إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية والمنظمات الدولية الأخرى .

لقد أحدثت صادرات ليبيا من البترول وضعاً جديداً ، فالعجز المزمع في الميزان التجاري تحول إلى فائض كبير كما قلنا بحيث لم يعد من حاجة إلى المصادر الأجنبية لضمان التوازن في المدفوعات وسوف تفرام قريباً أرصدة ضخمة من التحويل الخارجي لا تبقى معها ضرورة للاستمرار في نظام السيطرة على التحويل الخارجي المعمول به حالياً . وهذه الأرصدة الأجنبية يمكن أن تكون مصدر دخل لا يستهان به فيما لو استثمرت استثماراً سليماً ربما يتبهاً منهاج أعماري واسع لامتصاصها .

٥ - النظام النقدي والنظام المصرفي .

كانت الليرة الإيطالية في عهد الاستعمار تستعمل في شق انحاء ليبيا . وقبل حصول البلاد على استقلالها كان هناك ثلاث عملات على الأقل في التداول وهي ليرة الاحتلال العسكري البريطاني في ولاية طرابلس والجنينة المصري في ولاية برقة والفرنك الجزائري في فزان^(١) .

وفي أكتوبر ١٩٥١ صدر قانون العملة الليبي الذي نص على إنشاء لجنة عملة مهمتها إصدار عملة وطنية ووضعها في التداول . وقد تألفت

١ - البنك الوطني الليبي . التقرير السنوي لمجلس المدراء طرابلس ١٩٥٧ ،

فعلا لجنة العملة في فبراير ١٩٥٢ . وفي ٢١ مارس ١٩٥٢ صدر الجنيه الليبي المبادل للباون الاسترليني . وكانت العملة الجديدة مقطوعة ١٠٠٪ بالاسترليني الذي وضعته بريطانيا تحت تصرف الحكومة الليبية ، وهي تتألف من سبع فئات وهي عشرة جنيهات وخمسة وجنيه واحد ونصف جنيه وربع جنيه وعشرة قروش وخمسة قروش . ويقسم الجنيه الى ١٠٠ قرش ويقسم القرش الى عشرة مليات . وكانت المجموعة الأولى من النقود الورقية تحمل صورة جلالة ملك ليبيا ولكن بناء على طلب جلالتهم أصدرت اللجنة سلسلة جديدة استعوض فيها عن الصورة بمناظر أثرية والشعار الملكي . وما زالت ليبيا عضواً في المنطقة الاسترلينية .

كان عرض النقود ، كغيره من المؤشرات الاقتصادية ، في اتجاه صعودي مطرد خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث يؤخذ من احصاءات البنك الوطني الليبي ان مجموع العملة في التداول في نهاية سنة ١٩٥٦ كان ٥ ملايين جنيه ثم ارتفع الى ٨,٩٥٦,٠٠٠ جنيه في نهاية ١٩٥٩ والى ١٢,٨٠٠,٠٠٠ في نهاية ١٩٦١ والى ١٤,١٠٠,٠٠٠ في نهاية يوليو ١٩٦٢ والى ١٥,٣٠٧,٠٠٠ في نهاية يناير ١٩٦٣ . اما الجزء الآخر من عرض النقود اي الودائع عند الطلب فكان أيضاً في ارتفاع ولكن بسرعة اقل ، فقد زادت هذه الودائع خلال الفترة ذاتها من ٨,٨٣٥,٠٠٠ في سنة ١٩٥٦ الى ١٤,٩٦١,٠٠٠ في يناير ١٩٦٣ . وهذه النسبة بين العملة المتداولة والودائع تحت الطلب تتأشى فيما يظهر مع النسب المماثلة في اقطار الشرق الاوسط . ولو اخذت سرعة التداول بتظر الاعتبار ، وينبغي ان تؤخذ ، لظهر ان دور الودائع تحت الطلب في النظام التقدي قد نما باسرع مما يدل عليه معدل اقيام الودائع الموجودة في البنوك . فقد زادت سرعة التداول من ١٠٧ في ديسمبر ١٩٥٨ (وهو اول شهر امكن الحصول فيه على رقم) الى ٢٠٤ في يناير ١٩٦٣ .

يتألف النظام المصرفي في ليبيا في الوقت الحاضر من البنك الوطني الليبي والبنك الزراعي وجملة فروع مصارف تجارية أجنبية . وليس هناك مؤسسات للائتمان الاستثماري تظمن احتياجات المصالح الصناعية والعقارية الى قروض طويلة الأجل .

شرع قانون البنك الوطني في ٢٦ ابريل ١٩٥٥ ، واسس البنك في طرابلس في أول ابريل ١٩٥٦ برأسمال قدره مليون جنيه ليبي دفع منها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه عند التأسيس ، ثم دفع بمئذ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فاصبح رأس المال المدفوع ٧٠٠,٠٠٠ جنيه ليبي . وفي أول ابريل ١٩٥٧ فتح فرع للبنك الوطني في مدينة سبها ، مركز ولاية فزان وفي ١٢ اغسطس من السنة ذاتها فتح فرع آخر في بنغازي مركز ولاية برقة . وقد فتح مؤخراً فرع للبنك الوطني في مدينة البيضاء التي اتخذت عاصمة للبلاد .

ويدير البنك مجلس مدراء يتألف من محافظ و نائب محافظ وخمسة مدراء . وتوزع فعاليات البنك بين أربعة أقسام أو دوائر ، وهي قسم الاصدار وقسم الصيرفة ، وقسم الحسابات وقسم الكبرتارية . ويشمل نشاط البنك سلسلة واسعة من العمليات منها ما يتصل بإصدار العملة ومنها ما يتعلق بالفعاليات المصرفية المعتادة التي تمارسها البنوك التجارية . وقد ورث البنك الوطني واجبات لجنة العملة التي انقضت حياتها بتأسيس البنك المذكور . ومن بين الأعمال التي يمارسها قسم الصيرفة التجارية ما يلي : فتح الحسابات الجارية للشركات والأفراد ، إعادة الخصم ، حساب الدوائع ذات الفائدة ، حساب التوفير (من جنيه واحد الى ٥٠٠ جنيه) ، اقراض الحكومة ، سلف ذات آجال قصيرة (لا تتعدى ثلاثة أشهر) وسحب على المكشوف لزبائن مختارين ، شراء وبيع العملات

الأجنبية ، كتب اعتماد لتسهيل التجارة الخارجية ، الصكوك السياحية ، خصم الكياليات وجبايتها ، اصدار كتب ضمان ، عمليات التمويل الخارجي ، إيجار خزانات لحفظ الوثائق والمجوهرات وغير ذلك . أما قسم الاصدار فيتولى تنظيم اصدار العملة وفقاً لاحكام قانون البنك الوطني . وينص القانون على تغطية العملة ١٠٠٪ على ان يشمل الغطاء ٧٥٪ من الأصول الاسترلينية .

يزاول البنك الوطني الليبي الجزء الأعظم من فعاليات المصارف المركزية ولكنه لم يتطور بعد الى بنك مركزي . فهو لا يملك صلاحية تنظيم عرض النقود ولا يمكن وصفه كبنك البنوك بصورة صحيحة والنص القانوني الذي يوجب غطاء كاملاً للعملة لا يتيح مجالاً لتكييف كمية العملة في التداول . ومن جهة أخرى فان قانون الصيرفة الصادر في سنة ١٩٥٨ يترك بيد وزير المالية أمر تنظيم الاحتياطي النقدي الواجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به وعدداً من الواجبات التنظيمية والاشرفية التي تناط عادة بالبنوك المركزية . ويبدو ان الأطار القانوني الذي يحيط بالنظام المصرفي في ليبيا مرتبط بالتزامات تعاقدية مع الحكومة البريطانية . وعلى ذلك فان أي اصلاح مصرفي يستلزم تعديل القوانين المالية المتفق عليها مع الحكومة البريطانية .

لقد دخلت الملكية الليبية الآن بيئة اقتصادية جديدة ، وما كان يصلح من نظم وأساليب لاقتصاد راكد قد لا يصلح لمواجهة اقتصاد متوثب سريع التطور . وعلى ذلك فن المستحسن جداً قيام الحكومة باستقدام أحد أقطاب الصيرفة العالميين لدراسة الوضع النقدي والصيرفي عن كثب وتقديم توصيات في هذا الشأن^{١١} .

١ - استقدمت الحكومة المراقبة لنفس الغرض البروفسور كارل آيفرسن ، الاستاذ في جامعة كوبنهاجن وقد رفع تقريراً قيماً وتوصيات هامة للحكومة .

يبدو من بيان الربح والخسارة للبنك الوطني للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ١٩٦٢ ان البنك حقق ربحاً اجمالياً قدره ٩٥٩,٤٩٩ جنيناً ليبيا مقابل ٧٦٨,٩٥٠ جنيناً للسنة التي قبلها . وتمثل المصروفات الادارية نحو ثلث الربح الاجمالي . ان مثل هذه النسبة من الأرباح عالية جداً بالنسبة لمؤسسة عامة لا تعتمد مبررات وجودها من قدرتها على جني الأرباح بل من طاقتها على اداء خدمات للشعب .

بلغ مجموع الأصول والذمم لقسم الصيرفة في البنك الوطني ٢٢,٥٨٧,٥٧٧ جنيناً في ٣١ مارس ١٩٦٢ مقابل ٦٤٩, ٦٤١, و ١٨ جنيناً للسنة السابقة .

وفي ليبيا بنك حكومي آخر هو البنك الزراعي الوطني الذي انشئ لتقديم الائتمان اللازم وقبول الودائع من الزراع والجمعيات التعاونية . ويبلغ رأسمال هذا البنك المدفوع ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه ليبي . وكان مجموع الأصول والذمم في يناير ١٩٦٣ ما قيمته ٣,٤٣٥,١٣٤ جنيناً . ويقدم البنك ثلاثة أنواع من القروض وهي (١) قروضاً قصيرة الأجل بفائدة قدرها ٦,٥٪ في السنة لتمويل العمليات الزراعية الجارية . وهذه القروض تسدد من ربيع غلة الموسم التالي . (٢) قروضاً ذات آجال متوسطة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس بفائدة ٦,٥٪ في السنة لمساعدة الزراع في شراء المكائن الزراعية الحديثة . واقصى ما يمكن اقراضه بمعدل ٧٥٪ من قيمة المكائن المراد شراؤها . (٣) قروضاً طويلة الأجل تقدم للمواطنين الليبي الذي يروم شراء مزارع من الأجانب المقيمين في ليبيا . وسعر الفائدة في هذا النوع من القروض ٣٪ فقط .

لقد أقر البنك خلال السنة ١٩٦١ - ٦٢ المالية ٦٥٥١ قرضاً قصير الأجل و ٢٨١ قرضاً متوسط الأجل و ٦٣٦ قرضاً طويلاً

الأجل بلغت أقياما ٦٤٨,٨٠١ و ٩٨,٣٦٠ و ٧٥٧,٤٨٤ جنيهاً على التعاقب .

ليس في ليبيا بنوك تجارية ذات جنسية ليبية في الوقت الحاضر .
فجميع البنوك العاملة في البلاد هي قروع لبنوك أجنبية . وفيما يلي
قائمة بالبنوك الموجودة حالياً :

<u>اسم البنك</u>	<u>القروع</u>
البنك العربي	طرابلس وبنغازي
البنك الايطالي	طرابلس
بانكو دي نابولي	طرابلس
بانكو دي روما	طرابلس وبنغازي
بنك مصر	طرابلس وبنغازي
بنك باركليز	طرابلس وبنغازي ومصراته ودرنه وطبرق
	وحمص والزاوية والبيضاء والزهره
البنك البريطاني للشرق الأوسط	طرابلس وبنغازي
كريدي فونسيه للجزائر وتونس	طرابلس وسبها

والنشاط المصرفي في البنوك التجارية آخذ في الاتساع لمسايرة التوسع الاقتصادي . فقد زاد مجموع قيمة الأصول والذمم للبنوك المذكورة من ٣٢,٩ مليون جنيه ليبي في نهاية سنة ١٩٦٠ إلى ٣٩,٣ مليون في نهاية ١٩٦١ ، وهي زيادة تعادل ١٩,٥ ٪ في سنة واحدة . واستمرت الزيادة في سنة ١٩٦٢ حيث ارتفع الرقم في آخر ديسمبر من تلك السنة الى ٤٥,٨ مليون جنيه ، أي بزيادة ١٦ ٪ عن السنة السابقة . وبلغ مجموع

الاثنان القدم من تلك المصارف ٨٠٤ مليون جنيه في نهاية ١٩٥٨ بينما ارتفع هذا الرقم الى ١٦٠٢ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٦٢ ، أي انه كاد يتضاعف خلال أربع سنوات فقط . وكان حوالي ٧٥ ٪ من هذا الاثنان على شكل سلف وسحب على المكشوف من الحسابات الجارية . وخلال الفترة نفسها ارتفع مجموع الودائع بشتى الأنواع من ١٠٠٧ مليون جنيه الى ٢٢٠٤ مليون جنيه . وكان أكثر من ٦٠ ٪ من هذه الودائع وودائع تحت الطلب وكان مجموع رؤوس أموال هذه المؤسسات في نهاية ديسمبر ١٩٦٢ يبلغ ١٠٨ مليون جنيه .

٦ - النظام المالي :

ينتظر ان تحدث تغيرات كبيرة في النظام المالي في أعقاب التعديل الدستوري وانهاء النظام الاتحادي . ولكن هذه التغيرات لم تتحقق بعد وربما استغرقت بعض الوقت لذلك لم ير الكاتب بداً من وصف النظام المعمول به حالياً مشيراً في الوقت ذاته الى النواحي التي يحتمل ان يتغيرها تبديلاً .

ان مصادر الدخل الاتحادي على نوعين خارجية وداخلية . فالموارد الخارجية تلتأ عن مدفوعات تعاقدية تمهت الحكومتان البريطانية والأمريكية بادائها الى الحكومة الليبية نظير قواعد عسكرية استأجرتها . وقد بلغت هذه المدفوعات ٣٠٣٥ مليون جنيه ليبي من المملكة المتحدة و ٣٠٥٧١ مليون من الولايات المتحدة في السنة المالية ١٩٦٢ / ٦٣ . أما الموارد الداخلية للحكومة الاتحادية فهي مستمدة على الأكثر من الرسوم الكركية التي تمثل نحو ٨٤,٥ ٪ من تخمينات إيرادات سنة ١٩٦١ / ٦٢ المالية والبريد والواصلات السلكية وتصل ٧,٥ ٪ من إيرادات السنة المذكورة . وكانت عوائد البترول حتى سنة ١٩٦١ / ٦٢ المالية زهيدة

لا يعتمد بها . اما الآن فقد تغير نموذج إيرادات الدولة تغيراً جذرياً . فالضرائب غير المباشرة ستؤلف من الآن فصاعداً نسبة متناقصة من مجموع الإيرادات ومساهمة البترول ستحتل مكانة بارزة في تقديرات الميزانيات المقبلة .

لقد بلغ مجموع الإيرادات المحمّنة للسنة ١٩٦٢ / ٦٣ المالية أكثر قليلاً من $١٩\frac{1}{4}$ مليون جنيه ، ساهم رسم الوارد الكسري بمشرة ملايين منها .

اما المصروفات فاهم فقرة فيها المنح الاتحادية للولايات التي بلغ مجموعها في تقديرات ١٩٦٢ / ٦٣ ٩٠٢٣٦ مليون جنيه . وسوف تتوقف هذه المنح بعد ان يفي النظام الاتحادي وصار هناك مستوى حكومي واحد وميزانية موحدة .

وتحتل المواصلات والدفاع الوطني مركزين بارزين في جانب المصروفات حيث استنزفا ٢٠٢ و ٢٠٤ مليون جنيه على التوالي في تقديرات ١٩٦٢ / ٦٣ . وخصص للتعليم ١٠٦٨ مليون جنيه على الصعيد الاتحادي وأكثر من ضعف هذا المقدار في ميزانية الولايات .

ارتفع مجموع إيرادات الولايات ، بما في ذلك المنح الاتحادية من ١٠٠٢٨ مليون في سنة ١٩٥٨ / ٥٩ المالية الى ١٦٠٠٥ مليون في تقديرات سنة ١٩٦١ / ٦٢ وأكثر من نصف هذه الإيرادات يمثل منحة اتحادية .

واهم مصادر الدخل الولائي بمقدار المنح ضريبة الدخل وتبلغ حوالي ٣٥ ٪ من مجموع الإيرادات والأحتكارات وتبلغ ١٧ ٪ . ورسوم الميناء وتقتل نحو ٨ ٪ . وهناك مصادر دخل أخرى قليلة الأهمية كالضرائب غير المباشرة والمتاجرة الحكومية والرسوم . اما في جانب المصروفات

فتستوعب الداخلية والمعارف بينهما حوالي ٤٠٪ من الميزانية . وتستنفد المواصلات والأشغال العامة والصحة ٣٠٪ أخرى من الميزانية . ولا شك ان جميع هذه المصروفات أصبحت على عاتق الحكومة المركزية بمقتضى التنظيمات الجديدة .

ان النظام الضريبي الحاضر في المملكة الليبية يحتاج الى تهذيب واصلاح كاملين وقد تهيأت الآن فرصة ملائمة بمناسبة التعديلات الدستورية لاجراء الاصلاحات اللازمة . فقانون ضريبة الدخل المعمول به حالياً يضحى بالعدالة من أجل البساطة في التنفيذ ، فهو مرهق لذوي الدخل الواسع ومحاب لذوي اليسار لأن الغني يستفيد من ناحيتين : من ناحية انخفاض معدل الضريبة بالنسبة لقدرة المكلف على الدفع ومن ناحية الفرص المتاحة للتهرب : ويخضع بمقتضى القانون جميع الأشخاص الذين يتمتعون بدخل يزيد عن ٨٠ جنيهاً في السنة الى ضريبة بمعدل واحد بصرف النظر عن الوضع العائلي وعدد من يعملون ، وليس هناك سماعات شخصية . فالدخل الناتج عن الخدمات المهنية يخضع لضريبة ١٠٪ . أما الموظفون والمستخدمون لدى الحكومة والمؤسسات الأهلية فيدفعون ضريبة بمعدل ٨٪ . ويدفع العمال ٤٪ من أجورهم . ويخضع الدخل المتعدد من الصناعة أو التجارة الى ضريبة بمعدل ١٠٪ يضاف اليها ٣٪ كضريبة بلدية اضافية ويضاف الى ذلك رسم جباية بنسبة ١٨ و ٤٪ من مجموع الضريبة المستحقة الدفع .

أما الضرائب على حصص أرباح الأسهم والسندات والقوائد فهي بطبيعة ١٥٪ تستوفي من مصادرها . وتفرود من وقت لآخر اشاعات بقرب إجراء تعديلات في هذه الضريبة الجائرة . وقد أعدت فعلاً مسودة قانون ضريبة دخل جديد ولكن لم تتخذ أية خطوة إيجابية للتشريع . ونظام الاحتكارات الحكومية يبدو أكثر انحرافاً عن سبيل العدالة وأشد وطأة على الفقير . فالسكر والملح والتبغ من السلع الواسعة

الاستهلاك ولا يجوز بحال من الأحوال استخدامها مورداً للدخل الحكومي .
وبالنظر لالغاء الكيانات الولائية فلم يبق مبرر للأبقاء على أخطائها .
ولدى الحكومة الآن مناهج عريضة للأعمار والتطور الاقتصادي والإصلاح
الاجتماعي لا يتفح في زحمتها مجال لمثل هذه التوافه . ولعل الوقت
الذي ستفكر فيه الحكومة بإمكانية توزيع الملح والسكر مجاناً على الطبقات
الفقيرة غير بعيد .

٧ - المعونة المالية والمساعدات الفنية :

سبقت الإشارة الى الاعانات المالية التي تتلقاها الخزائنة الليبية من
المصادر الخارجية . بيد ان الأرقام التي ذكرت لم تمثل القيمة الكاملة
للمعونة المالية والمساعدة الفنية التي وضعت تحت تصرف المملكة الليبية .
فمنذ سنة ١٩٥٧ / ٥٨ المالية والمعونة المالية تأتي بمعدل يقرب من ١٤
مليون جنيه ليبي في السنة ، أكثر من ثلاثة أرباعها من الولايات المتحدة .
ونسبة كبيرة من هذه المعونة تمثل في الواقع مدفوعات تعاقدية من
جانب الحكومتين البريطانية والأمريكية نظير السماح لهما باستخدام
مساحات معينة من الأراضي الليبية لأغراض عسكرية . غير ان مبالغ كبيرة
تدفع من قبل حكومة الولايات المتحدة كمعونة اقتصادية أو فنية حقيقية
بدون مقابل .

وتقدم المملكة المتحدة معونتها بمقتضى اتفاقية مالية ملحقة بمعاهدة
الصداقة والتحالف المعقودة بين البلدين في ٢٩ يوليو ١٩٥٣ ، حيث تعهدت
الحكومة البريطانية بدفع مليون باون سنوياً كمساهمة في نفقات الأعمار
و ٢,٧٥ مليون باون سنوياً كإعانة للميزانية العامة . وفي سنة ١٩٥٨
عقدت اتفاقية جديدة قلصت بمقتضاها القيمة الكلية للمساعدة البريطانية
الى ٣,٢٥ مليون باون في السنة .

أما الحكومة الأمريكية فقد تعهدت بموجب الاتفاقية المؤرخة ٩ سبتمبر ١٩٥٤ بدفع معونة الى ليبيا تبلغ ٤ ملايين دولار في السنة خلال السنوات السبع الأولى ومليون دولار سنوياً للأحدى عشرة سنة التي تلي ذلك . ولكن ما تدفعه الولايات المتحدة فعلاً على شكل معونة اقتصادية وفنية يزيد كثيراً عن هذه المبالغ التعاقدية .

وتتلقى مملكة ليبيا أيضاً مساعدات فنية من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة كمنظمة الغذاء الدولية ومنظمة الصحة العالمية واليونيسكو . ويبدو ان منظمة الغذاء تقدم خدمات قيمة في مجالات مختلفة عن طريق مجموعة طبية من الخبراء ، من بينهم مستشارون في التشجير والغابات واختصاصيون في البستنة وغيرهم .

٨ - برامج الأعمار .

كان النشاط الأعماري حتى سنة ١٩٦٠ تحت ادارة مؤسستين مختلطتين وهما مؤسسة الأعمار العام الليبية ولجنة الأعمار الليبية الأمريكية . وقد اضبط بالأولى مهمة الأشراف والتنفيذ الخاصة بالمشاريع المصادق عليها من قبل الحكومة والتي تعتمد في تمويلها على المليون جنيه التي تدفعها سنوياً الحكومة البريطانية وكانت تدار هذه المؤسسة عن طريق مجلس ادارة برئاسة الوكيل الدائم لوزارة المالية بحكم وظيفته . اما المؤسسة الليبية الأمريكية فقد انشئت لادارة منح الأعمار التي تتلقاها الحكومة من الولايات المتحدة وكانت هي الأخرى تدار عن طريق مجلس ادارة تحت رئاسة الوكيل الدائم لوزارة المالية .

وفي سنة ١٩٦٠ اتخذت الخطوات التشريعية لتصفية هاتين المؤسستين وانشاء مجلس اعمار يأخذ على عاتقه مسؤوليات الأعمار ^(١) وقد ورثت الهيئة الجديدة حقوق والتزامات المؤسستين المنحلّتين .

(١) داجع الجريدة الرسمية رقم ١٠ الصادرة في ١ يوليو ١٩٦٠

اعد مجلس الأعمار الجديد برنامج خمس سنوات ولكنه لم يقررت بمصادقة مجلس الوزراء بل اعيد لاستكمال دراسته . وكان قد ارصد في الاصل مبلغ ٢٤,٥٧٢,٦٥٠ جنيهاً لتمويل برنامج الاعمار خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٦ " خصص منها للنقل والمواصلات ١٠,٦٧ مليون وللمرافق العامة ٦,٥ مليون وللزراعة والغابات ومصائد الاسماك ٣,٦٦ مليون . اما الصناعة والتجارة فقد خصص لها مبلغ زهيد هو ٢٩٨,٨٠٠ جنية . ولم يبق حتى الآن برنامج خمس سنوات بديل عن البرنامج المرفوض ولكن يبدو ان هناك برنامجاً قيد الدرس . وقد علم الكاتب من محادثاته مع موظفي وزارة المالية ان الجهات المختصة قد درس برنامجاً يكلف تنفيذه ١٣٦ مليون جنية خلال خمس سنوات .

يبدو ان تدفق عوائد البترول حفز الحكومة على إيلاء اهتمام جدي لقضايا الاعمار . فقد دعي حديثنا الدكتور براساد الذي ترأس في حينه بعثة البنك الدولي التي زارت ليبيا في سنة ١٩٥٩ للقدم الى ليبيا للتشاور معه ، وقد انتهت الحكومة قريباً من تهيئة برنامج السنوات الخمس الجديد ويشرع في تنفيذه قبل صدور هذا الكتاب .

الفصل الثالث

الطار القانوني لصناعة البترول

١ - قانون البترول لسنة ١٩٥٥ .

كان أول تشريع بترولي شامل في ليبيا قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ الذي أصبح نافذاً في ١٨ يونيو ١٩٥٥ . غير ان البحث عن البترول بدأ قبل ذلك وفق أحكام قانون عام للمعادن صدر في سنة ١٩٥٣ . وقد نظم هذا القانون - المسمى قانون المصادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ - منح تراخيص الاستطلاع ولكنه لم يضمن لحاملي تلك التراخيص أي حق في التنقيب أو الاستثمار في المستقبل . ولعل من المناسب ، قبل بحث المبادئ والأسس التي تضمنها قانون سنة ١٩٥٥ ، الإشارة الى نشأة القانون وهوية منشئه ، اذ ان جدلاً كثيراً حصل بعدئذ فيما يخص مزاياه ومساوئه بحيث لم يعد من الأمانة الفكرية حجب هوية المسؤولين عن تشريعه .

كانت شئون البترول والمعادن يومئذ ضمن اختصاص وزارة المالية والاقتصاد التي فلتت بعدئذ الى وزارتين هما وزارة المالية ووزارة الاقتصاد

الوطني . وكانت هذه الوزارة تتأثر الى حد بعيد بأراء أحد المحامين العرب وهو السيد أنيس قاسم الذي كان يشغل منصب المشاور القانوني لوزارة العدل ، وقد انتدب بصورة مؤقتة للعمل في وزارة المالية ، (واصبح بعدئذ رئيساً للجنة البترول) .

وفي سنة ١٩٥٤ هيات وزارة المالية والاقتصاد مسودة قانون البترول يستمد كثيراً من أحكامه من قانوني البترول التركي والباكستاني . وقد عثمت تلك المسودة على شركات الزيت التي ترغب في الحصول على عقود امتياز في ليبيا لاستمزاز آرائها . ثم دعي ممثلو هذه الشركات نفسها للاشتراك في عضوية لجنة الفت برئاسة السيد أنيس قاسم لغرض اعداد الصيغة النهائية لمسودة القانون . وقد عبر عن ذلك السيد قاسم بقوله : « وعند وصول تعليقات الشركات تقرر دعوة ممثلي هذه الشركات لمناقشة النقاط التي أثاروها مع ممثلي الحكومة . وقد اتيج لي شرف تمثيل الحكومة كرئيس للاجتماعات التي عقدت بعدئذ يساعدي في تلك المهمة المستر هوغنهاوس الذي كان آنذاك خبير التعدين في وزارة الاقتصاد الوطني والمسترس . أندروز الذي كان زميلي في وزارة العدل » (١) .

وقيا يلي اهم احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ :

- ١ - ينص القانون على اعتبار جميع الثروات الهيدروكربونية التي في جوف الأرض ملكاً للدولة ولا يحق لأي شخص مزاولة عمليات الاستطلاع عن البترول او استخراجه او انتاجه ما لم يكن مخولاً بذلك بترخيص او عقد امتياز يمنح بمقتضى احكام القانون .
- ٢ - احدث القانون ادارة مستقلة عامة لتنفيذ القانون تحت اسم

(١) لجنة البترول ، التطورات البترولية في ليبيا ١٩٥٤ - ١٩٥٨ ، مطبعة الحكومة .

« لجنة البترول » . وتتألف هذه اللجنة من رئيس وثلاثة أعضاء على الأقل يمثلون الولايات الثلاث . ويجب عرض القرارات الهامة التي تتخذها اللجنة بخصوص منح أي ترخيص أو عقد امتياز أو التنازل عنها أو تجديدها أو التخلي عنها أو إلغاؤها على الوزير (في الأصل على وزير الاقتصاد الوطني ولكن أنشئت بعدئذ وزارة لشئون البترول) الذي يحق له اعتمادها أو رفضها . ويجب تعيين مدير لشئون البترول بمقتضى المادة الثانية .

٣ - تقسم الأراضي الليبية بموجب أحكام القانون الى أربعة « اقسام » بترولية .

٤ - نص القانون على نوعين من التفويضات وهي :

١ - ترخيص استطلاع وفق نموذج خاص مثبت في الملحق الأول المرافق للقانون . وهذا الترخيص يميز لحامله ممارسة الأعمال المذكورة فيه ويبقى نافذاً لسنة واحدة يجوز تجديدها بدفع رسم معين . ولا يترتب على منح التراخيص أي التزام من جانب الحكومة بمنح عقود امتياز .

ب - عقد امتياز وفق النموذج المثبت في الملحق الثاني المرافق للقانون .

٥ - لا يجوز ان يمتد اجل الامتياز الى اكثر من خمسين سنة قابلة للتجديد بعدئذ الى مدة اقصاها ستون سنة . والحد الأعظم للمساحة التي يجوز منح الامتياز فيها هو ٣٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع في القسمين الاول والثاني و ٨٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع في القسمين الثالث والرابع .

٦ - يجب التخلي عن ربع مساحة عقد الامتياز خلال خمس سنوات من تاريخ منحه وعن ربع آخر من المساحة الأصلية خلال ثماني سنوات من تاريخ منح الامتياز . وعلى صاحب عقد الامتياز خلال عشر سنوات من تاريخ المنح تخفيض المساحة الى ثلث مساحة عقد الامتياز الأصلية بالنسبة للعقود الواقعة في القسمين الأول والثاني وإلى ٢٥ ٪ منها بالنسبة للعقود الكائنة في القسمين الثالث والرابع . بيد انه لا يطالب صاحب عقد الامتياز بأي حال من الأحوال بتخفيض مساحة عقد امتياز له الى اقل من ٣٠٠٠ كلو متر مربع في القسمين الاول والثاني وإلى اقل من ٥٠٠٠ كلو متر مربع في القسمين الثالث والرابع . ويجوز التخلي بأكثر من قطعة واحدة .

٧ - تفرض المادة ١١ من القانون التزامات عمل معينة على صاحب عقد الامتياز . فهو ملزم بالشروع في أعمال التنقيب خلال ثمانية أشهر من تاريخ منح الامتياز وعليه ان يصرف مبالغ لا تقل عن حدود دنيا معينة لذلك الغرض . وبالنسبة لعقود الامتياز الكائنة في القسمين الأول والثاني يجب ان يكون الصرف بمعدل لا يقل عن جنيه ونصف عن كل كلو متر مربع سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى ولا يقل عن ٣ ½ جنيه عن كل كلومتر مربع سنوياً خلال السنوات الثلاث التالية ولا يقل عن ٦ جنيهات عن كل كلو متر مربع سنوياً لما بعد ذلك . وبالنسبة للعقود الكائنة في القسمين الثالث والرابع يجب ان لا يقل معدل الصرف عن جنيه ونصف خلال السنوات الثماني الأولى وعن ٣ ½ جنيه خلال السنوات الأربع التالية وعن ٦ جنيهات لما بعد ذلك . وكل

زيادة في الصرف خلال فترة ما تخفض التزامات الصرف للفترة أو الفترات التي تعقبها .

٨ - على صاحب عقد الامتياز الذي يملك طاقة نقل في الأنابيب فائضة عن احتياجاته ان يضع تلك الطاقة الفائضة تحت تصرف اصحاب عقود الامتياز الآخرين لنقل بقروهم - المادة ١٢ .

٩ - تناول المادة ١٣ الأحكام المتعلقة بالرسوم والأيجارات والأتاوات فهي تنص على دفع رسم مقطوع قدره ٥٠٠ جنيه لبي عند منح عقد الامتياز وعلى دفع ايجارات عن كل مائة كلومتر مربع بالمقياس التالي :

أ - بالنسبة للعقود الكائنة في القسمين الأول والثاني : عشرة جنيهات عن كل سنة من السنوات الثاني الأولى وعشرين جنيهاً عن كل سنة من السنوات السبع التالية او حتى يعثر على الزيت بكميات تجارية اي التاريخين اسبق و ٢٥٠٠ جنيه عن كل سنة بعد ذلك التاريخ .

ب - بالنسبة للعقود الكائنة في القسمين الثالث والرابع : خمسة جنيهات لكل من السنوات الثاني الأولى وعشرة جنيهات لكل من السنوات السبع التالية أو حتى يعثر على الزيت بكميات تجارية أي التاريخين أسبق ، و ٢٥٠٠ جنيه عن كل سنة بعد ذلك ^(١) .

١ - ان صياغة هذه المادة تشمل تفسيرات مختلفة ، ف شركة أستر وشركة اويزس اللتان اكتشفتا الزيت بكميات تجارية قبل انقضاء فترة السنوات الثاني الأولى فسمرة المادة بشكل يجعل الايجار العالي منقوع الدفع اعتباراً من السنة =

ويفرض القانون ائارة بنسبة ١٢,٥ ٪ . ويخفض مبلغ هذه الأئارة أو يحو الأيچار الواجب الدفع بمقتضى هذا القانون .

١٠ - تتضمن المادة (١٤) الأحكام المالية الهامة . فهي تحدد حصة الحكومة بـ ٥٠ ٪ من أرباح صاحب عقد الامتياز كما عرفها القانون . وتقتطع من نصيفة الأرباح هذه جميع الرسوم والايچارات والأئارات وضرائب الدخل التي سبق دفعها الى الحكومة ويدفع الرصيد - ان وجد - كضريبة اضافية .

على ان الـ ٥٠ ٪ في حسابات صناعة البترول لا تساري دائماً النصف . فهي قاعدة مرنة قد تتمخض عن ٦٠ ٪ من أرباح الشركة أو عن ٣٠ ٪ فقط ، حسب التعريف المتفق عليه للأرباح والدخل . وقد اتفق الرأي على ان الـ ٥٠ ٪ الواردة في قانون البترول الليبي لسنة ١٩٥٥ تمثل ٣٥ ٪ فقط من الربح . ويرجع السبب في ذلك الى الطريقة التي فصلت ، بموجبها مناصفة الأرباح . فالأرباح ، حسب أحكام القانون ، يتوصل اليها بعد استبعاد الفقرات الثلاث الآتية :

أ - جميع المصروفات والخسائر التي يتكبدها صاحب عقد الامتياز اينما تكبدت . وبالنسبة لمصروفات التشقيب والاستطلاع ونفقات الحفر غير المنظورة ، بقدر ما تكون به تلك المصروفات والنفقات غير مرتبطة بالحصول على الموجودات المادية أو تركيبها وكذلك كلفة حفر الآبار غير المنتجة للزيت بكميات تجارية

= التاسعة . أما لجنة البترول فقد أصرت على ان الأيچار العالي يستحق الدفع حال العثور على الزيت بكميات تجارية . وقد احيل الموضوع الى هيئة مشاويرين قانونيين انكليزية لابتداء رأيا في الخلاف فأيدت الهيئة وجهة نظر لجنة البترول . وقد وافقت الشركتان على دفع الأيچار العالي دون انخفاذ اجراء آخر .

ونفقات تنظيم عمليات البترول في ليبيا والبدء فيها فيجوز استزائها في السنة التي تكبدت خلالها أو اعتبارها نفقات رأسمالية يجب استهلاكها .

ب - مبلغ مقابل استهلاك المصروفات الرأسمالية على الموجودات المادية والمصروفات المرتبطة بالحصول عليها وتركيبها بمعدل ٢٠٪ بالنسبة للمصروفات المتكبدة قبل بدء الفترة الانتاجية وبمعدل ١٠٪ بالنسبة للمصروفات المتكبدة بعد بدء الفترة الانتاجية .

ج - اعانة تعويضية (اعانة نضوب موارد الزيت) بنسبة ٢٥٪ من الدخل الاجمالي السنوي على ان لا تزيد عن ٥٠٪ من أرباح تلك السنة .

وإذا عجز الدخل الاجمالي لصاحب عقد الامتياز عن استيعاب جميع المبالغ المبينة تفصيلها أعلاه فيجوز تحويل الفرق واستقطاعه من أرباح السنوات المقبلة خلال مدة أقصاها عشر سنوات .

لم يعط القانون تعريفاً للدخل ولكن المفهوم ان الدخل الاجمالي يساوي الدخل المتحقق فعلاً . ولم يلزم القانون صاحب عقد الامتياز باعلان « سعر سائد » لذلك فشكلة الخصوم لا تقفأ . ولكن عند حساب قيمة زيت الأثارة نص القانون على طريقة معينة للتقدير . وغني عن البيان ان حجم الأثارة لا يعني كثيراً لأنه لا يؤثر على الحصة النهائية للحكومة من الأرباح في الظروف الاعتيادية .

١١ - تخول المادة ١٦ صاحب ترخيص الاستطلاع او عقد الامتياز او اي متعهد يستخدمه حق استيراد ما يلزم من مكائن واجهزة

ومعدات ومواد مغطاة من رسم الوارد الكرمي ، وكذلك استيراد السلع الأخرى التي تعين من وقت لآخر بلوائح (انظمة) تصدر بمقتضى قانون الكمارك ^(١) .

١٢ - التنازل عن تراخيص الاستطلاع وعقود الامتياز مقيد بموافقة لجنة البترول التي يحق لها بالنسبة لعقود الامتياز وضع شروط تستهدف تأمين مزايا اضافية للبلاد .

١٣ - تنص المادة (٢٠) على التعكيم في حالة نشوء خلاف بين لجنة البترول والشركة .

١٤ - تقول المادة (٢٤) الحكومة صلاحية اصدار لوائح (انظمة) تنفيذاً لاحكام القانون ، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالأمان وبالحفاظة على الثروة البترولية في ليبيا على ان تتماشى تلك اللوائح مع نصوص القانون وان لا تقس الحقوق التعاقدية الممنوحة صراحة بموجب اي ترخيص استطلاع او عقد امتياز قائم وقت اصدار اللائحة او تعديلها .

٢ - سلطة مزدوجة

كانت الملكية الليبية حتى وقت قريب دولة اتحادية تضم ثلاث ادارات ولائية وحكومة اتحادية . وقد عين الدستور الليبي ، قبل التعديلات الأخيرة ، الاختصاصات الواجب ممارستها على

(١) تبين المادة (١٦) امتلاك السلع المغطاة من الرسم الكرمي . ولكن يجب ان لا لا يغرب عمن اليال انه بالنسبة لشركات المنتجة لا فرق بين ان تستوفي الكمارك ربما او لا تستوفي لأن كل رسم تدفعه تشترط بعدئذ من جهة الحكومة من الأرباح .

الصعيد الاتحادي والأختصاصات المحتفظ بها للولايات .

ولكن بعض الأختصاصات جعلت مشتركة ما بين الولايات والحكومة الاتحادية ، فقد انيطت مسؤولية التشريع بالحكومة الاتحادية وتركزت مهمة تنفيذ القوانين واللوائح بأيدي السلطات الولائية تحت اشراف الحكومة الاتحادية . ومن جملة الأختصاصات المشتركة المعنية بالدستور (المادة ٣٨) ما يتعلق بالثروة الباطنية والاستطلاع والتعمدين ، وهذه تشمل طبعاً الموارد الهيدروكربونية .

لقد جوبه واضعو قانون البترول بمشكلة خلق اداة تنفيذية تتماشى مع مقتضيات الدستور وتستطيع في الوقت ذاته اداء واجباتها بصورة مرضية . ولم يكن في الامكان ترك تنفيذ القانون الى ثلاث سلطات ولائية منفصلة لأن ذلك يؤدي الى فوضى . وعلى ذلك فقد ابتكرت اداة بارعة على شكل لجنة بترول مؤلفة من اعضاء يمثلون الولايات الثلاث ويمارسون بصورة جماعية صلاحيات التنفيذ المنصوص عليها في الدستور . وقد سار هذا الجهاز سيراً رتيباً ردهاً من الزمن « ولكن ما ان دخلت البلاد مرحلة انتاج البترول الخام حتى وضع للعيان عجز اللجنة عن مجابهة المسؤوليات الموسعة التي تقترن بمرحلة الانتاج ^(١) . وقد بذلت جهود في مناسبات عديدة من اجل التوفيق بين الجهاز التنفيذي المتمثل في لجنة البترول وجهاز الاشراف المتمثل في وزارة شئون البترول ولكن تلك الجهود باءت كلها بالفشل . فقد استمر التناحر بينها وكثيراً ما تعرضت المصلحة العامة للضياع بنتيجة هذه الخلافات الشخصية .

١ - من مساوي لجنة البترول عجزها عن اتخاذ قرارات سريعة . فالحضايا الهامة تبقى معلقة لاجتماعات اللجنة المتباعدة . وحتى لو امكن حشد الاعضاء على عجل من فزان وطرابلس وبنغازي فقد تستغرق موافقة الوزير على القرارات بضعة ايام او اسابيع .

وأول خطوة جريئة اتخذتها الحكومة الاتحادية في سبيل إرخاء قبضة لجنة البترول كانت تشريع القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ الذي عدلت بمقتضاه أحكام المادة الثانية من قانون البترول المتعلقة باللجنة . واهم التعديلات التي أدخلت هي ما يلي :

أ - يجوز حضور ممثل عن الوزارة في اجتماعات اللجنة على أن يؤخذ صوته بنظر الاعتبار في المناقشات . وقد كان مندوب الوزارة بموجب القانون القديم يحضر الاجتماعات دون أن يكون له حق التصويت .

ب - يحق للوزير رفض القرارات التي تتخذها اللجنة ، فإذا لم تستجب اللجنة لرغبات الوزير خلال ١٥ يوما فله أن يتخذ بنفسه القرار المناسب . وكانت صلاحية الوزير بمقتضى القانون القديم تقتصر على قبول القرارات أو رفضها .

ج - يعين مدير شئون البترول من قبل الوزير بدلا من اللجنة . ويقوم المدير بواجبات إضافية يكلف بها مباشرة من قبل الوزير .

على أن هذه التعديلات جاءت ضففاً على إهاله فقد زاد التوتر واتسعت الفجوة بين الوزارة واللجنة حتى بدا جليا أنه ما لم يعدل الدستور فليس هناك من سبيل لمعالجة الموقف . وبعد صبر محض طال أمده أقبل التعديل وبزغ فجر جديد ، فتوالت لجنة البترول في زاوية مظلمة من التاريخ كتجربة فاشلة في النظام الثلاثي ، وأصبحت وزارة شئون البترول وحدها مسؤولة عن قضايا البترول باستثناء بعض القضايا الهامة التي تحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء .

٣ - اتجاه جديد في عقود الامتياز

طفت الحكومة الليبية منذ سنة ١٩٥٧ ، ولما تمض سنتان على تشريع قانون البترول ، تشعر ان شروط الامتياز المنصوص عليها في ذلك القانون سخية وانه لا بد من محاولة احراز مزايا اضافية دونما اجراء تعديلات فورية في القانون . ولم تبغ لجنة البترول ، كما اوضحت في كتابها السنوي لسنة ١٩٦٠ ، تعديل الحقوق التعاقدية التي ضمنها عقد الامتياز لصاحبه بصورة تحكيمية ، ولكن ذلك لا يعني ان تظل عقود الامتياز متجمدة . فمقد الامتياز يعالج وضعاً متطوراً ولا بد له ان يتطور وينمو لمسايرة الظروف المتغيرة .

كانت الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه الاتفاق المؤرخ ١٠ نوفمبر ١٩٥٧ الموقود مع شركتي كلفورنيا اشياك وركساكو أوغريز مجتمعين . وبمقتضى هذا الاتفاق اقتصرت الاعانة التعويضية على المبالغ المنفقة فعلاً من قبل الشركات على الاستطلاع في منطقة الامتياز ، وكل اعانة تعويضية لا تصرف في غضون فترة معينة تجب اضافتها الى الأرباح واقتسامها مناصفة مع الحكومة . وقد وضع نفس هذا الشرط في الاتفاقية التي عقدت في ١٧ مارس ١٩٥٨ مع شركة بان امريكان المتفرعة عن شركة انديانا ستاندرد مع اضافة حكم جديد يقضي بدفع الشركة منحة بمبلغ خمسة ملايين دولار باقساط تعادل ٢٤/١ من قيمة البترول المنتج ، ان كان هناك انتاج .

أما الاتفاق الذي عقد مع الشركة الألمانية دويش أردول بتا رينج ١٦ اغسطس ١٩٥٨ فيتضمن فكرتين جديدتين : أولاً ان تتعهد الشركة بصرف مليون دولار على عمليات الاستطلاع خلال السنتين الأوليين . وثانيتهما ان تدفع الشركة ائوة اضافية بنسبة ٢٪ على ان لا

يتجاوز مجموع هذه الأثارة الإضافية المليون دولار ^(١١) .

واتفاقية الحكومة مع شركة الفرات الألمانية قُولف انموذجاً جديداً ،
إذ تنص هذه الاتفاقية المؤرخة في ٢ يونيو ١٩٥٩ على دفع الشركة
أثارة إضافية بنسبة $\frac{1}{4}$ ٪ على أن لا تحسم من حصة الحكومة من
الأرباح - أي أنها بمثابة منحة . ولا يجوز أن تزيد هذه « الأثارة »
الإضافية عن مليون دولار . وعدا ذلك فقد قسمت الإعانة التموينية
إلى نصفين متساويين : نصف يجوز للشركة اقتطاعه والتصرف به كيفما
تشاء والنصف الآخر يجب صرفه على عمليات الاستطلاع وكل رصيد غير
مصرف يبقى من هذا النصف يعود إلى الأرباح الواجب اقتسامها مع
الحكومة .

وقد عقدت صفقة أفضل بكثير مع شركة كوري الإيطالية المنفردة
عن شركة (ابني) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥٩ ، إذ تمهدت الشركة
بمقتضى هذا الاتفاق بدفع أثارة بنسبة $\frac{1}{4}$ ٪ ١٧ بدلاً من $\frac{1}{4}$ ٪ ١٢ المنصوص
عليها في القانون ، كما وافقت على التخلي عن الإعانة التموينية بكاملها .
وعدا ذلك فقد أعطت الشركة الخيار للحكومة في المشاركة بنسبة ٣٠ ٪
في رأسمالها في حالة العثور على الزيت بكميات تجارية .

وعقد اتفاق مع شركة فلبيس بقضي بدفع أثارة بنسبة ١٩ ٪ مع
التخلي عن الإعانة التموينية .

١ - هذه « المزية » رسمية في الواقع لأن الشركة تحسم على كل حال مبلغ الأثارة
من نصيصة الحكومة من الأرباح . على أن هذه القاعدة قد تعود ببعض الفائدة
على الحكومة في السنة الأولى من بدء الإنتاج لعدم وجود ربح تقلسمه الحكومة
مع الشركة في تلك السنة .

وعقدت اتفاقية تكميلية مع شركة (ب ب) بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥٩ وهي تتناول فقرة واحدة - الاعانة التعويضية ، حيث وافقت الشركة على التنازل عن الاعانة طيلة مدة الامتيازات الممنوحة لها .

٤ - المرسوم الملكي المؤرخ ٣ يوليو ١٩٦١

قطعت صناعة البترول بحلول عام ١٩٦٠ اشواطاً بعيدة وحققت انجازات ضخمة ثم استمرت تير بخطى حثيثة . وقد وجدت الحكومة الليبية الطرف مناسباً آنذاك لإعادة النظر في تشريع البترول وادخال اصلاحات جذرية في شروط الامتيازات التي قد تمنح في المستقبل لضمان فائدة اعم للشعب الليبي من ثروته البترولية . وقد اتخذت الخطوة الأولى في هذا السبيل في سنة ١٩٦٠ حيث استقدمت الحكومة الليبية مستشاراً عربياً في شئون البترول هو الدكتور نديم الباجه جي^(١) لدراسة الموقف عن كثب واقتراح التعديلات اللازمة لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ . وبعد مدة قصيرة أعد مشروع قانون لهذا الغرض بالتعاون مع شركة استشارية معروفة في لندن . وعرضت صودة القانون بمعدل على المشاور القانوني في وزارة العدل الليبية ثم احيلت الى الجهات المختصة لتسلك السبل التشريعية المعتادة . وبما ان البرلمان كان في عطلة آنذاك لذلك صدر التعديل بشكل مرسوم ملكي هو المرسوم الملكي بقانون المؤرخ ٣ يوليو ١٩٦١ .

١ - تخرج الدكتور الباجه جي من جامعة لندن بدرجة دكتوراه في هندسة النفط ثم التحق بدرجة النفط في العراق سنة ١٩٣٤ وظل بعد ذلك مسافراً من ربع قرن يزاول الشئون البترولية في شتى المناصب الحكومية اما بصورة مباشرة او غير مباشرة . وقد شغل مناصب وزارية لعدة سنوات ومثل العراق في عدة جولات من مفاوضاته مع شركة النفط العراقية .

ولأدراك مدى الفوائد المالية التي ستجنيها ليبيا نتيجة لهذه التعديلات تقدم في الصفحة التالية جدولاً يبين المبالغ التي تستحقها الحكومة من شركة اسو ستاندرد (ليبيا) بمقتضى القانون القديم وما تستحقه بمقتضى التعديل الجديد .

وفيما يلي اهم الخصائص التي يتميز بها القانون الجديد :

١ - اخذ التعديل بمبدأ المزايدة في منح عقود الامتياز بدلاً من قاعدة الاسبقية التي سار عليها القانون القديم ، ومبدأ المزايدة اقرب الى المنطق والعدالة وابتعد عن المحاباة والمناورة . تعلن اللجنة أولاً في الصحف المحلية والعالمية عن المناطق التي يمكن طلب عقود امتياز فيها . ثم يصدر اعلان ثالث في نفس الصحف تدعوه فيه لجنة البترول الراغبين في الحصول على عقود امتياز الى التقدم بطلباتهم بثلاث نسخ في غلاف مختوم يسلم في المكتب الرئيسي للجنة البترول خلال فترة معينة . وكل طلب يصل بعد انقضاء الفترة المذكورة يحمل . والخطوة الثالثة ان يدعى رئيس لجنة البترول^(١) كل طالب عقد امتياز الى ارسال ممثل عنه الى المكتب الرئيسي للجنة البترول في وقت معين ليشهد فتح الطلبات.

الخطوة الرابعة هي فتح الفلافات المختومة بحضور جميع ممثلي اصحاب الطلبات الذين قبلوا الدعوة للحضور وتوقيع النسخة الأولى من كل طلب من احد اعضاء لجنة البترول ومن جميع الممثلين الحاضرين .

وإذا ورد اكثر من طلب واحد للحصول على امتياز في نفس المنطقة

١ - نظراً لأنهاء لجنة البترول مؤخراً عقد حل وزير شئون البترول محل رئيس لجنة البترول .

المجلد رقم ٤ - تقدير المبالغ المستحقة الدفع من قبل اسو مجتمعي التعديل

	١٩٦٤		١٩٦٣		١٩٦٢	
	مرسوم ١٩٦١	قانون ١٩٥٥	مرسوم ١٩٦١	قانون ١٩٥٥	مرسوم ١٩٦١	قانون ١٩٥٥
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠
٣١٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠٠٠٠		١٩٠٠٠٠٠٠٠٠
٤٣٠٩٠٠٠٠٠٠			٣٣٠٧٠٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	
٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٥٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٩٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٣٠٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠

الإنتاج بالبوميل في اليوم

الربح ناقصاً الاعانة

التمويضية (جنيه)

الربح على اساس استهلاك

المصروفات الرأسمالية

بنسبة ٥ ٪

حصصة الحكومة

فيكون للجنة الخيار المطلق في قبول الطلب الذي تراه ملائماً ولكن على اللجنة عند اتخاذ قرار بهذا الشأن ان تأخذ بنظر الاعتبار المزايا الاقتصادية والمالية التي تتضمنها المروض المختلفة . وهذا يعني ان الفوائد الوارد ذكرها على وجه التخصيص في القانون (كالأكافوات والضرائب) اصبحت الآن حداً أدنى لمنح الامتياز وان عقود الامتياز صارت تمنح على اساس الفوائد والمزايا الإضافية التي يمرضها الطالبون فوق الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون . وبمباراة اخرى تمنح الامتيازات لأفضل المروض اذا تساوت المؤهلات الأخرى .

٢ - لقد حددت حرية اصحاب عقود الامتياز في اختيار المناطق الواجب التغلي عنها في فترات معينة من ناحيتين وهما (أ) : باستثناء حالات معينة يجب التغلي بقطعة واحدة . واذا زادت مساحة عقد الامتياز عن ١٢,٠٠٠ كلو متر مربع فيجوز التغلي بقطعتين . (ب) يجب ان تكون المنطقة المنضلى عنها متلاحة الى درجة معقولة ومحدودة قدر الامكان بخطوط الحارطة الرسمية للجنة البترول ومناخة لحدود عقد امتياز او اكثر الا اذا وافقت اللجنة في حالات خاصة على غير ذلك .

٣ - زيدت الرسوم والايحارات المتعلقة بعقود الامتياز ، فقد استعيض عن الرسم المقطوع (٥٠٠ جنيه لبي) الواجب دفعه عند منح عقد الامتياز بصرف النظر عن مساحته برسم نبي قدره جنيه لبي واحد عن كل كلو متر مربع .

اما الايحارات فقد ظلت كما هي للسنوات الخمس عشرة الأولى ، ولكن للسنوات الخمس التي تعقب ذلك زيد بدل الايحار الى ٣٥٠٠ جنيه لبي لكل سنة عن كل مائة كلو متر مربع . وزيد بدل الايحار

الى ٥٠٠٠ جنيه ليني عن كل مائة كيلو متر مربع لكل سنة تعقب السنوات العشرين المذكورة .

٤ - بقيت نسبة الأثارة $\frac{1}{12}$ كما كانت عليه في القانون القديم ولكن قيمة هذه الأثارة يجب ان تحسب الآن على أساس السعر السائد دون استئصال تكاليف النقل من الحقل الى ميناء التصدير . وعدا ذلك فقد أضيف حكم جديد يجوز بمقتضاه ان تأخذ الحكومة عيناً كل زيت الأثارة أو أي جزء منه ^(١) . وكل مبلغ دفع كبديل ايجار ينخص من قيمة الأثارة المستحقة .

٥ - لقد عدلت الأحكام المالية الواردة في المادة (١٤) من القانون بشكل يؤمن مناصرة أرباح حقيقية بين الحكومة والشركات . فالاعانة التعويضية التي تضاف تماماً . ثم ان الضرائب غير المباشرة كرسوم الطوابع ورسوم التسجيل والقرائن البلدية لم تعد تؤلف جزءاً من حصة الحكومة بل صارت تستزل كمصاريف . ومن جهة ثالثة كانت المصروفات الرأسمالية المتفقة قبل بدء الفترة الانتاجية تستهلك بنسبة ٢٠٪ سنوياً . وحيث ان جميع

١ - ان خيار أخذ الزيت عيناً بدلاً من أخذه نقداً لا قيمة له في الواقع حيث ان قيمة زيت الأثارة الذي يؤخذ عيناً تحسب على أساس الأسعار السائدة دون خصم في الوقت الذي يتم فيه تسويق مثل هذا الزيت في ظروف السوق الراضية دون اغراء المشتري بخصم كبير . فاذا اختارت الحكومة أخذ زيت الأثارة عيناً فانها تخسر نصف الفرق بين السعر السائد والسعر المتحقق فعلاً مضروباً بعدد الاطنان المأخوذة عيناً .

ولاعمال الحكم الوارد في هذه المادة يجب تقويم زيت الأثارة على أساس السعر السائد عندما تؤخذ الأثارة نقداً وعلى أساس معدل السعر الذي يبيع به زيت صاحب عقد الامتياز الى العملاء المستقلين يتحنات كلمة عند أخذه عيناً .

المصروفات المتكبدة قبل بدء الفترة الإنتاجية تعتبر مصروفات رأسمالية لذلك فإن اقتطاع مثل هذه النسبة العالية كان يؤدي إلى تقليص حصة الحكومة بشكل خطير . وقد خفضت هذه النسبة بموجب التعديل الأخير إلى ٥ ٪ وبذلك ضمنت الحكومة زيادة كبيرة في عوائد البترول خلال السنوات الأولى من بدء الإنتاج . ومن جهة أخرى فإن نفقات الاستطلاع والتعوي وتكاليف الحفر غير المادية (بقدر ما تكون تلك النفقات والتكاليف غير مرتبطة بالحصول على الموجودات المادية أو تركيبها) ونفقات حفر الآبار غير المنتجة للزيت بكليات تجارية يمكن استنزائها في السنة التي تكبدت خلالها ، وهذا عبء كبير على الحكومة ^(١) .

٦ - أن قانون سنة ١٩٥٥ لم يتضمن تعريفاً للدخل صاحب عقد الامتياز . أما التعديل فقد أورد تعريفاً واضحاً لهذا الدخل . **الفقرة ١ (أ) من المادة (١٤)** تعرف الدخل بالنسبة لتصدير الزيت الخام بكونه « السعر السائد للطن الواحد من هذا الزيت الخام ناقصاً نفقات التسويق كما ورد تعريفها في اللوائح مضروباً بعدد الأطنان من الزيت المصدر على هذا الشكل » .

٧ - تخفيض الأسعار السائدة للمخضم .

٨ - أورد التعديل أربع فقرات من المصاريف التي لا يجوز استنزائها عند حساب الأرباح بمقتضى القانون . وهذه هي :

أ - الغرامات والمبالغ التي تصدرها لجنة البترول وفق احكام القانون .

١ - ينص الاتفاق الذي نوصلت اليه المملكة العربية السعودية مؤخراً مع شركة ارامكو عل اعتبار هذه المصروفات وأعمالية يدلا من استنزائها كمصرف اعتيادي .

ب - الضرائب الأجنبية على الدخل الناشئ من مصادر داخل المملكة الليبية .

ج - أي فائدة أو عوض دفعه أو تكبده صاحب عقد الامتياز لغرض تمويل عملياته في ليبيا .

د - النفقات التي تكبدها صاحب عقد الامتياز في سبيل تنظيم عمليات البترول أو البدء بها في ليبيا .

٩ - ولغرض حل الشركات القائمة على تعديل عقود امتيازها بمقتضى الشروط الجديدة فقد تضمن المرسوم الملكي حافزين أحدهما ايجابي والاخر سلبي . فالحافز الايجابي هو على شكل التزام من جانب الحكومة بتمديد مدة العقود التي يتقدم أصحابها بطلب التعديل خلال ستة أشهر من التاريخ الذي يصبح فيه المرسوم الملكي نافذاً - تمديد مدة تساوي المدة ما بين تاريخ منح الامتياز الأصلي وتاريخ نفاذ التعديل - أما الحافز السلبي فهو عدم جواز منح امتيازات جديدة لأي صاحب عقد امتياز قائم ما لم يوافق كتابة على تعديل شروط عقوده السابقة وفقاً لاحكام المرسوم الملكي .

■ - تشريعات اخرى .

المرسوم الملكي المؤرخ ٩ نوفمبر ١٩٦١ : وجدت الحكومة في نوفمبر ١٩٦١ ان من الضروري ادخال تعديلات جديدة في قانون البترول . وعلى ذلك فقد صدر المرسوم الملكي بقانون المؤرخ ٩ نوفمبر ١٩٦١ . وكان الغرض من هذه التعديلات جعل الأحكام والشروط الجديدة أقل ارهاقاً أو أخف وطأة بالنسبة للشركات القائمة التي قد ترغب في تعديل عقود

امتيازها القديمة لتتماشى مع الأحكام الجديدة .

فقد خولت المادة الأولى من هذا المرسوم الملكي شركات البترول ، اذا ما تجاوزت مدفوعاتها السنوية الى الحكومة المحسين في المائة ، استقطاع هذه الزيادة من ضريبة الدخل والضريبة الاضافية والضرائب المباشرة الأخرى الواجب دفعها في تلك السنة أو السنوات التي تليها . وكانت المرسوم الملكي السابق (المؤرخ ٣ يوليو ١٩٦١) قد خول الشركات حق اقتطاع المدفوعات الزائدة من ضريبة الدخل والضريبة الاضافية التي تتمتع في المستقبل فقط .

وينص التعديل الجديد أيضاً على انه في حالة موافقة صاحب عقد امتياز على تعديل شروط عقوده القديمة فانه يعفى من الشرط الذي يحتم عليه التخلي عن المساحات الواجب تخليه عنها بقطعة واحدة ، أي صار بمقدوره التخلي وفقاً لاحكام القانون قبل التعديل . وهذا حافز آخر يرمي الى اجتذاب أصحاب العقود القائمة بغية حلهم على قبول الشروط الجديدة .

اللائحة رقم ٦ : صدرت اللائحة البترولية رقم ٦ واصبحت نافذة المفعول اعتباراً من ٢٣ ديسمبر ١٩٦١ (وإن كانت مؤرخة ٣ ديسمبر) . وهذه اللائحة على جانب كبير من الاهمية لأن أحكامها لا تقتصر على ابضاح مفهوم القانون وتفسير نصوصه بل تتمدى ذلك الى تنقيح بعض فقراته واطافة مفاهيم جديدة ليس من الهين استقياطها من القانون نفسه .

وقبلاً يلي أهم النواحي التي عاجلتها هذه اللائحة :

١ - وضعت المادة الثالثة القواعد التي يحوز بمقتضاها استعمال خطوط

الأنابيب العائدة لصاحب عقد امتياز ما من قبل غيره من اصحاب عقود الامتياز . فقد ألزمت المادة صاحب عقد الامتياز الذي يملك طاقة نقل تقيض عن حاجته بوضع طاقة خط الأنابيب الفائضة تحت تصرف اصحاب عقود الامتياز الآخرين الذين يرغبون في استعمالها . بيد ان مالك خط الأنابيب غير ملزم قانوناً بنصب مرافق اضافية أو تكبد نفقات رأسمالية أخرى بقية جعل الطاقة الفائضة ميسورة للاستعمال . ومن جهة أخرى لا يجوز لصاحب خط الأنابيب فرض شروط أو استيفاء أجور لا تقرها لجنة البترول . وتتضمن المادة معادلة خاصة تحدد بمقتضاها اجرة النقل الواجب استيفاؤها نظير استعمال طاقة النقل الفائضة ومعادلة أخرى لحساب أجور خدمات الميناء والشحن إذا مست الحاجة إليها . وعلى اللجنة اذا وجدت الشروط الأخرى لاستخدام الطاقة الفائضة غير مرضية ان تقترح شروطاً بديلة تتماشى مع الشروط الدارج استعمالها عادة في صناعة البترول .

٢ - في المادة الرابعة من اللائحة محاولة لتعريف مفهوم « تجارية » الاكتشافات البترولية . فقد نصت هذه المادة على اعتبار الزيت قد عثر عليه بكميات تجارية عند اكتشاف « مدخرات بكميات تسمح باستغلالها استغلالاً تجارياً على ان يؤخذ بنظر الاعتبار موقع المدخرات وعمق الآبار الواجب حفرها وعددها وتسهيلات النقل والموانئ اللازمة لاستثمار المدخرات المكتشفة » .

ان هذا التعريف يتصف بالمرونة ومن المسير تلاقي وجهات النظر بين الحكومة والشركات بهذا الخصوص . ولا يخفى انه اذا تقررت تجارية الحقل فعلى صاحب عقد الامتياز دفع الايجار الاعلى بنسبة ٢٥٠٠ جنيه بدلاً من عشرة جنيهات او عشرين لكل مائة كيلو متر مربع من عقد

الامتياز . ويبدو من الناحية العملية ان لجنة البترول لا تعتبر الحقل تجارياً الا عندما يتقدم صاحبه بطلب السماح له بد خط انابيب او انشاء مرفأ بحري او الافصاح بشكل آخر عن عزمه على استغلال اكتشافه . ان هذه الطريقة لا تبدو سليمة لأنها تهدم الغرض الذي من اجله نص القانون على استيفاء الايجار الاعلى . فقد كانت الغاية من فرض ايجار اعلى معاقبة الكول وبعث النشاط في صناعة البترول ولم يبيح المشرع ايجاد مورد اضافي لخزينة الدولة .

٣ - عرفت المادة السادسة الضرائب المباشرة بشكل لم يبق الا القليل مما يدخل في مفهوم الضرائب غير المباشرة . فبمقتضى هذا التعريف يمكن اعتبار الرسوم الكركية - وهي النموذج التقليدي للضرائب غير المباشرة - في عداد الضرائب المباشرة .

ان اهمية التمييز بين الضريبة المباشرة وغير المباشرة تكمن في كون الاولى واجبة الحسم من نصيفة الحكومة من الارباح بينما تعتبر الاخيرة مصرفاً يتحمله الشريكان (الحكومة والشركة) بصورة متساوية .

٤ - تتضمن المادة الثامنة ١٧ فقرة من المصروفات التي يصح اعتبارها « نفقات ادارة وتشغيل »

٥ - اوردت المادة العاشرة انواعاً معينة من المصروفات التي لا يجوز استنزائها في السنة التي تكبدت خلالها بل لا بد من اعتبارها مصروفات رأسمالية يجري استهلاكها خلال سنوات . وهذه هي :

أ - كلفة المواد المستعملة في المباني المقامة في مواقع الآبار او المنشآت الأخرى .

ب - كلفة اجهزة الحفر ومعداته وهي تشمل الحفارات وخطوط

التجميع وخطوط الانتاج والحزن والصاريج والمركات
وأنايبب التغليف والأنايبب الأخرى والمرجل والمكائن وما
الى ذلك .

٦ - تناول المادة (١٤) النواحي المتعلقة بالأسعار السائدة وكيفية
التوصل اليها .

٧ - المادة (١٥) من اللائحة على جانب كبير من الأهمية والخطورة ،
وهي تحمل في تضاعيفها بذور الخلاف بين الحكومة والشركات .
لقد عرفت هذه المادة « نفقات التسويق » التي يجوز حسمها من
الأسعار السائدة للتوصل الى دخل الشركة . وتشمل هذه النفقات
حسب احكام هذه المادة مجموع الخصوم - ان وجدت - من
السعر السائد التي يضطر صاحب عقد الامتياز لمنحها لفرض
مواجهة المنافسة من أجل بيع الزيت الخام الليبي . غير ان
صاحب عقد الامتياز ليس حراً في بيع زيتة بأي سعر يظفر
به في السوق ، بل هو ملزم بأن يثبت بما يقنع لجنة البترول
قناعة معقولة بأن أي خصوم تمنح وفقاً لهذه المادة هي خصوم
عادلة ومعقولة تجارياً ، بالنسبة لظروف السوق وقت منحها على
ان يؤخذ بنظر الاعتبار المركز التنافسي للمشتري وحجم المبيعات
ومدتها وكافة الظروف الأخرى ذات العلاقة .

ان خطورة المشاكل التي قد تنشأ عن تطبيق هذا النص لا يمكن
التكهن بها في هذه المرحلة ، ولكن في المستطاع تقدير مدى الخلاف
المحتمل قيامه اذا ما لاحظنا مثلاً ان شركة استو ستاندرد (ليبيا) باعت
انتاجها لسنة ١٩٦٢ من الزيت الليبي الخام باستثناء نسبة ضئيلة للشركات المرتبطة

بها بسعر ٢,٢١ دولار للبرميل (وهو السعر السائد) بينما تدعي شركة ماراثون من مجموعة اويزس انها باعت حصتها من الزيت الليبي الخام لسنة ١٩٦٢ بسعر ١,٦٤ دولار للبرميل تقريبا . وجدير بالملاحظة - من جهة اخرى - انه خلال المفاوضات التي جرت في يناير ١٩٦٢ بين مجموعة اويزس ولجنة البترول بصدده امكانية تعديل عقود امتياز المجموعة وفقاً لاحكام المرسوم الملكي الجديد كانت العقبة الكأداء التي حالت دون قبول الشركات للتعديل هي المادة (١٥) التي نحن بصددها . فقد اصر ممثلو مجموعة اويزس آنذاك (كوتنتنثال وماراثون واميرادا) على ان توضع لجنة البترول منذ البداية ما هو مفهومها للخصم « العادل والمعقول » . غير ان اللجنة رفضت الالتزام بشيء اذ حق لو كان تحديد هذا المفهوم مرغوباً فيه فلم يكن ضمن صلاحيتها القانونية وضع تفسير كيفي لحكم قانوني ليس من صنعها ^(١) . ولم تنته المفاوضات الى نتيجة .

لوائح اخرى : هناك عدد من اللوائح الاخرى القليلة الأهمية نسبياً . فاللائحة رقم ١ توضح كيفية تقديم طلبات تراخيص الاستطلاع وعقود الامتياز ، ويتضمن الملحقان الثاني والثالث المرافقان لللائحة المذكورة انموذج الطلب الواجب ملؤه من قبل ذوي العلاقة .

وتتناول اللائحة البترولية رقم ٥ طريقة تقدير الايجار السطحي . وفي النية اصدار لائحة تتعلق بالمحافظة على الثروة البترولية .

٦- موقف شركات البترول اللغافة .

كانت الشركات اللغافة غير مرتاحة بطبيعة الحال من هذه التعديلات ، فقد ادركت انها وان لم تكن ملزمة قانوناً بقبول الشروط

١ - صدرت اللائحة بموافقة الوزير وبمعرفة رئيس مجلس الوزراء .

الجديدة الا انها لا تستطيع لامد طويل تجاهل الرأي العام الليبي او الصمود امام ضغط الجهات الرسمية التي تحاول « اقناعها » بمدالة الاحكام الجديدة . وبينما كانت مسودتا المرسومين الملكتين قيد النظر كانت بعض الشركات تقارن اخطاء طريفة من المناورات فهي تسمح مثلاً بتسرب نياً الى الصحافة مفاده ان الشركة الفلانية لن توافق مطلقاً على تعديل عقود امتيازها . ومع ذلك فقد انجلى غبار المعركة عن قبول عشر شركات كبرى للأحكام الجديدة ، وهذه الشركات هي :

- ١ - استو ستاندرد (ليبيا)
- ٢ - اسو سرت
- ٣ - ب ب للأسكتشاف المحدودة
- ٤ - جلف اويل اوف ليبيا
- ٥ - ليبيا شل
- ٦ - شركة بتقول الفرات
- ٧ - ونتر شال أ . جي . ليبيا
- ٨ - ماراثون بتقوليوم ليبيا
- ٩ - شركة بتقول كوتنتنثال
- ١٠ - شركة بتقول اميرادا

ولعل هناك شركات اخرى تنتظر فتح المناطق الجديدة لتتخذ من قبولها التعديل اداة للمساومة من اجل الحصول على عقود امتياز اخرى .

وعدا ذلك فقد سارت الحكومة الليبية على سياسة عدم قبول التنازلات الا اذا وافق الضيف الجديد على شروط القانون المعدل . فشركة اكيتين الفرنسية مثلاً اضطرت الى قبول الشروط الجديدة كضمن لدخولها شريكاً بنسبة ٢٠٪ في عقد الامتياز رقم ٨٥ وذلك في ١٦

ديسمبر ١٩٦٢ .

ولعل من المناسب هنا ان نستعرض بعض الطعون التي وجهتها شركات البترول والآراء التي ابدتها بصدد المرسومين الملكيّن واللائحة رقم ٦ .

فاصحاب عقود الامتياز الداخلية (اي البعيدة عن الساحل) اعترضوا على مبدأ تقويم زيت الآفارة على اساس السعر السائد على ظهر السفينة في مرفأ بحري دون حسم نفقات نقله وتحميله وما يقترون بذلك . لا شك ان تقويم الزيت على هذا الشكل يحايي المناطق القريبة الى الساحل ويضع اعباء اضافية على ذوي عقود الامتياز النائية في القسمين البتروليّن الثالث والرابع ، لذلك فيبدو ان ثمة وجهاً للأعتراض اذا كان المعارض صاحب عقد امتياز قائم يرغب في تعديل عقده . اما في حالة الشركات الجديدة التي تدخل الميدان فان اسلوب المزايدة الذي نص عليه المرسوم الملكي المؤرخ ٣ يوليو ١٩٦١ كفيل بحصو او معادلة اي مزية تنافسية تتمتع بها المناطق القريبة الى الساحل وبشمويص ذوي الأراضي البعيدة بشكل من الأشكال . سوف نعود الى هذه النقطة في الفصل الثامن عند بحث الإصلاحات التشريعية .

طلب عدد من الشركات تعريفاً أكثر وضوحاً للضرائب المباشرة وغير المباشرة لتفادي حصول أي خلاف في المستقبل بين صاحب عقد الامتياز والسلطات الضريبية .

وقد اعترضت بعض الشركات على دفع الضرائب غير المباشرة التي تفرضها شق مستويات الحكومة بمقتضى تشريعات مالية كثيراً ما تحتاج الى توضيح مفضلة دفع مبلغ اجمالي معين بدلاً من جميع الضرائب غير المباشرة . ان هذا الاعتراض يفقد كثيراً من وجاهته الآن بعد ان تم الغاء النظام الولائي .

ابدى بعض أصحاب عقود الامتياز رغبة في تعديل عقود امتيازهم اعتباراً من تاريخ لاحق ، بعد سنة أو سنتين مثلاً . لا شك ان الغرض من هذا التعديل « المؤجل » هو تهيئة الفرصة لتلك الشركات لاستهلاك مصروفاتها المتكبدة خلال فترة ما قبل الانتاج على أساس النسبة العالية (٢٠٪) التي نص عليها القانون القديم . ان مثل هذا الاقتراح لا يمكن قبوله لأنه يؤدي الى خفض واردات الحكومة في وقت هي احوج ما تكون فيه الى زيادة في الواردات .

تقدمت إحدى الشركات الكبرى باقتراح طريف وهو وجوب السماح للشركات التي تمتلك عدداً من عقود الامتياز بتعديل عقودها التي لم يعثر فيها على زيت فقط وعدم إلزامها بتعديل العقود المنتجة أو التي عثر فيها على حقل تجاري . من الواضح ان الشركة تريد جني الورد دون خضد الشوك فهي تسعى للحصول على مناطق جديدة دون ضياع ما يسميه أهل الاقتصاد بجزء الابتداء بالنسبة للحقول المنتجة .

اقرحت إحدى الشركات اسماً سليمة لتقرير تجارية المكثفات الجديدة من البترول وهذه هي :

أ - المدخرات الثابت وجودها بالأساليب الحقلية الصحيحة الدارج استعمالها في صناعة البترول .

ب - نيسر وسائل النقل وكلفتها .

ج - جودة الزيت المكثف وكثافته بالنسبة لطلب الأسواق على مثل هذا الزيت .

وتقول الشركة ان هذه الأسس مأخوذة بها في محاكم الولايات المتحدة . ولكن هناك جانباً آخر من مشكلة تجارية الحقول لاحظتها هذه الشركة

ايضاً وهي ان قنير الظروف قد يستدعي اعادة النظر في الموقف . مثال ذلك ان حقلاً بترولياً تسبغ عليه صفة التجارية استناداً الى تيسر طاقة نقل بالأنابيب فائضة عن حاجة صاحب عقد الامتياز المالك لخط الأنابيب ، ثم تتغير الظروف فلا تعود ثمة طاقة نقل فائضة ميسورة لصاحب الحقل الذي اتم ببيع « التجارية » . ففي حالة كهذه تفتني تجارية الحقل إلا اذا تهيأت وسائل نقل بديلة بكلفة اقتصادية .

وترى شركة اخرى ان استهلاك المصروفات الرأسمالية المنفقة خلال الفترة السابقة لبدا الفترة الانتاجية بمعدل ٥ ٪ سنوياً يتطوي على اضعاف لبعض الشركات حيث ان هذه النسبة تقترح ان يمر الحقل عشرين سنة او اكثر بينا هناك حقول لا تمتد حياتها الى اكثر من بضع سنوات . لذلك تقترح الشركة ان يكون ثمة ارتباط بين نسبة استهلاك المصروفات الرأسمالية وطول الحياة المتوقعة للحقل . فاذا كان عمر الحقل ثمانين سنوات فقط تكون نسبة الاستهلاك المذكورة ١٢.٥ ٪ . ان هذا الاقتراح يبدو وجيهاً من ناحية المبدأ ولكنه غير جداً في التطبيق .

اعترضت إحدى الشركات على المادة (١) من القانون المعدل لأنها لم تنص على اشراك ممثل للطرف الراغب في استعمال الطاقة الفائضة في خط الأنابيب في اللجنة الثلاثية التي تقرر شروط الاستعمال . يبدو ان المشرع كان يقصد ان تتولى لجنة البترول نفسها الممتدة في اللجنة الثلاثية رعاية مصالح الطرف الراغب في استعمال الطاقة الفائضة . على ان من المشكوك فيه ان تستطيع اي دائرة حكومية مها علت كفايتها عرض وجهة نظر صاحب عقد الامتياز بالفاعلية والحماس اللذين يستطيع بهما صاحب المصلحة نفسه عرض وجهة نظره .

كانت المادة (١٧) من القانون المعدل التي تعالج قضية التنازلات

هدفاً لبعض الطعون . فقد لوحظ ان الحكومة لم تعترف بأن التنازل عن عقود الامتياز أو تراخيص الاستطلاع الى شركات فرعية ١٠٠٪ أو شركات مترابطة لا يؤلف نقلاً حقيقياً للملكية بل هو مجرد خطوة تنظيمية ما كان ينبغي ان تقيد بموافقة السلطات الحكومية على نحو ما تقتضيه هذه المادة . يبدو ان قصد المشرع كان وضع أداة اضافية في يد الحكومة للضغط على أصحاب عقود الامتياز القائمة لتعديل عقودهم بمقتضى الشروط الجديدة ، وذلك بحجب الموافقة على التنازلات ما لم تقترن بالتعديل ا

اعترضت شركتان من « الأخوات السبع » على تعريف « الأسعار السائدة » الوارد في الفقرة الخامسة من المادة (١٤) من القانون المعدل . وكان الاعتراض منصباً على عبارة « حسب الطريقة التي يتفق عليها بين صاحب عقد الامتياز ولجنة البترول » . فالشركات تعتبر حق تقرير السعر الذي تباع به ما تنتجه حقاً أساسياً تكره اي شركة التخلي عنه لأن ذلك يؤثر في قدرتها على بيع انتاجها في اسواق تشد فيها المنافسة بين البائعين . وصرحاً لهذا الاعتراض فقد عرفت المادة (١٤) من اللائحة البترولية رقم (٦) الطريقة المشار اليها في الفقرة الخامسة من المادة (١٤) من القانون المعدل بكيفية شلت تماماً مفعول تلك الفقرة ، واحلت اللائحة حكم صاحب عقد الامتياز وحده التجاري محل الاتفاق بين الحكومة وصاحب عقد الامتياز الذي فرضته الفقرة الخامسة المشار اليها اعلاه .

لم يرق لبعض الشركات وضع احكام القانون الليبي فوق مبادئ القانون الدولي على النحو الذي تمنيه الفقرة السابعة المعدلة من البند ٢٨ من الملحق الثاني . فالقانون القديم كان يقضي بأن يخضع عقد الامتياز وتفسير بنوده وفقاً للقوانين الليبية ولأي مبدأ او قاعدة من القانون الدولي لها صلة بالموضوع . اما في التعديل فلا يؤخذ بقواعد ومبادئ القانون الدولي الا

بالقدر الذي لا تتعارض ولا تتنافى تلك القواعد والمبادئ مع قوانين المملكة الليبية .

أبدت بعض الشركات مخوفاً كبيراً من الفقرة الثامنة من المادة (١٤) من القانون المعدل التي اعطت لجنة البترول حق تقرير الأسلوب الحسابي الواجب تطبيقه من قبل صاحب عقد الامتياز اذا كان هناك اكثر من أسلوب حسابي واحد دارج الاستعمال في صناعة البترول . ان اعمال هذا النص مخوف بالمصاعب ولا يبدو عتملاً ان تقدم الحكومة على اعماله الا في الحالات الشاذة .



الفصل الرابع

تطور الصناعة البترولية في ليبيا

١ - الرواد الأوائل .

كانت الإشارة الأولى لوجود الهيدروكربونات في ليبيا ظهور الغاز الطبيعي في سنة ١٩١٤ على عمق ١٦٠ متراً في بئر تقع في سيدي مصري في طرابلس . وحصل شيء مماثل في زليطن سنة ١٩٢٨ وفي تاجسوراء سنة ١٩٣٤ . وعثر على آثار للبترول في الملاحة قرب طرابلس في قعر بئر عمقها ٢٥٩ متراً في سنة ١٩٣٧^(١) .

وعلى أساس هذه الدلائل قرر الايطاليون الذين كانوا يحكون ليبيا آنذاك الشروع باستطلاع على نطاق واسع للكشف عن الثروة البترولية الكامنة في أحشاء التراب الليبي ، غير ان اندلاع ثار الحرب العالمية الثانية حال دون تنفيذ ذلك المشروع الضخم .

وفي سنة ١٩٤٧ احتلت شركة ستانفورد أويل أوف نيو جرزي

١ - شرف ، نفس المصدر المشار إليه سابقاً ، ص ٦٠٢ .

(استو) ، التي تضم عادة راحة البترول من مسافات بعيدة ، بإمكانات الزيت الليبي فاوفدت مبعوثها الى هذا الجزء من العالم . أتد خبراء الشركة ان احتمالات العثور على البترول بكميات تجارية في الأراضي الليبية جيدة تماماً * غير ان الشركة لم تتخذ اي خطوات إيجابية في هذا السبيل نظراً للغموض السياسي الذي ساد البلاد آنذاك ، اذ لا يخفى ان الاستثمارات البترولية تنأثر الى مدى بعيد بالمناخ الاجتماعي والسياسي وكثيراً ما تولي الشركات المناطق التي يسودها الاستقرار اهتماماً أعظم مما توليه للمناطق التي تكتنفها ظروف وملازمات سياسية غير واضحة حتى اذا كانت احتمالات العثور على الثروة البترولية في هذه المناطق الأخيرة اقوى من سابقتها .

وعندما نالت ليبيا استقلالها في سنة ١٩٥١ وحل الاستقرار السياسي محل الغموض تقدم عدد من شركات البترول بطلب « تراخيص استطلاع » بمقتضى أحكام قانون عام للمعادن صدر قبل تشريع قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ .

وأول مجموعة من الشركات منحت تراخيص استطلاع في ليبيا هي : ستاندرد أويل أوف نيو جرزي عن طريق فرعها استو ستاندرد (ليبيا) ، وشركة شل عن طريق فرعها شركة البترول الأنكلو سكوتيه ، وشركة موبيل عن طريق فرعها موبيل أويل أوف كندا - فرع ليبيا ، وشركة البترول الفرنسية عن طريق فرعها شركة البترول قوتال (ليبيا) ، وشركة البترول البريطانية عن طريق فرعها شركة دارسي للاستكشاف (أفريقيا) المحدودة ، وشركة أمريكان أوفرسيز العاملة باسم شركة بترول كلفورنيا اشياتيك وشركة بترول تكساكو أوفرسيز ، وشركة أويمن للبترول (ليبيا) المتفرعة عن شركة بترول أوهايو التي دعيت فيما بعد بشركة بترول ماراثون (ليبيا) وهي تعمل كذلك نيابة عن

شركة بترول (اميراد) وشركة بترول كوتنفتال ، ونلسن بنكرهنت ،
وشركة ليبيان أمريكان وهي شركة أمريكية مستقلة .

٢ - منح الامتيازات .

لم يكند قانون البترول يشرع في سنة ١٩٥٥ حتى انهالت الطلبات
على لجنة البترول للحصول على عقود امتياز . وقد منحت الامتيازات
فعلًا بعد التأكد من توفر المؤهلات المطلوبة وتسوية الطلبات المتعارضة .
ففي السنوات الثلاث الأولى بعد صدور القانون بلغ عدد الامتيازات
الممنوحة ٧١ امتيازاً تشمل ٥٥٪ من مساحة الأراضي الليبية وذلك لأربع
عشرة شركة (أنظر خارطة الامتيازات في الصفحة ٩٧) . وفي الصفحة ٩٢ قائمة
باسماء هذه الشركات الأوائل مع عدد الامتيازات الممنوحة لكل منها
وبمجموع المساحات لكل شركة .

ثم منح بعدئذ ثمانية عشر امتيازاً أخرى ، ستة منها في عرض البحر
فبلغ بذلك مجموع الشركات العاملة في ليبيا عشرين شركة . وفيما يلي
اسماء الشركات الست التي دخلت ليبيا متأخرة :

- شركة اوزونيا مناريا وهي ايطالية .
- شركة كوري المتفرعة عن (ابني) الإيطالية .
- شركة الفرات للبترول (ليبيا) وهي المانية .
- شركة اسو سرت وهي متفرعة عن شركة اسو ستاندرد .
- شركة ليبيان اتلاتك وهي أمريكية .
- شركة بترول فليس (ليبيا) وهي أمريكية ايضاً .

ان ثلاث عشرة شركة من الشركات العشرين التي حصلت على عقود

قائمة الأمتيازات الممنوحة بين ١٩٥٥ - ١٩٥٨

اسم الشركة	عدد الأمتيازات	مجموع المساحة بالكيلو مترات المربعة
اسو ستاندرود (ليبيا)	٩	٩٩,٠٤٣
نلسن بنكر هنت	٢	٤٤,٦٩٧
موبيل اويل اوف كندا	١١	٨٤,١٥٩
الشركة الليبية الأمريكية للبترو	٥	٢٧,٤٩٣
شركة البترول توتال (ليبيا)	٤	٣٩,٤١٨
شركة بترول اويزس	٣	٥٦,٠٧٥
شركة بترول كونتلفنثال	٢	٤٣,٧٥٧
شركة بترول اميرادا	٧	١٥٣,٢٠٦
شركة دارمي للأستكشاف المحدودة (افريقيا)	٦	٧٢,٤٢٦
شركة بترول انكلوسكسون	٧	٥٠,٣٩٣
امريكان اوفرسيز المحدودة	٨	٩٩,٢٦٧
شركة بترول جلف	٣	٧٥,٤٥٠
شركة بترول بان امريكان	٣	٩٢,٩٠٨
شركة دويش اردول	١	٣٩,٨٩٢

امتياز في ليبيا امريكية وواحدة انكليزية وواحدة انكليزية هولندية وواحدة فرنسية واثنتين المانيتان واثنتين ايطاليتان .

وبجدير بالملاحظة ان بعض الشركات غيرت اسماءها لاسباب تنظيمية تخصها . ف شركة ب ب للأستكشاف (ليبيا) المحدودة حلت محل شركة دارسي للأستكشاف (افريقيا) المحدودة ، وشركة اوهايو اويل التي دعيت فيما بعد بشركة بترول ماراثون (ليبيا) حلت محل شركة بترول اويزس . ثم انضمت كل من شركة كوتلنتال واميرادا واوهايو (ماراثون) الى بعضها وكونت شركة اويزس اويل . واصبحت شركة موبيل اويل اوف كندا شركة موبيل اويل ليبيا المحدودة . وحلت شركة ليبيا شل محل شركة بترول انكلو سكسون . ومثل شركة اموزيس شرقي تكساكو اوفرسيز وكلفورنيا اشياتيك . ودخلت شركة اسو سرت المتفرعة من شركة اسو ستاندرود في مشاركة مع الشركة الليبية الأمريكية للبترول وشركة ديليو ، آر . كريس .

ودخل الميدان عدد من الشركات البترولية من الباب الخلفي عن طريق التنازلات . ف شركة كلينبرغ الألمانية حصلت على حصة مشاعة بنسبة ٢٥ ٪ في عقود امتياز موبيل ، ولعل الغرض من ذلك تأمين منفذ في ألمانيا لتسويق الزيت الليبي . وحصلت شركة المانية اخرى وهي ونترشال على حصة مشاعة بنسبة ٥٠ ٪ في عقد امتياز رقم ٧٧ الذي منح في الاصل لشركة ديا الألمانية كما حصلت ايضا على حصة مشاعة بنسبة الثلث في عقد الامتياز رقم ٧٨ الممنوح في الاصل لشركة الفرات . وحصلت مؤخراً شركة افرنسية تدعى (سوسيتي ناسيونال دي بترول داكيتين) على حصة مشاعة بنسبة ٢٠ ٪ في عقد الامتياز رقم ٨٥ (وقد احتفظت شركة اوزونيا ب ٦٠ ٪ وشركة ديا ب ٢٠ ٪ من هذا الامتياز) .

٣ - انجازات سريعة .

باشرت شركات البترول عملياتها فور الحصول على عقود الامتياز . وقد اتسع نشاط التنحري والاستطلاع تدريجياً حتى تجاوز عسدد اشهر فرق المسح الجيولوجي ١٧٢٠ في اواسط عام ١٩٦٢ . وقبل تنفيذ البرامج الواسعة للمسح الجيوفيزيكي اجري مسح مغناطيسي يشمل جزءاً كبيراً من البلاد . وفي اوائل سنة ١٩٥٦ شرع بمسوح الجاذبية الأرضية التي صرف عليها حتى منتصف ١٩٦٢ نحو ٧٤٠ فرقة - شهر . وبدأ المسح الزلزالي (السزموغراف) لأول مرة في يونيو ١٩٥٦ وقد انجزت حتى منتصف ١٩٦٢ حوالي ١٨٠٠ فرقة - شهر . واجري كذلك مسح زلزالي بحري على طول الساحل الليبي . واخذت تصاور جوية لجميع البلاد تقريباً . وفي نهاية عام ١٩٦٢ كانت هناك ٤٦ جهاز حفر تعمل في ليبيا ثم ازداد عددها الى ٤٨ في اواسط عام ١٩٦٣ . وكان في ليبيا في نهاية ١٩٦٢ اكثر من ٣٠ فرقة تراول المسح الزلزالي . وقد تجاوز مجموع ما تم حفره حتى الآن الاربعة ملايين قدم .

ومن العمليات غير المعتادة التي تفتن بالتنقيب عن البترول في ليبيا عملية رفع الألغام . فقد دارت في المناطق الساحلية من ليبيا رحى معارك ضارية خلال الحرب العالمية الثانية قبضت الألغام في البحر والبر على نطاق واسع ، فلأجل ضمان سلامة العمليات البترولية اضطرت الشركات الى صرف أكثر من ٢٠٠٠ فرقة - شهر في تطهير الأرض من الألغام حتى منتصف عام ١٩٦٢ ^(١) .

وقد بلغ حتى اكتوبر ١٩٦٣ عدد الآبار المحفورة في ليبيا ٩٠١ بشراً

١ - لجنة البترول ، التطورات البترولية في ليبيا ١٩٥٤ - منتصف ١٩٦٢ ، مطبعة الحكومة ، طرابلس ، ص ١٢ .

منها ٤٠٠ بئر منتجة و ٤٩٩ حفر جافة واثنان بئر غاز . وفيما يلي جدول بعقود الامتياز التي عثر فيها على حقول بترولية مع الانتاج المقدر لكل عقد امتياز .

الجدول رقم (٥) عقود الامتياز التي عثر فيها على حقول بترولية هامة حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٣ ومعدل الانتاج اليومي بالبرميل .

اسم الشركة	رقم عقد الامتياز	عدد الآبار	معدل الانتاج اليومي
اموزيس	٤٧	٢٥	١٩,١٥٣ برميل
باب / نلسن ينكر هنت	٦٥	١٠	٢٤,٤٣٠
اسو ستاندرد	٦	٤٤	١٢٠,٥٢٧
اسو سرت / ليامكو	١٧	١١	٦,١٧٩
اسو سرت / ليامكو	٢٠	٢٣	٤٦,٧٠٧
جلف	٦٦	٢١	١٣,٥٨٥
موبل / كلينبرغ	١١	١٩	٨,١٩٣
اويزس	٣٣	١٠٦	١٢٣,٦٥٩
اويزس	٥٩	٧٢	١٥٠,٤٦٧

وقد حفرت اكثر الآبار في القسمين البتروليين الأول والثاني في المناطق غير البعيدة عن الساحل ، ولم يحفر في القسمين الثالث والرابع الصعراوين سوى ٨٦ بئراً من مجموع ٩٠١ (في اكتوبر ١٩٦٣) وكانت عشرون منها فقط منتجة و ٦٥ جافة وبئر غازية واحدة . وباستثناء عدد قليل من الآبار الغزيرة الإنتاج فان معدل انتاج الآبار الليبية لا يبدو ضخماً .

واعلى الآبار انتاجية البشر رقم ج - ١ و ح - ٢ في زلطن اللتان بلغ معدل انتاجها اليومي بنتيجة الفحوص ١٧,٥٠٠ برميل و ١٥,٠٠٠ برميل على التوالي . ومن الآبار الثرة البشر رقم ج - ٣ في عقد الامتياز رقم ٦٥ التابع للشركة البريطانية ب ب (مع نلسن ينكر هنت) حيث بلغ معدل الانتاج ٨,٥٠٠ برميل في اليوم وآبار شركة اويزس رقم ايل - ٢ و ايل - ٣ و ١ - ٢٠ في عقد الامتياز رقم ٥٩ بانتاج معدله ٧,٩٨٠ و ٦,٩٠٩ و ٧,٠٨٠ على التوالي وكذلك بشرا اويزس رقم (و - ٩) و (و - ٢) في عقد الامتياز رقم ٣٢ بانتاج معدله ٨,٧٨٤ و ٨,٠٠٠ برميل يوميا على التعاقب . ومن جهة أخرى فان نحو ٥٠٪ من آبار اويزس المنتجة في عقد الامتياز رقم ٣٢ ونحو ٣٥٪ من آبارها المنتجة في العقد ٥٩ يقل معدل انتاجها اليومي عن الف برميل . اما آبار زلطن فعلى النقيض من ذلك اذ ان انتاجها يكاد يكون على ونيرة واحدة بشكل يدعو الى الاستغراب . فباستثناء البشر رقم ج - ٢٣ الشحيحة الانتاج نسبياً (٩٩٢ برميلا في اليوم) والبشرين المعطاهين اللتين سبقت الاشارة اليها فان جميع الآبار الأخرى تقريبا تنتج في حدود ٢٠٠٠ برميل يوميا لكل منها . وفي بعض الحقول تكاد تكون جميع الآبار شحيحة الانتاج . مثال ذلك التركيب ١ في عقد الامتياز رقم ١٧ (اسو سرت وشريكها) حيث يبلغ معدل انتاج آبارها الأحدى عشرة ٥٦٠ برميلا في اليوم فقط لكل منها . ومن هذه الزمرة ايضا حقول شل وجلف واموزيس في عقود الامتياز رقم ٦٦ و ٧٠ و ٤٧ على التعاقب .

ان جميع الآبار في ليبيا باستثناء عدد قليل منها تنتج بقوة دفع طبيعية ولا تحتاج الى رفع آلي . واكثر البترول المكتشف حتى الآن من النوع البارافيني الخفيف ذي كثافة تتراوح بين ٣٨ - ٤١ درجة بمقياس معهد البترول الأمريكي ، وان كان هناك زيت ثقل او تريد كثافته عن

المعدل المذكور في بعض الآبار .

وبالإضافة الى آبار التنقيب والتطوير فقد حفرت آبار استكشافية عديدة (لكشف طبيعة الطبقات الجيولوجية) . وهذا ذلك فقد اضطلمت الشركات ببرامج حفر واسعة بحثاً عن الماء الذي لا غنى عنه في عملياتها .

لقد حفرت البئر الاستكشافية الاولى في ليبيا في ٣٠ ابريل ١٩٥٦ ، قامت بحفرها الشركة الليبية الأمريكية في عقد امتيازها رقم ١٨ ، ولم تكن قد مضت على تاريخ منح الامتياز سوى خمسة اشهر . وكانت البئر جافة . واول بئر في ليبيا عثر فيها على بترول هي البئر رقم ب - ٢ (عطشان رقم ٢) في عقد الامتياز رقم ١ الممنوح لشركة اسو في فزان . وقد اكملت البئر في ٢٠ يناير ١٩٥٨ ، غير ان انتاجها لم يتجاوز معدله اليومي ٥٠٠ برميل وهو انتاج هزيل لا يمكن اعتباره ذا اهمية تجارية (لا سيما والحقل بعيد في اعماق الصحراء) ومع ذلك فقد كانت بادرة خير مشجعة واستمرت شركة اسو لتابع الحفر ولم يخشب املها الذي اوقدت جذوته البئر ب - ٢ الا بعد ان احتفرت احدى عشر حفرة جافة .

سنحاول فيما يلي من هذا الفصل ان نصف باسهاب تفاصيل النشاط الاستكشاعي والتطويري الواسع النطاق الذي قامت به شركات البترول خلال السنوات الخمس او الست الأخيرة وسنفرد لكل شركة او مجموعة شركات بحثاً مستقلاً .

شركة اسو ستاندرد

منحت شركة اسو تسعة عقود امتياز في ليبيا بمسدد صدور قانون

البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ مباشرة . وكان مجموع مساحة هذه العقود في الأصل ٩٩,٠٤٢ كيلو متراً مربعاً ثم قلصت بنسبة ٢٥ ٪ بمقتضى احكام التخلي المنصوص عليها في القانون فاصبحت المساحة ٧٣,٩٠٥ كيلو مترات مربعة وسوف تقلص مرة ثانية خلال سنة ١٩٦٣ بحيث لا يبقى في حوزتها سوى اقل من ٥٠,٠٠٠ كيلو متر مربع . وفي سنة ١٩٦٥ ستقلص مرة ثالثة واخيرة حيث يبقى معها ثلث المساحة الأصلية في القسم الأول والثاني ورابعها في القسم الرابع .

ذكرنا ان الشركة لم توفق في البحث عن بترول بكميات تجارية في عقد الامتياز رقم ١ في فزان ، لذلك ركزت الشركة جهودها في العقد رقم ٦ في القسم البترولي الثاني (اي في برقة) . وقد اكتشفت اسو في هذه المنطقة بعد عمليات نشطة استغرقت ١٨ شهراً اول حقل ضخيم للبترول في ليبيا وهو حقل زلطن . واول بئر في هذا الحقل (ج - ١) انتجت كما قلنا ١٧,٥٠٠ برميل في اليوم في بئر ا مكملت في ١٠ يونيو ١٩٥٩ اي بعد اقل من اربع سنوات من تاريخ منح العقد . واكملت البئر الثانية (ج - ٢) في ٣١ اغسطس ١٩٥٩ بانتاج قدره ١٥,٠٠٠ برميل في اليوم . ثم استمر الحفر حتى بلغ عمود الآبار في منتصف سنة ١٩٦٣ ستين بئراً منها ٤٤ بئراً منتجة . وقد شرعت الشركة في سنة ١٩٦٣ في تنفيذ برنامج موسع للتنقيب في نفس المنطقة من عقد الامتياز بقية العثور على حقول اخرى لشكاملة انتاج زلطن .

وقد نصبت الشركة الأجهزة اللازمة لفصل الغاز عن الزيت وهذه الأجهزة ذات سعة اولية قدرها ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم (اي حوالي عشرة ملايين طن في السنة) . وصممت هذه الأجهزة بحيث تسمح بتوسيع طاقتها الانتاجية بسهولة ويسر ، وهي تشمل كذلك شبكة من الانابيب توصل الزيت من افواه الآبار الى اجهزة الفصل وصهاريج

ومضخات .

لقد باشرت الشركة في مكاتبها في طرابلس حتى قبل فحص البشر الأولى بدراسة أفضل الوسائل لايصال الزيت الى ساحل البحر . وفي ٢١ مايو ١٩٥٩ ، اي قبل نحو ثلاثة اسابيع من تاريخ اكمال البشر ، قدم الى طرابلس بالطائرة خبراء استشاريون لدراسة الخط الساحلي في خليج سرت بحثاً عن موقع ملائم لإنشاء مرفأً بحري عليه ^(١) .

كشفت المسوح الجوية التي اجرتها الشركة عن كون مرسى البريقة الذي يبعد حوالي ١١٠ أميال عن زلطن هو موقع ملائم للميناء الزيتي المطلوب . وفي اغسطس ١٩٥٩ تم تطهير المنطقة من الأنغام واصبح العمل فيها مأموناً فشرع عندئذ بالمسوح الموقعية والعمليات الأخرى المتصلة بذلك . وفي الوقت ذاته بدأت الشركة بالدراسات المتعلقة بمد خط الانابيب يصل الحقل بالميناء . واستخدمت لهذا الغرض شركتان بريطانيتان احداهما تولت المسوح الهيدروغرافية (المائية) في البريقة وتولت الأخرى المسوح اللازمة لخط الانابيب . وفي ديسمبر ١٩٥٩ توفرت معلومات كافية للشروع في تصميم المنشآت البحرية في الميناء لتحميل السفن . وقد اجرت الشركة مناقصة اشتركت فيها سبع شركات لمد خط الانابيب ، وفي ١٥ يونيو ١٩٦٠ اعلنت المقابلة بمهدة شركة (بكتل العربية) .

وفي يوليو ١٩٦٠ بدأت تصل الى بريقة شحنات من الانابيب ذات قطر ٣٠ بوصة وطول ٤٠ قدماً . وقد ابتكرت وسيلة طريفة لتفريغ الانابيب من السفن وايصالها الى الساحل حيث سد طرفها بصمامين لضمان طفوها على وجه الماء ثم اقتيدت الى الساحل بقوارب . وتسهيلاً

(١) قي . بي . مودين . مهندس حقول اقدم في شركة امو ستاندرود . هـ اولي خط انابيب في ليبيا . مجلة الزيت والغاز ، سبتمبر ١٩٦٢ ، ص ٥٢ .

للعمليات المتصلة بمد خط الأنابيب وصيانتها في المستقبل تقرر إنشاء طريق مبلط بين زلطن ومرسى البريقة ، بموازة خط الأنابيب . وتم فعلاً إنشاء هذا الطريق في ٣٠ يوليو ١٩٦٠ وانجز مد خط الأنابيب بمد تغليفه تغليفاً كاملاً ووقايته وقاية (كاثودية) ودفنه في الأرض في ٦ أغسطس ١٩٦١ . وبعد يومين أخذ الزيت ينساب في الأنابيب بمعدل ٢٠٦٠٠٠ برميل في اليوم في البداية ، وفي صبيحة يوم ١٧ أغسطس ظهر أول برميل من الزيت الليبي في الميناء فكانت النهاية السعيدة لجهود ست سنوات مضنية بذلتها شركة استو وكانت اللبنة الأولى في بناء الاستقلال الاقتصادي للمملكة الليبية .

ان خط أنابيب زلطن - بريقة ذو قطر ٣٠ بوصة وطول ١١٠ أميال وطاقته الأولية ١٦٥٠٠٠٠ برميل في اليوم قابلة للزيادة بسهولة . ويتصعب الزيت بفعل الجاذبية الأرضية لمسافة ٩٠ ميلاً ، غير ان العشرين ميلاً الأولى من مسيرة الخط أراض مرتفعة ولا بد من ضخ الزيت عبرها .

وقد اكملت الشركة أكثر منشآت الميناء بما في ذلك صهاريج التخزن وعدادات القياس والتوصيلات اللازمة لها قبل حفلة الافتتاح التي اقيمت في ٢٥ أكتوبر ١٩٦١ برعاية عاهل البلاد . وفي ذلك اليوم الخالد فتح الأديس حماماً فانساب الزيت الى الناقله استو كنتربرى في طريقه الى أسواق أوروبا (أنظر الصورة التي في صدر الكتاب) .

وكما اتسع نطاق الانتاج والتصدير توسع منشآت الميناء وخط الأنابيب . ومن المقرر توسيع طاقة التخزن خلال عام ١٩٦٣ الى ٢٠٧٠٠٠٠٠ برميل . وهناك محطة كهربائية ضخمة وشبكة توزيع قيد الانشاء ، كما ان هناك دوراً انشئت لاسكان ٢٤٠ مستخدماً (أعزب) اضافة الى دور

الصلية والمطاعم وما إليها .

وقد استخدمت شركة استو جهازاً فريداً من نوعه لشحن الزيت في الميناء ، وهو يدور دورة كاملة ويستطيع شحن الناقلات معها كانت اتجاهها وحمولتها وفي جميع الظروف ، حتى في الأجواء العاصفة . ولم يتسن استعمال جهاز الشحن المذكور إلا في فبراير ١٩٦٣ نظراً لهاجة مشاكل فنية لم تكن في الحسبان .

وهناك فقرتان على جانب كبير من الاهمية في برنامج شركة استو وهما مشروع نصب محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في بريقة الذي اشترنا اليه آنفاً وتشغيل مشروع المحافظة على الضغط بحقن مياه البحر في التركيب . أما محطة التوليد فقد وصلت الى الميناء في صيف ١٩٦٣ وكانت قد بنيت في فلانسيا - اسبانيا ووضعت على ناقلة فولاذية اقتيدت الى الساحل الليبي . وستجهز هذه المحطة الكهربائية القوة اللازمة للميناء ولحقل زلطن ورقوبه كما انها ستزود المصفاة الجديدة في البريقة بالتيار الكهربائي وسوف تشغل مشروع حقن المياه ومحطات الضخ واجهزة فصل الزيت عن الغاز

وتتألف أجهزة التوليد من مولدين بتوربين بخاري قادرين على توليد ٢٥,٠٠٠ كيلوواط ^(١) . وقد مدت خطوط التوزيع على مسافة طولها ٢٦٠ كلومتراً .

لقد اقدمت شركة استو على تنفيذ مشروع ضخم للمحافظة على الضغط ، وهو يستهدف مضاعفة الطاقة الانتاجية لأبار زلطن عن طريق حقن نصف مليون برميل يومياً من مياه البحر في حقل زلطن . ويتألف

هذا المشروع الذي كلف الشركة ٥٠ مليون دولار من خطط أنابيب ذي قطر ٣٦ بوصة وطول ١١٠ أميال مواز لخط أنابيب البترول الذي يصل زلطن بالميناء ومن خمس آبار للمياه المالحة تحفر في بريقة وخمس آبار حقن تحفر بمحاذاة الحدود الشمالية لحقل زلطن^(١) . والغرض من الآبار القريبة من الساحل هو تصفية مياه البحر من خلال الرمال الساحلية لاجل التخلص مما علق بها من طحلب وبكتريا وغاز الأوكسجين . وحيث ان الماء سيسير باتجاه معاكس للجاذبية الأرضية فلا بد من دفعه بالضغط . وعند وصول الماء الى زلطن يحقن تحت الضغط داخل خزانات تحت الزيت . ويعتمد تشغيل المشروع كما قلنا على محطة توليد الكهرباء .

بإشراف مهندسو شركة اسو في دراسة الحزان البتروني في زلطن في مرحلة مبكرة . وقد استبعدت الشركة حقن الغاز باعتبار كونه أقل كفاءة واهبط كلفة من حقن المياه . وكان هذا المشروع مشار جداول عنيف في الأوساط الليبية اذ لم يستطع إلا أفراد قلائل ان يتبينوا الحكمة أو المبرر الاقتصادي لصرف ٥٠ مليون دولار في مثل هذا الوقت المبكر . وقال البعض ان الشركة تريد استنفاد الحقل على عجل والهرب من ليبيا بعد ذلك . ولعل السبب في هذا الخط الذي استقبل به مشروع الحقن في الأوساط الليبية ان ليس من المعتاد ان تلجأ شركة الى المحافظة على الضغط في مثل هذه المرحلة المبكرة . وعلى ذلك فيمكن اعتبار مشروع اسو بدعة مستحدثة لا تعتمد على سوابق تبرها . فمشروع حقن المياه في حقل كركوك في العراق لم يباشر به إلا بعد انتاج سنوات طويلة بقوة الدفع الطبيعي (بحقن في كركوك مليون برميل يومياً من الماء مقابل نصف مليون في زلطن) . وقد لا يعرف أكثر الناس ان الطريقة المتبعة في الاتحاد السوفيتي ان يباشر بحقن المياه في الحقول

فوراً اذا كانت ظروف الحزان ملائمة ١١ .

ان قرار الشركة بالمحافظة على الضغط بحقن المياه في حقل زلطن يبدو قراراً حكيماً يعود على الحكومة الليبية بفائدة كبيرة في المدى الطويل ، فالحقن لا يزيد الانتاج فحسب بل يزيد أيضاً في مجموع ما يمكن استخراجه من الحقل في غضون حياته . وسوف تحني ليبيا الثمرة الاولى لهذا المشرع في سنة ١٩٦٣ على شكل زيادة ملحوظة في دخلها البترولي من شركة اسو .

اسو سرت وشريكاتها

شركة اسو سرت فرع من شركة اسو ستاندرد ليبيا وقد استت لتتولى ادارة مائة اسو بنسبة ٥٠ ٪ في عقود الامتياز ١٦ و ١٧ و ٢٠ التي منحت في الاصل الى شركة الزيت الليبية الامريكية (ليامكو) . وهذه الشركة الاخيرة منفرعة من شركة (تكساس جلف برودبوسنج) الامريكية . منحت شركة ليامكو في ديسمبر ١٩٥٥ خمسة عقود امتياز وهي بالتسلسل من ١٦ الى ٢٠ وتبلغ مساحتها الكلية ٤٩٣ ٢٧١ كيلو متراً مربعاً قلصت بعدئذ بالتخلي الى ٢٠٤٧٤٥ كيلو متراً مربعاً .

لقد سبق ان اشرنا الى ان البشر الأولى التي حفرت في ليبيا هي البشر الجافة التي حفرتها شركة ليامكو في نهاية ابريل ١٩٥٦ في عقد الامتياز رقم ١٨ . ولم تكن تقص موارد شركة (تكساس جلف برودبوسنج) الأم لتغطية تكاليف برنامج تنقيي واسع في ليبيا بحثاً عن البترول لذلك كان من الطبيعي ان تبحث لها عن شركاء يسهمون في تحمل العبء المالي . ففي مايو ١٩٥٦ دخلت الشركة عملاً في عقد مشاركة مع شركة دبليو . آر . جريس على اساس يثل جهود مشتركة في استطلاع عقود

امتيازها^(١) . وفي ١٧ ابريل ١٩٥٩ دخلت كل من شركة ليامكو وشريكها في عقد مشاركة مع شركة استو سرت على اساس اعطائها حصة مشاعة بنسبة ٥٠ ٪ من عقود الامتياز ١٦ و ١٧ و ٢٠ في منطقة خليج سرت^(٢) ، مع احتفاظ شركة ليامكو بنسبة ٢٥,٥ ٪ وشركة دبليو . آ . ر . جريس بنسبة ٢٤,٥ ٪ ، واصبحت شركة استو سرت مسئولة عن ادارة عقود الامتياز . ويقتضى المادة الثانية من العقد المبرم تتمتع شركة استو سرت بصرف مبلغ لا يقل عن ٥,٩٧٦,٠٠٠ دولار في عمليات البحث والتنقيب . ويقضي العقد كذلك بأن تشتري هذه الشركة حصتي شريكها من البترول اذا رغبتا في بيعها وعليها في هذه الحالة ان تباع الزيت الخام المشتري على هذا النحو بسعر لا يقل عن السعر الذي يستوفى عن حصتها من الزيت الخام .

وفي اغسطس ١٩٥٩ ، اي بعد عقد المشاركة باربعة اشهر فقط عثر على الزيت في عقد الامتياز رقم ١٧ في حقل مبروك . واستمر الحفر في التركيب الجيولوجي (أ) ، حتى بلغ عدد الآبار المحفورة في نهاية ١٩٦٢ - حيا جاء في تقرير شركة دبليو . آ . ر . جريس السنوي للسنة المذكورة - ١٤ برأ فادرة على انتاج الزيت ولكنها تحتاج الى ضغط كاف لاستخراج الزيت بالدفع الطبيعي (اي بدون ضخ) . ويشير التقرير السنوي المذكور الى ان مشروعاً تجريبياً لحقن المياه في الحقل نفذ خلال عام ١٩٦٢ وان النتائج كانت مشجعة ولكنها ما زالت قيد الدرس . واكثر الآبار في حقل مبروك قليلة الانتاج حيث بلغ معدل الانتاج الذي اظهرته الفحوص اقل من ٥٠٠ برميل في اليوم

(١) وولتر . ا . ي . سكر . الكتاب السنوي للزيت والبترول ، ١٩٦٢ .

(٢) التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢ . شركة تكساس جلف برودوينج .

لكل منها ، ولكن هناك تجمعات كبيرة من البترول الخام في هذه المنطقة ولا تعرف حتى الآن النسبة التي يمكن استخراجها منها . ولا يبعد حقل مبروك كثيراً عن خط انابيب شركة اويزس الذي يصل بين الظهره والسدرة ، فاذا ايدت الدراسات تجارية الحقل ففي الامكان مد خط انبوبي فرعي قصير لنقل البترول الى الساحل عن طريق خط اويزس .

ولكن الشركة عثرت على حقل اهم من حقل مبروك وهو حقل راقوبة الذي اكتشفته اسو سرت في نهاية عام ١٩٦٠ في عقد الامتياز رقم ٢٠ . وقد درت البشر الأولى عند الفحص ٣٠٠٠ برميل في اليوم وكان ذلك في ٤ يناير ١٩٦١ ، وبلغ مجموع الآبار المنتجة التي تم حفرها حتى منتصف سنة ١٩٦٢ في هذه المنطقة ٢٢ بئراً بمعدل انتاجها الكلي ٤٦,٧٠٧ براميل يومياً .

ولتهينة منفذ لزيت راقوبة انشء خط انابيب ذو قطر ٢٠ بوصة وطول ٥٦ ميلاً يصل الحقل بخط انابيب زلطن - بريقة الرئيس . وانجز مد هذا الخط الفرعي في يناير ١٩٦٣ وشرع بالانتاج في ١٩ من الشهر المذكور . ومع ان الشركات المالكة لحقل راقوبة كانت قد قررت قصر الانتاج على ٥٠,٠٠٠ برميل يومياً فقط خلال عام ١٩٦٣ الا ان مجموع ما انتجه الحقل من ١٩ يناير الى ٣١ مارس بلغ فعلاً ٢٠٩,٤٢,٧٦٩ برميل اي بمعدل نحو ٤٨,٠٠٠ برميل في اليوم . وتجري الآن دراسات هندسية لتقدير انتاجية الخزان في ظروف الانتاج العادية وسوف يتقرر نتيجة هذه الدراسات النطاق الذي يمكن ان يبلغه الانتاج على اساس سليم . وتنوي شركة اسو سرت حفر اربع آبار اخرى في راقوبة خلال سنة ١٩٦٣ لغرض تحديد الحدود الانتاجية للحقل .

اما في عقد الامتياز رقم ١٦ الذي تشترك فيه اسو سرت مع

ليامكو ودبليو . آر . جريس فلايبدو ان نشاطاً استطلاعياً هاماً قد مورس فيه . كذلك عقداً الامتياز رقم ١٨ و ١٩ ظلا في سياتها . وكانت شركة مونتكتيني الايطالية قد حققت بمقتضى اتفاق خاص بشراً استطلاعية في عقد الامتياز رقم ١٩ ولكن لم يعثر على زيت .

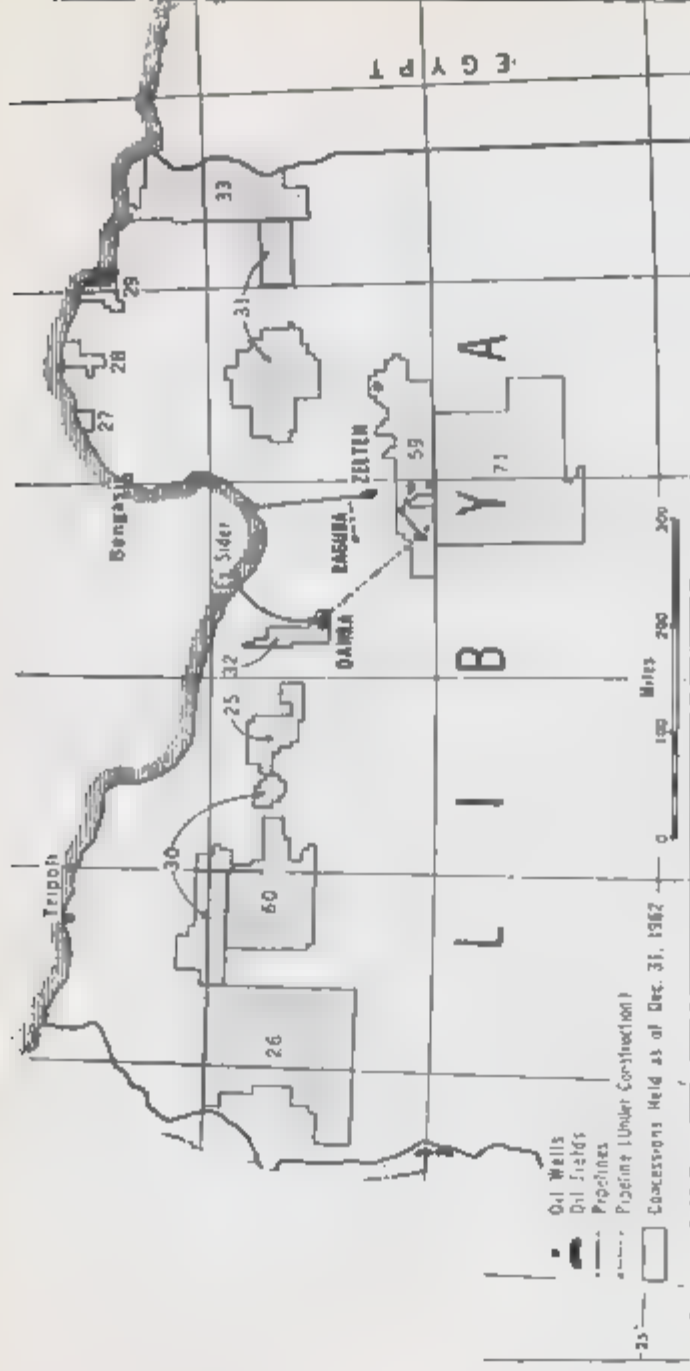
لقد تعهدت شركة اسو سرت بإنشاء مصفاة محلية في بريقة لند حاجة ليبيا من المنتجات البترولية وقد تم فعلاً إنشاء المصفاة وبوشر في تشغيلها ، وسنعود الى تفاصيل هذا الموضوع في الفصل السابع .

مجموعة اويزس

تتألف مجموعة اويزس من شركة بترول كوفنتنتال ليبيا ، وشركة بترول ماراثون ليبيا ، وشركة بترول اميرادا ليبيا . وتمتلك هذه الشركات على الشيوع عدداً من عقود الامتياز من بينها العقدان المهران ٣٢ و ٥٩ اللذان عثر فيها على حقول غنية بالبترول . ويوجد القاري في الحارطة المرافقة مواقع هذه العقود وارقامها .

ان مجموعة اويزس تتقدم الشركات الاخرى في ليبيا باشواط بعيدة في نشاطها البترولي وهي في الرعيل الاول في جميع العمليات ما عدا التصدير . والسبب في عدم تفوقها على اسو في الانتاج والتصدير انها دخلت ميدان التصدير متأخرة اضافة الى ان الطاقة الانتاجية لحقل الضهرة في عقد الامتياز رقم ٣٢ لم تكن تتجاوز ١٢٠٠٠٠٠ برميل في اليوم . غير ان الانتاج اتجه نحو الارتفاع بعد ان تم ربط عقد الامتياز رقم ٥٩ بخط انابيب الضهرة - الدرة الرئيس ولا يستبعد ان تدرك اويزس قريباً منافستها اسوبل ربما فاقتها في الانتاج والتصدير .

ولادراك اهمية مجموعة اويزس في الصناعة البترولية في ليبيا يكفي



خارطة امتيازات شركة أوبيس

ان تشير الى انها تمتلك حوالي ٢١٪ من مجموع مساحة عقود الامتياز الممنوحة حتى الآن في المملكة وهي تسيطر على اغنى حقول البترول في ليبيا ، وبلغ مجموع ما انفقته خلال سنة ١٩٦٢ نحو ٣٥٪ من جميع المبالغ المصروفة في تلك السنة على عمليات البترول (وهي ٨٦،٤٥١،٦٦٤ جنيها ليبيا) . ولدى المجموعة ١٥ جهاز حفر في ميدان العمل اي نحو ثلث عدد اجهزة الحفر في البلاد . وقد حفرت هذه الاجهزة اكثر من نصف مليون قدم خلال سنة ١٩٦٢ وحدها ، واكثر من نصف الآبار المنتجة في ليبيا لمجموعة اويزس وتستخدم المجموعة حوالي ٢٨٪ من مجموع مستخدمي شركات البترول .

وبالرغم من جسارة العمليات التي تقوم بها اويزس فقد عجزت عن استطلاع جميع المناطق التي في حوزتها ، وقد اضطرت الى اعمال او تعجيد عدد من عقود امتيازاتها . ولم تحفر المجموعة خارج عقدي الامتياز رقم ٣٢ و ٥٩ سوى ثلاث آبار منتجة من مجموع ١٦٦ بشراً منتجة .

لقد ركزت اويزس جهودها في المقدين ٣٢ و ٥٩ . فقد انجزت في الأول ما يزيد عن مائة بشر منتجة أكثرها غير عميق وتستخدم الزيت من آفاق على عمق يتراوح بين ٣٢٠٠ و ٣٨٠٠ قدم ، وهذا ما سيؤدي الى خفض تكاليف الانتاج كما سيأتي شرحه بعدئذ .

وعندما تحققت مجموعة اويزس من تجارية حقل الضهرة شرعت في مد خط أنابيب لربط الحقل بالبحر وفي انشاء ميناء بترول في السدره التي تبعد نحو ١٤٠ كلومتراً عن الحقل . وتم فعلاً مد خط أنابيب ذي قطر ٣٠ بوصة وطول ١٤٠ كلومتراً وسعة أولية تبلغ ٣٠٠،٠٠٠ برميل في اليوم . ويتدفق الزيت الى ساحل البحر بفعل الجاذبية الأرضية ثم ينساب الى الناقلات بالجاذبية ايضاً . وعند وصول الزيت الى الميناء

يستقبل في مجموعة من صهاريج الحزن كائنة على قيد نحو خمسة أميال من ساحل البحر وعلى ارتفاع حده الأعظم ٢٣٦ قدماً فوق مستوى البحر^(١) . وتبلغ سعة الحزن في هذه الصهاريج السبعة ٢٨٧,٠٠٠ طن . ومن هذه الصهاريج يجري الزيت في أنابيب ذات قطر ٤٢ بوصة بفعل الجاذبية ماراً في خمسة عدادات تستطيع تسجيل ٨٠,٠٠٠ برميل في الساعة . ويبلغ معدل طاقة الشحن في الميناء ٢٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

تتولى شركة أويزس تشغيل خط الأنابيب والمرافق البترولي نيابة عن ست شركات ، ثلاث منها تؤلف مجموعة أويزس ، والثلاث الأخرى هي شركة اسو سرت وليامكو ودبليو . آر . جريس المشتركة في حقل مبروك في عقد الامتياز رقم ١٧ . ونساهم هذه الشركات الثلاث الأخيرة بحصة بنسبة ١٠٪ من رأس مال المشروع البالغ ٤٠ مليون دولار وهذه الحصة تعادل تقريباً نسبة طاقة النقل والشحن التي ستحتاج الى استخدامها لحمل زيت حقل مبروك الى الأسواق ، حيث سيمد خط أنبوبي فرعي يصل الحقل بخط أنابيب الضهرة - سدره عندما تتأيد تجارية الحقل .

بدأ الزيت يتدفق في الأنابيب في اواسط مايو ١٩٦٢ . وفي اول يونيو شحنت اول ناقلة زيت الضهرة . غير ان الافتتاح الرسمي لهذا الميناء الجديد تأخر الى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ . وقد جرى الاحتفال برعاية سمو الأمير الحسن الرضا السنوسي ولي العهد ، وكان من بين الحاضرين الدكتور وهبي البوري وزير شؤون البترول آنذاك والمستر آر . اي . مكملان نائب الرئيس التنفيذي لشركة أويزس وعدده من الشخصيات

الليبية والاجنبية . وقد اعاد الدكتور البوري في خطاب القاء في تلك المناسبة الى الأفهان ما قاله جلالة الملك في حفل افتتاح ميناء مرسى البريقة من ان السنوات القادمة ستكون ان شاء الله سنوات خير ورخاء و مستمدين من ثروة بلادنا التي حباها الله بها ، وان للرخاء مشاكل تجب مواجهتها ومحاولة إيجاد الحلول لها لزيادة رفاه الشعب الليبي وتقدمه . ثم أطرى الوزير التعاون المثمر بين الحكومة والشركات العاملة في ليبيا .

نعود الآن الى عقد الامتياز رقم ٥٩ التابع لشركة اويرس ايضا . يبدو ان هذا العقد اغني عقود الامتياز في الاراضي الليبية قاطبة ، انه مفعم بالامكانيات ولكن مدخراته لم تقوم حتى الآن تقويماً كاملاً . وتقوم المجموعة بتنفيذ برنامج واسع النطاق يستهدف الكشف عن الخزون البترولي في هذه المنطقة وتطويره ، ولكنها تتعاشى التركيز على بقع معينة ، بل تحاول نشر جهودها الاستطلاعية على أوسع رقعة ممكنة لتستطيع بذلك من تحديد القطعة التي سوف تتخلى عنها في سنة ١٩٦٤ بمقتضى احكام قانون البترول .

لقد انجزت اول برناجحة في عقد الامتياز رقم ٥٩ في التركيب (أ) المعروف بحقل الواحة بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٩ ، بعد نحو ٣٢ شهراً من تاريخ منح الامتياز .

وكان معدل انتاج هذه البئر كما اثبتته الفحوص ٢٢٦ برميلاً فقط . غير ان هذا الانتاج الهزيل كان يخفي وراءه - كما ظهر بعدئذ - مدخرات ضخمة ، فقد انتجت البئر ان الثانية والثالثة ٣٢٤٠ برميلاً و ٤٤٦٤ برميلاً في اليوم على التعاقب ، كما ان البئر ١ - ٢٠ درت ٧٠٨٠ برميلاً في اليوم . ولعل السبب في شح البئر الأولى انها كانت على حافة الخزان البترولي . وقد بلغ عدد الآبار المنتجة المحفورة في حقل الواحة حتى

منتصف عام ١٩٦٣ ٢٦ بشراً مجموع انتاجها ٧٣٤٩٥٢ برميلاً ، أي بمعدل ٢٨٤٤ برميلاً لكل بشر . وهذا معدل مرتفع بالقياس الى معدل انتاج الآبار في الحقول الأخرى .

واكتشفت اويزس الحقل الثاني في عقد الامتياز رقم ٥٩ في ١٧ فبراير ١٩٦٠ ، وهو التركيب (ب) الذي دعي فيما بعد بحقل الدفاع . وانتجت البئر الأولى في هذا الحقل ٧٦٦ برميلاً في اليوم . وقد تم حقن منتصف عام ١٩٦٣ حفر اربع آبار منتجة في هذا التركيب الجيولوجي بلغ انتاجها الكلي ٤١٤٧ برميلاً في اليوم ، اي بمعدل ١٠٣٧ برميلاً لكل بشر . ولم تقدم الشركة على تطوير هذا الحقل مقضةً فيما يبدو استخدام ما لديها من وسائل وامكانيات في البحث عن حقول أخرى .

عثر اويزس بعدئذ على حقلها الثالث الذي قد يكون اغنى حقولها في ليبيا وهو حقل جالو في الطرف الشرقي من منطقة العقد الذي يبعد بمسافة ٩٠ ميلاً عن حقل الواحة . وقد انجزت البئر المنتجة الأولى في هذا التركيب الذي رمز له بالحرف (هـ) في ١٢ اغسطس ١٩٦١ بانتاج يومي بمعدل ١٣٥٠ برميلاً من عمق ٦٣٠٠ قدم . وفي مايو ١٩٦٢ بلغ عدد الآبار المحفورة في جالو ١١ بشراً مجموع انتاجها ١١٤١٤٩ برميلاً في اليوم ، اي بمعدل حوالي الف برميل يومياً لكل بشر . ثم ارجىء تطوير الحقل وتحديده ريثما تجري دراسات هندسية للخزانات وكذلك لينفصح للشركة مجال البحث والتنقيب في بقع أخرى من عقد الامتياز . وبالنظر لكون حقل جالو في منطقة غالية نسبياً فلا يمكن وصله بشبكة خطوط انابيب اويزس في الوقت الحاضر . وجدير بالملاحظة ان سلسلة الآبار التي اُحفرت في جالو موزعة على مساحة ٤٠ ميلاً مربعاً دون ان تبلغ حتى الآن حدود الحقل . ومن خصائص هذه المنطقة وجود الزيت في عدة اعماق وقربه من سطح الارض ومماكة الاحواض البترولية

حيث يبلغ سمكها ٢٠٠ - ٣٠٠ قدم . ومن الآبار الأحدى عشرة التي حفرت في جالو هناك سبع في عمق ٢٧٠٠ قدم وثلاث في عمق ٢١٠٠ قدم .

وفي اوائل سنة ١٩٦٢ اكتشفت مجموعة اويزس حقلاً رابعاً هو حقول (م) ، وقد بلغ انتاج البئر الأولى في هذا التركيب ١٢٠٠ برميل في اليوم من عمق ٦٥٠٠ قدم وقد انجزت المجموعة حتى الآن حفر خمس آبار في هذا الحقل يبلغ انتاجها الكلي ٨٤٤٦ برميلاً في اليوم ، اي بمعدل ١٦٨٩ برميلاً لكل بئر .

وفي ابريل ١٩٦٢ عثرت الشركة على حقل كبير في التركيب الجيولوجي الرموز له بالحرف (ل) ، حيث درت بئر الأكتشاف ٨٠٠٠ برميل في اليوم . ويدعى هذا الحقل الآن حقل السباح .

وكان هناك حتى منتصف عام ١٩٦٣ ثنائي آبار منتجة يبلغ معدل انتاجها الكلي ٢٥,٤١٤ برميلاً في اليوم ، اي معدل ٣١٧٧ برميلاً لكل بئر ، وهو معدل مرتفع بالنسبة الى آبار ليبيا .

وهناك حقول اخرى اكتشفت في عقد الستينيات رقم ٥٩ ولكنها لم تقوّم حتى الآن .

وعندما تأكدت الشركة من تجارية الحقول في منطقة العقد المذكور ولا سيما حقلي الواحة والسباح باشرت ببدء خط انابيب يصل بين بعض هذه الحقول وخط انابيب الضهرة - سدره الرئيس . ويتألف هذا الخط الجديد من ثلاثة اقسام ، القسم الأول طوله ٤٥ كلو متراً وقطره ٢٤ بوصة وهو يصل حقل (م) بحقل الواحة . والثاني طوله ٤٧ كلو متراً وقطره ٢٤ بوصة كذلك ويمتد من (م) الى السباح . اما الثالث

وهو الخط الرئيس فطوله ١٨٥ كيلو متراً وقطره ٣٢ بوصة وهو يمتد من حقل السباح الى الضهرة . وقد يوشر فعلاً بتشغيل هذا الخط الجديد . وجدير بالملاحظة ان هذا الخط يمر من حقل شركة اموزيس في عقد الامتياز رقم ٤٧ وبذلك سوف تنهى فرصة للشركة المذكورة لاستعمال طاقة النقل الفائضة عن احتياجات اموزيس في نقل بترولها الى ميناء المدرة .

موبل - كلستبرغ

ان شركة موبل اويل اوف ليبيا فرع من شركة سوكوني موبل وهي من « الأخوات السبع » كما كان يدعوهم انريكو ماناي . اما شركة كلستبرغ بنزين فهي شركة المانية تملك شبكة توزيع واسعة نسبياً في المانيا الغربية . وتملك الشركتان فيما بينهما (على اساس ٧٥ ٪ لشركة موبل و ٢٥ ٪ لشركة كلستبرغ) احد عشر عقد امتياز في ليبيا . وكان مجموع مساحة هذه العقود في نهاية ١٩٦٢ حوالي ٦٤,٤٢٣ كيلو متراً مربعاً .

ويبدو ان شركة موبل ، وهي المسؤولة عن ادارة العمليات في هذه العقود ، انشط الشركات في الوقت الحاضر بعد مجموعة اموزيس . فهي تستخدم عشرة اجهزة حفر ولديها اربع فرق للفسح الزلزالي في الصحراء . وقد جلبت حديثاً الى ليبيا اقوى جهاز حفر في العالم لاستعماله في عقد الامتياز رقم ١٢ . ويزن هذا الجهاز الف طن ويكلف ١,٤٠٠,٠٠٠ دولار .

لقد اكتشفت شركة موبل عدداً من الحقول في عقود الامتياز رقم ١١ و ١٢ و ١٣ ولكنها لم تعثر على شيء في العقود الثانية الاخرى . وبلغ عدد الآبار المنتجة التي تم حفرها حتى منتصف ١٩٦٣ ٢٩ بئراً

مجموع انتاجها ١٦,٥٨٥ برميل .

وقد شرعت الشركة اولا في تطوير عقد الامتياز رقم ١١ الجاور لعقد امتياز اويزس رقم ٣٢ ، وهو لا يبعد كثيراً عن ساحل البحر كما انه على مقربة من حقل الضهرة بحيث يمكن نقل الزيت اما عن طريق خط انابيب الضهرة - سدره واما بانشاء خط جديد وميناء بترولِي خاص اذا سمحت بذلك المدخرات التي يثبت وجودها .

اما الحقول المكتشفة في رقم ١٢ فهي بعيدة عن اقرب خط انابيب وهو خط زلطن - بريقه . فاذا ثبتت نجارية الاكتشافات فلعل في الامكان التوصل الى اتفاق مع شركة اويزس لاستثمارها بالاشراك مع حقل جالو ، وان لم يتسن ذلك فربما وجدت الشركة ان انشاء خط انابيب مستقل مشروع اقتصادي .

اما البترول المكتشف في عقد الامتياز رقم ١٣ فهو لا يبعد كثيراً عن الحقل (م) العائد لمجموعة اويزس ويمكن وصله - اذا تم الاتفاق مع اويزس - بخط الانابيب ذي قطر ٢٤ بوصة الذي يصل حقل (م) والساح ومن ثم بحقل الضهرة .

بلغ عدد الابار المحفورة والمنتجة للزيت في حقل الحفصره من عقد الامتياز رقم ١١ حتى منتصف سنة ١٩٦٣ ثمان عشرة بشراً بمعدل انتاجها الكلي ٧٣٨٢ برميلاً في اليوم اي ان متوسط انتاج البئر الواحدة ٤١٠ براميل في اليوم . وفي فبراير ١٩٦٣ عثرت شركة موبيل على حقل آخر في نفس عقد الامتياز وعلى مسافة نحو ٥٠ كيلو متراً غربي الحفرة . وفي يونيو ١٩٦٣ عثر على الزيت في تركيب جيولوجي آخر رمزله بالحرف (د) حيث حقرت بئر واحدة درت ٤٣٨ برميلاً في اليوم .

انشأت شركة موبل شبكة تجميع ومحطات ضخ ونصبت جهازاً لفصل الغاز عن الزيت وانجزت في صيف ١٩٦٣ مد خط انابيب ذي قطر ستة بوصات يصل بين الحفرة وخط انابيب الضهرة - مدرة التابع لمجموعة اويزس . وتويز الشركة فحص الحقل عن طريق الإنتاج الفعلي بنطاق محدود . فاذا اظهر الفحص كون هذا الحقل جديراً بالاهتمام فتتخذ عندئذ الخطوات اللازمة لمد خط انابيب مستقل وانشاء مرفأ بحري . وقد سبق ان حصلت الشركة على موافقة الجهات اللينة المختصة على مسح موقعين على الساحل لدراسة امكانية انشاء ميناء بترولي على احدهما . وينساب الزيت الخام الى اجهزة فصل الغاز عن الزيت بفعل الجاذبية الأرضية الا انه يحتاج الى ضخ لأبضاله الى خط انابيب الظهرة - مدرة (١) .

شركة ب.ب. وشركة نلسن بنكر هنت

دخلت شركة ب.ب. ميدان الصناعة البترولية في ليبيا عندما منحت اربعة عقود امتياز (٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧) في ٢٨ يناير ١٩٥٦ . وفي يوليو ١٩٥٧ منحت الشركة امتيازان آخران هما ٦٣ و ٦٤ ثم منحت في ٥ سبتمبر ١٩٥٩ امتيازان آخران هما ٨٠ و ٨١ . وقد بلغ مجموع مساحة مناطق العقود الثانية في منتصف ١٩٦٣ حوالي ١١٧،٠٠٠ كيلو متر مربع . وليس لدى الشركة ما تقتخر به في جميع هذه الأراضي الشاسعة سوى بشر منتجة واحدة هي البشر رقم ج - ١ في عقد الامتياز رقم ٣٤ التي انجزت في ٣١ يوليو ١٩٦١ وكان معدل انتاجها اليومي ١٦٠ برميلا فقط .

اما شركة نلسن بنكر هنت فهي شركة امريكية منحت في نوفمبر ١٩٥٥

عقد الامتياز رقم ٢ ، ثم منحت في ١٨ ديسمبر ١٩٥٧ عقد الامتياز رقم ٦٥ . ولم تبد الشركة اي نشاط ذي بال في هذين الامتيازين لمدة من الزمن . وعندما انكشفت امكانيات عقد الامتياز رقم ٥٩ المائد لمجموعة اويزس والمتاخم لحدود عقد الامتياز رقم ٦٥ دخلت شركة ب. ب في مفاوضات مع نلسن بتكرهنت لغرض الحصول على حصة ٥٠٪ من ذلك العقد . وفعلا تم الاتفاق في سبتمبر ١٩٦٠ على اساس تولي شركة ب. ب مسؤولية ادارة العمليات في عقد الامتياز المذكور . ومن جهة العوض الذي اضطرت شركة ب. ب الى تقديمه لعقد الصفقة تنازلها للحكومة عن الاعانة التعويضية بالنسبة لجميع عقود امتيازها في ليبيا بالاضافة الى تعهداتها بالتزامات حفر معينة .

وقد تحقق امل شركة ب. ب في العثور على الزيت في عقد الامتياز رقم ٦٥ حينما انجز حفر البئر ج - ١ في ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ بإنتاج معدل ٣٩١٠ برميل في اليوم . وفي ٥ مارس ١٩٦٢ انتهت الشركة من حفر بئر منتجة ثانية هي البئر ج - ٢ التي انتجت ٢٨٤٠ برميلا في اليوم . وبعد ذلك بنحو شهرين ونصف شهدت ب. ب مفاجأة سارة حيث بلغ انتاج بئر ثالثة تم حفرها في التركيب نفسه حوالي ٨٥٠٠ برميل في اليوم . واستمرت الشركة في الحفر حتى بلغ عدد آبارها في هذا الحقل عند منتصف سنة ١٩٦٣ احدى عشر بئراً مجموع انتاجها ٢٥٠٣٣٠ برميلا في اليوم . وقد اعترفت الشركة في تقريرها السنوي الاخير (لسنة ١٩٦٢) بحجامة التجمعات البترولية البارافينية الموجودة في تلك المنطقة .

المشكلة التالية بعد العثور على البترول هي التصرف به على اساس اقتصادية بنقله الى ساحل البحر ومن ثم شحنه الى الاسواق وقد وجهت شركة ب. ب. اهتمامها لمشكلة خط الانابيب ونقطة الانتهاء البحرية في مرحلة مبكرة ، فقد درست عدة مواقع للبناء على امتداد الساحل

وأخيراً قررت ان تطبق افضل موقع لذلك الغرض لأنها ميناء عميق وفي مأمن من العواصف التي تعترض غالباً شحن الزيت في خليج سرت وقد تقدمت الشركة خلال سنة ١٩٦٢ بطلب السماح لها ببيع منطقة طبرق وحفر بعض الحفر لأخذ نماذج من التربة في المواقع التي نشأ فيها تسيلات الميناء . غير ان السلطات الليبية لم تسمح للشركة حتى الآن بالشروع في تنفيذ المشروع . والمفهوم ان الشركة تنوي اصدار ١٠٠٠٠٠٠ برميل يومياً من الزيت في البداية ثم التوسع بعدئذ حسب ظروف الحزان البتروني (هذا على فرض تطوير الحقل خلال المدة التي يجري فيها مد خط الأنابيب وانشاء المرفأ) .

مجموعة اموزيس

اموزيس هي الشركة العاملة نيابة عن شركة تكساكو لما وراء البحار وشركة كلفورنيا اشياينك . ولدى المجموعة تسعة عقود امتياز تبلغ مساحتها الكلية بعد التخليات القانونية ٨٥,٩٣٢ كيلو متراً مربعاً . وقد انجزت اموزيس حفر بئر منتجة في ٦ ابريل ١٩٦٢ في عقد الامتياز رقم ٥٩ ، وكان معدل انتاجها ٤٣٠ برميلاً في اليوم .

وفي عقد الامتياز رقم ٤٧ المجاور للعقد رقم ٥٩ العائد لأويزس اكتشفت الشركة حقلاً يبدو انه حقل تجاري . وكانت البئر الاولى في هذا الحقل قد انجزت في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٩ بإنتاج معدل ٣٦٥٠ برميلاً في اليوم واستمر الحفر في هذا التركيب الذي سمي بعدئذ حقل البيضاء حتى بلغ عدد الآبار المنتجة في منتصف ١٩٦٣ اربعاً وعشرين بئراً معدل انتاجها الكلي نحو ١٩٠٠٠ برميل في اليوم . ومن مزايا هذا الحقل انه يقع على الطريق الذي يملكه خط انابيب اويزس الذي يصل عقدي امتياز ٥٩ و ٣٢ لذلك فقد لا تدعو الحاجة في المراحل الأولى الى انشاء

خط انابيب مستقل ومرفأً بحري خاص . والمفهوم ان اموزيس سوف تشرع بالانتاج والتصدير قبل نهاية سنة ١٩٦٣ وتبدي الشركة نشاطاً ملحوظاً في الاستطلاع والتطوير . ففي سنة ١٩٦٢ حفرت عشر آبار استطلاعية وعشر آبار تطويرية ، وكان مجموع ما تم حفره في تلك السنة ٩٠.٠٠٠ قدم . وقد تجاوز مجموع ما صرفته الشركة خلال عام ١٩٦٢ الثلاثة ملايين جنيه لبي .

شركة جلف .

منحت شركة جلف ثلاثة عقود امتياز في ليبيا في ٨ أبريل ١٩٥٧ مجموع مساحتها ٩٦,٢٦٦ كلو متراً مربعاً قلصت بعدئذ بالتخفيضات القانونية الى ٥٥,٠١٤ كلو متراً مربعاً . ومنحت عقد امتياز رابعاً (رقم ٧٩) في ٢٢ أغسطس ١٩٥٩ ولكنه ألغي بعدئذ . أكتشفت جلف ستة عشر تركيباً منتجاً في عقد الامتياز رقم ٦٦ وهي منبئة على مساحة واسعة . وبلغ مجموع الآبار المستجة التي تم حفرها حتى منتصف عام ١٩٦٣ احدى وعشرين بئراً معدل انتاجها الكلي ١٣,٥٨٥ برميلاً في اليوم . ويبدو ان الشركة أولت اهتماماً خاصاً للتركيب المرموز له بالحرفين (ف ف) حيث حقرت فيه سبع آبار كان أكثرها شحيح الانتاج .

شرعت جلف في تنفيذ برنامج فحوص يستهدف تقدير حجم اكتشافاتها المختلفة وأهميتها . وقد انتهت الفحوص في ٢١ ديسمبر ١٩٦٢ وتجري الآن دراسة النتائج . ونظراً لبعده هذه التركيب عن ساحل البحر (نحو ٢٤٠ كلو متراً) فلا بد من دراسة دقيقة للتجمعات البترولية في صحراء حمادة حيث تقع الآبار قبل البت نهائياً في استثمار الزيت .

شركة البترول الفرنسية .

منحت شركة كومباني دي بترول توتال (ليبيا) المتفرعة عن الشركة الفرنسية للبترول عقود الامتياز رقم ٢٣ و ٢٤ و ٤٩ و ٦١ . وكان أول اكتشاف للشركة بشراً في عقد الامتياز رقم ٤٩ تم حفرها في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٨ بانتاج معدله ١٥٠ برميلا في اليوم . وفي عقد الامتياز رقم ٢٣ المجاور للحدود التونسية عثرت الشركة على عدة تراكيب منتجة . ففي ١٩ يونيو ١٩٦١ عثر على الزيت في البئر رقم (٨ - ١) التي درت عند الفحص ١٩٣٢ برميلا في اليوم . وبعد حوالي أربعة أشهر أنجز حفر البئر رقم (٣ - ٥) التي بلغ معدل انتاجها ١١٨٧ برميلا في اليوم . ثم حفرت بئر ثالثة وهي (٤ - ٥) انتجت بمعدل ١٢٠٠ برميل في اليوم . وفي يوليو ١٩٦٢ عثر على زيت قليل في البئر (١ - ١) التي درت ٣٠٠ برميل في اليوم . وعثر مؤخراً على تركيب منتج جديد (ن) حيث انتجت البئر الأولى فيه ١١٤٠ برميلا في اليوم من عمق ٩٥٥٠ قدماً .

وفي عقد الامتياز رقم ٦١ عثرت الشركة على زيت في البئر رقم (ب - ١) التي انتجت بمعدل ١٠٩٣ برميلا في اليوم .

شركة شل .

تسيطر (ليبيا شل) في الوقت الحاضر على مساحة مجموعها ٤١,٩٥٢ كلومتراً مربعاً موزعة على تسعة عقود امتياز غير انها لم تدرك حتى الآن نجاحاً كبيراً في عملياتها الاستطلاعية . ففي عقد الامتياز رقم ٤١ الهادي لساحل برقة عثرت شل على بترول قليل في البئر ب - ١ التي أنجزت في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٠ حيث كان معدل الانتاج ١٥٠ برميلا في اليوم . ولم تعرف نتيجة البئر الثانية في هذا التركيب إلا ان البئر الثالثة

درت ٦٢ برميلا فقط في اليوم .

وفي عقد الامتياز رقم ٧٠ في ولاية طرابلس انجزت الشركة ثلاث آبار منتجة حتى منتصف ١٩٦٣ ولكن مجموع انتاجها الكلي لم يتعد ١١٨٢ برميلا في اليوم .

شركة كوري الايطالية

هذه الشركة فرع من شركة (اينى) الابطالية وقد منحت عقد الامتياز رقم ٨٢ الذي تبلغ مساحته ٣٠,٠٠٠ كلومتر مربع في ١٩ نوفمبر ١٩٥٩ . وقد اشترت في الفصل الثالث الى ان نموذج العقد المبرم مع هذه الشركة يختلف عن العقود الممنوعة حيث انه ينص على اشراك الحكومة الليبية ، اذا ما رغبت في المشاركة ، بثلاثين في المائة من رأسمال الشركة عند العثور على بترول بكميات تجارية . واذا اختارت الحكومة ممارسة هذا الحق فعليها دفع حصتها من المصروفات الاستطلاعية وغيرها المتكبدة منذ بداية العمليات في ليبيا .

لقد عثرت الشركة على البترول في تركيب واحد حيث انجزت في ٢٢ مايو حفر بشر منتجة في عمق سحيق بلغ ١١,١٠٠ قدم وكان معدل الانتاج اليومي ٣٤٥ برميلا فقط . وقد صرح متحدث باسم شركة (اينى) في ميلان لملدوب جريدة اسبوعية تصدر في بنغازي باللغة الانكليزية قائلاً ان شركه كوري سوف تستمر في الحفر في عقد الامتياز رقم ٨٢ بالرغم من ان العمليات لم تنخفض خلال السنتين الماضيتين عن نتيجة هامة .

لقد استخدمت شركة كوري خلال سنة ١٩٦٢ اربعة اجهزة حفر لحفر ٥٣,٢٨٩ قدماً واستخدمت ٦٤٤ شخصاً منهم ٥١١ من الليبيين

و ١٣٣ من الأجانب .

شركتا فلبس وليبيان اثلاتيك

دخلت شركة فلبس الصناعة البترولية في ليبيا متأخرة . فقد منحت في ٩ أبريل ١٩٦١ ثلاثة عقود امتياز تشغل مساحات سبق ان تخلت عنها شركات اخرى . وتبلغ المساحة الكلية لهذه العقود (وهي ٩٠ و ٩١ و ٩٢) ١٠٤٢٩١ كلو متراً مربعاً

ولم توفق هذه الشركة حتى منتصف عام ١٩٦٢ الى اكتشاف اكثر من تركيب واحد حاور على البترول وهو التركيب (أ) في عقد الامتياز رقم ٩٢ . وقد انجزت بشر الاكتشاف في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ ودرت عند الفحص ٢٢٨٥ برميلا في اليوم . ومن المزايا المهمة التي تفتقر بهذا الاكتشاف ان خط انابيب اويزس الذي يصل (٥٩) بـ (٣٢) يمر من خلال هذه المنطقة . واستمرت الشركة في العمليات السيزمبية (الزلزالية) في عقود الامتياز الأخرى .

اما شركة لبييان اثلاتيك فهي فرع من شركة التصفية (اثلاتيك رفاينري كومبني) وقد حصلت على اربعة عقود امتياز بحرية في يونيو ١٩٦٠ تبلغ مساحتها الكلية ٢٧٠٠٠٠ كلو متر مربع . وتم الاتفاق بعدئذ بين هذه الشركة وشركة فلبس على اشراك فلبس بحصة مشاعة بنسبة ٥٠ ٪ في هذه العقود (وهي ٨٦ - ٨٩) على ان تظل الأولى مسؤولة عن الادارة والتشغيل .

وقد استخدمت الشركة شركة امريكية هي (كلوبل مارين) لعمليات الحفر تحت الماء . وقد استوردت الشركة من كندا سفينة حفر كلفتها ١٤٥ مليون جنيه استرليني ، ووصلت السفينة ميناء طرابلس

في ١٦ أبريل ١٩٦٣ ثم توجهت الى عقد امتياز رقم ٨٧ حيث حفرت البئر الأولى . وجدير بالذكر ان جهاز الحفر المنصوب فوق السفينة يستطيع الحفر الى ١٥٠٠٠ قدم بكلفة ٤٠٠٠ جنيه في اليوم . ومن مشاكل الحفر في المنطقة البحرية في خليج سرت هبوب العواصف التي تثير امواجاً متلاطمة تعرقل سير العمليات احياناً . وقد ثار البحر مؤخراً ثورة قوية اضطرت الشركة بسببها الى استئجار طائفة عمودية (هلكوبتر) من انكلترا للمحافظة على الاتصال بين السفينة والساحل^(١).

هذا وقد بلغ عمق البئر الأولى حتى آخر يونيو ١٩٦٣ حوالي ٨٦٠٠ قدم والحفر مستمر .

شركة القرات

منحت هذه الشركة الألمانية عقد الامتياز رقم ٧٨ في يونيو ١٩٥٩ ، ثم اسهمت شركتان المانيتان اخريان هما (ديا) و (ونترشال) في هذا العقد ولكن شركة القرات ظلت ممثلة عنه . وقد عثرت الشركة على قليل من الزيت في اول ديسمبر ١٩٦١ في بئر اقتبعت ١٥٧ برميلا في اليوم ولم ترد اخبار اخرى عن هذه المنطقة .

٤ - الإنتاج والتصدير

تتولى ثلاث شركات في الوقت الحاضر تصدير البترول من ليبيا وهي : شركة اسو ستاندره واستو سرت ومجموعة اوبزس .

شرعت اسو بالاصدار المنتظم في ١٢ سبتمبر ١٩٦١ اي قبل بضعة اسابيع من حفل الافتتاح الذي اقيم في مرسى البريقة في ٢٥ اكتوبر ١٩٦١ . وقد بدأت الشركة بكيفية متواضعة اخذت تزداد سريعا ، فكان

(١) ساندي غيلي ، ٢٣ يونيو ١٩٦٣ ، ص ١

مجموع ما صدرته في الجزء المتبقي من عام ١٩٦١ حوالي خسة ملايين وربع المليون برميل شحنت في ٢٥ ناقلة زيت . اما في سنة ١٩٦٢ فقد بلغ مجموع ما صدرته الشركة نحواً من ٤٦ مليون برميل اي بمعدل ١٢٦,٠٠٠ برميل في اليوم . وصدرت الشركة في النصف الأول من عام ١٩٦٣ حوالي ٤١ مليون برميل بحيث تجاوز مجموع ما صدرته حتى ذلك التاريخ ٩٢ مليون برميل (نحو ١١,٨٥ مليون طن) .

اما شركة اسو سوت وشريكها فقد بدأت الإنتاج والتصدير في يناير ١٩٦٣ وكان معدل ما تصدره ٤٨,٠٠٠ برميل في اليوم .

وقد زاد الإنتاج زيادة كبيرة في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦٣ نظراً للشروع بتشغيل مشروع حقن المياه في حقل زلطن .

المجدول رقم (٦) الجهات المرسل إليها صادرات زيت بريقة في يناير - يونيو ١٩٦٣ .

الجهة المرسل إليها	النسبة	عدد الشحنات	الكمية بالبرميل
المملكة المتحدة	٤٣٪	٤٥	١٧,٦١٦,١٣٣
فرنسا	١٧٪	٢٢	٦,٩٠٢,٣٥٨
هولندا	١٠,٨٪	١٥	٤,٤٦٧,١٣٧
إيطاليا	٩٪	١٧	٣,٧٣٤,٤٤٨
بلجيكا	٨٪	١١	٣,٢٠٤,٥٤٣
ألمانيا	٧,٧٪	١٥	٣,١٨٢,٨٠٣
أقطار أخرى	٤,٥٪	١٣	١,٨٨٢,٤٧٤
	١٠٠,٠٪	١٣٨	٤٠,٩٩٥,٨٩٦

وتشحن نسبة كبيرة من زيت (برفقة) الى انكلترة ثم فرنسا وإيطاليا وهولندة وبلجيكا ، ويجد القارىء في الجدول رقم ٦ تفاصيل هذه الشحنات خلال النصف الأول من عام ١٩٦٣ .

أما شركة أويرس فقد باشرت بالانتاج والتصدير من حقل الضهرة في عقد الامتياز رقم ٣٢ في يونيو ١٩٦٢ . وقد أصدرت خلال ما تبقى من عام ١٩٦٢ حوالي ١٩,٥ مليون برميل أي ما يقرب من ٢,٥ مليون طن في ٩٣ ناقلة زيت . أما في النصف الأول من سنة ١٩٦٣ فقد أصدرت حوالي ٢١,٥ مليون برميل بحيث بلغ مجموع ما صدر حتى نهاية يونيو ١٩٦٣ حوالي ٤١ مليون برميل أي ما يقرب من ٥,٢١ مليون طن . وقد بدأ الانتاج والتصدير يزداد زيادة كبيرة بعد ان تم ربط عقد الامتياز رقم ٥٩ بخط أنابيب الضهرة - سدره . وترسل نسبة كبيرة من زيت أويرس الى المانيا . ففي النصف الأول من سنة ١٩٦٣ شحنت المجموعة ٣٩٪ من زيتها الى المانيا و ٢٤٪ الى إيطاليا و ١٨٪ الى فرنسا (مع العلم ان جزءاً كبيراً من الشحنات المرسلة الى فرنسا ترسل بعدئذ الى المانيا) و ١٦٪ الى الولايات المتحدة والباقي أي ٣٪ الى كل من هولندة وبلجيكا .

وسيدأ عدد من الشركات الأخرى قريباً بالتصدير . فشركة موبيل هيأت كل شيء لتصدير كمية محدودة من حقل الحفرة على سبيل التجربة ، وربما كان التصدير في حدود ٣٠,٠٠٠ برميل يومياً أي مليون طن سنوياً . وشركة أموزيس التي تستطيع اصدار ما لا يقل عن ٤٠,٠٠٠ برميل يومياً من حقل البيضاء في عقد الامتياز رقم ٤٧ سوف تبدأ بالانتاج عندما يتم ربط حقلها بخط أنابيب السباح - ضهرة الذي يصل عقده الامتياز ٥٩ بعقد الامتياز ٣٢ لشركة أويرس ماراً من حافة الحقل

المذكور . وقد صرح رئيس شركة تكساكو المالكة لنصف هذا الحقل في أبريل ١٩٦٣ ان حقل البيضاء سيأثر بالانتاج في أواخر عام ١٩٦٣ .

ومن المحتمل ان تشرع قريباً شركة استو سرت باستئثار حقل المبروك في عقد الامتياز رقم ١٧ عن طريق خط أنابيب قصير يربطه بخط أنابيب السدرة .

وقد تباشر شركة ب ب بتصدير ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم في سنة ١٩٦٥ فيما إذا تمت موافقة الحكومة الليبية على الشاء الميناء البترولي في طبرق أو أي نقطة ملائمة أخرى .

٥ - حقائق وأرقام :

تصرف شركات البترول مبالغ هائلة في ليبيا كل سنة . ففي سنة ١٩٦٢ بلغت مصروفات الشركات ٨٦,٤٥١,٦٦٤ جنيناً ليبيا ، وهي تنوي صرف مبلغ مماثل تقريباً في سنة ١٩٦٣ . وسيلبلغ مجموع مصروفات الشركات في ليبيا منذ بدء العمليات حتى نهاية عام ١٩٦٣ حوالي ٣٨٧ مليون جنيه أي ١٠٨٤ مليون دولار .

ويبلغ عدد الأشخاص المستخدمين في صناعة البترول سواء لدى الشركات الأصلية أو المقاولين المرتبطين بها حوالي ١٢,٦٠٠ شخص منهم ٩٠٠٠ ليبي و ٣٠٠٠ اجنبي والباقيون اجانب مقيمون في ليبيا اقامة دائمة .

وبلغت المصروفات المحلية لشركات البترول خلال عام ١٩٦٢ باستثناء الآلات والضرائب والمدفوعات التعاقدية الأخرى الى الحكومة حوالي

١٨ مليون جنيه .

وبلغ مجموع ما دفعت الشركات من رواتب واجور لمستخدميها وعملها الأجانب المستوردين والأجانب المقيمين خلال سنة ١٩٦٢ حوالي ٣,١ مليون جنيه مقابل نحو ١,٣ مليون جنيه دفعت للمستخدمين والعمال الليبيين .

وبلغت اقيام المشتريات المحلية خلال سنة ١٩٦٢ نحو ٢٧ مليون جنيه . واستوردت الشركات خلال نفس السنة ما قيمته حوالي ١٨,٥ مليون جنيه من السلع الرأسمالية وما قيمته حوالي ١٢,٤ مليون جنيه من السلع الأخرى .

وبلغ مجموع ما صرفته الشركات خارج ليبيا خلال نفس السنة ٢٢,١ مليون جنيه .

منحت الحكومة الليبية ٤٠ ترخيص استطلاع خلال عام ١٩٦٢ .

٦ - عرض مساحات جديدة

اوضحنا في موضع سابق ان القانون الليبي يقضي بأن يتخلى اصحاب عقود الامتياز عن ربع مساحة عقودهم بعد خمس سنوات من تاريخ حصولهم عليها . وقد شغرت نتيجة ذلك ٥٤ قطعة في انحاء مختلفة من ليبيا في سنة ١٩٦٢ ، اضافة الى وجود مساحات لم تعط في السابق . وقد قررت لجنة البترول في تلك السنة الاعلان عن المناطق الشاغرة وفقاً لاحكام المادة السابعة من القانون المعدل . وفي ٥ يوليو ١٩٦٢ نشرت اللجنة اعلاناً في الصحف المحلية وبعض الصحف والمجلات الأجنبية يتضمن المناطق التي يمكن تقديم طلبات للحصول على عقود

امتياز فيها . ثم نشرت اللجنة اعلاناً ثانياً في نفس وسائل النشر تدعو فيه الراغبين في الحصول على عقود امتياز في المناطق المعلن عنها سابقاً للتقدم بطلباتهم خلال فترة لا تتعدى ظهر يوم السبت المصادف ١٥ سبتمبر ١٩٦٢ . وقد طلب الى اصحاب الطلبات ارسال ممثل عنهم في الساعة الواحدة من بعد ظهر نفس اليوم المذكور ليشهد فتح الغلافات المختومة الحاوية على المروض . ولكن قبل يومين فقط من حلول الموعد المحدد لفتح الطلبات اصدرت لجنة البترول بياناً اذيع من محطة اذاعة ليبيا ونشر في صحفها تؤجل بقتضاه موعد فتح الطلبات الى اجل غير مسمى .

وفي ١٥ سبتمبر وهو الموعد النهائي الذي كان محدداً لفتح الطلبات تجمع ممثلو نحو عشرين شركة في مكاتب لجنة البترول في بنغازي وكان بعضهم يحمل مقلقات او حقائب يدوية . وقدلقى رئيس اللجنة خطاباً رحب فيه بممثلي الشركات واكد على رغبة الحكومة في تطبيق احكام القانون بعدالة ونزاهة . ثم اضاف الى ذلك قوله ان احسد الغلافات المختومة الحاوية على عروض الشركات قد فتح سهواً وهذا سبب كاف لفسخ المزايدة والشروع بها من جديد . ويقال ان بعض الشركات تقدمت بزيار اقصادية ومالية مغرية اضافة الى الشروط الدنيا المنصوص عليها في القانون . وكان اكثر التنافس منصفاً على القطع المجاورة للمناطق التي عثر فيها على حقول منتجة لا سيما القطع المتخلى عنها من عقد الامتياز رقم ٥٩ . ويقال ان الشركة الوطنية التي الفاها السيد مصطفى بن حليم مع جماعة من رفاقه ومصالح تعاونية اجنبية كانت متلقة للحصول على قطعة من الاراضي التي تخلت عنها اويلس من عقد الامتياز رقم ٥٩ . وما تجدر ملاحظته ان هذه الشركة التي احدثت مشاكل كثيرة في المحافل البترولية في ليبيا لا تملك رأس مال يكفي لأكثر من حفر بئر عميقة واحدة

غير ان ادارتها تتوقع بيع جزء من العقود التي قد تحصل عليها لتمويل العمليات في الجزء الذي تحتفظ به لنفسها او ربما اشتركت مع شركات اخرى على غرار ما فعلت شركة نلسن ينكر هنت مع ب ب . ان رأس المال المدفوع للشركة الوطنية هو نصف مليون جنيه لبي ، احتفظ بنسبة ٥١ ٪ . للمساهمين الليبيين وخصص ١٩ ٪ . منه الى جمعية تعاونية سويدية و ١٠,١٢٥ ٪ منه الى جمعية تعاونية امريكية و ١٠,١٢٥ ٪ الى شركة كيواني الامريكية والباقي لجهات اخرى .



الفصل الخامس

هيكल الاسعار ومشاكل التسويق

١ - طبيعة اسعار الزيت الخام

غالباً ما يتخذ النقاش حول اسعار الزيت الخام اتجاها عاطفياً تضيق في غمرته كثير من الحقائق البسيطة التي لها صلة في الموضوع . وقلة هم الكتاب الذين عالجوا قضايا الاسعار بموضوعية مجردة عن كل هوى . وتفسر هذه الظاهرة من ظواهر الضعف البشري بحملة عوامل ، اولها ان البترول مصدر حيوي للطاقة يمتد اثره الى حياة كل انسان تقريباً ، فهو جوهر حي لصناعة الغرب ومدنيته واساسي للنشاط التطويري في الشرق . فاذا كان الكاتب مواطناً احد الاقطار المصدرة للزيت الخام فهو يتجه بطبيعته الى التفكير على النحو الذي نختمه منظمة (اوبك) . فاذا جالت في ذهنه فكرة أو هبط عليه وحي يناقض ذلك الاتجاه فقد يضطر الى كبت ما في نفسه خشية ان تلتصق به عمة الانحراف او الذيلية او الدوران في فلك الاستعمار او ما شابه ذلك . فاذا كان مواطناً في قطر مستهلك للزيت تراه في الغالب يتبصر للدفاع عن مصالح القطر الذي هو جزء منه .

ومن العوامل التي تحول دون تدارس قضايا الأسعار في جو هادئ كوت هيكل اسعار الزيت الخام بأكمله شيئاً اصطناعياً لا يصلح لمعالجته على اساس علمي بحت ، كما ان المحاكيات الاقتصادية ذات فائدة محدودة في صناعة البترول . فاسعار الزيت اليوم لا تعكس اعتبارات الكلفة المدى الطويل ولا تعكس عوامل السوق المدى القصير ، لأنها تعتمد على العنوم على تقاليد تاريخية وعمليات المساومة بين الحكومات والشركات وحصيلة الضغوط السياسية من شتى الاتجاهات واعتبارات الامان وتنويع المصادر وما الى ذلك . وربما مدت النظريات الاقتصادية بعض الفجوات هنا وهناك حينما تظهر ثغرة لا يمكن ردمها بدونها .

ويعتقد بعض الكتاب انه لو اطلقت المنافسة من عقاها وسلطت على الأسعار بكامل قوتها ^(١) لأدى ذلك في ظروف العرض الراهنة اليوم الى انهيار هيكل الأسعار فوراً وإلى نشوء حالة من الفوضى تشبه ما حصل في أمريكا عند اكتشاف حقول تكساس الشرقية الغنية بالبترول حيث بيع الزيت الخام بعشرة سنتات للبرميل . وعندها تنخفض الاسعار الى حضيض لا يكاد يصدق بما يعود بابلغ الأضرار على جميع الفرقاء المعنيين ، اي الشركات والاقطار المنتجة والاقطار المستهلكة على السواء . ومن الأسباب التي تجعل المنافسة غير المقيدة مربكة لصناعة البترول ما يلي:

١ - ان مرونة الطب على أكثر منتجات الزيت واطنة جداً في المدى القصير . وبعبارة أخرى ان الطلب لا يستجيب بقوة الى حافز السعر :

(١) الحالة التنافسية المقصودة هنا هي حالة يكون فيها الباعة احراراً وراغبين في بيع ما تسمح به طاقتهم الانتاجية بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق دون ان يقف في وجههم اي ضغط سياسي او وازع قانوني . ان هذه حالة غير واقعية طبعاً في عالم اليوم .

فصاحب السيارة مثلاً لا يحتمل ان يقطع مسافات اطول بمجرد كون سعر الوقود قد هبط شيئاً او سنتين . فوجود هذا النموذج من المرونة من الواضح انه لا يد للتخلص من العرض الفائض وشغل طاقة الإنتاج بكاملها في سوق تنافسية حرة من هبوط الأسعار الى مستويات واطئة جداً . ومن رأي احد خبراء الزيت انه « للتوصل الى توازن بين العرض والطلب في المدى القصير عن طريق جهاز الأسعار لا مناص من تدهور أسعار الزيت الى مستوى يستحيل تصوره - مستوى اوطأ من كلفة التشغيل لجميع حقول الزيت ما عدا بعض المصادر الفنية وهي قليلة جداً » .

٢- وحتى لو كانت مرونة الطلب على منتجات الزيت اعتيادية ، ولتكن مساوية للوحدة ، فان التحكم بأسعار الزيت الحام زيادة او نقصاناً قد لا يأتي بالنتائج المطلوبة لأن اي تغيير يطرأ على أسعار الزيت الحام لا يمكن ان ينعكس بنفس النسبة في أسعار المنتجات ، لأن أسعار منتجات الزيت ، لا سيما الغازولين ، مثقلة بالضرائب الباهظة وبتكاليف النقل والتصفية والتسويق بحيث لا يؤلف عنصر الزيت الحام الا جزءاً يسيراً من تلك الأسعار . وتقول منظمة (اوبيك) في احدي مذكراتها الايضاحية ان معدل الأسعار التي يدفعها المستهلك الأخير للمنتجات البترولية النهائية في المملكة المتحدة يعادل ١٤,٢٠ دولاراً للبرميل . وحيث ان سعر الزيت الحام لا يزيد كثيراً عن عشر هذا السعر لذلك فليس من العسير ان ندرك ان موازنة العرض والطلب لا يمكن ان تتم عن طريق فكيف أسعار الزيت الحام .

٣- وهناك عامل آخر ذو صلة بالموضوع ، وهو التركيب الرأسمالي

لصناعة الزيت . فهذه الصناعة تستخدم نسبة عالية من رأس المال ، لذلك فالكلف الثابتة تؤلف نسبة كبيرة من مجموع الكلف . وهذا يعني ان الزيادة في الإنتاج تظل اقتصادية ما دامت تؤمن الوفاء بالكلف المتغيرة ، وهذه قد لا تتجاوز بضعة سنتات للبرميل في الشرق الأوسط . لذلك فالمنافسة الحرة يمكن ان تؤدي الى عواقب خطيرة في ظل الطاقة الفائضة المتيسرة الآن ، وذلك لأن وازع الكلفة لا يصحح الموقف الا في مرحلة متأخرة بعد ان يكون معظم الضرر قد وقع فعلاً .

لقد سبق ان اشرنا الى ان اسعار الزيت الخام تمكس تقليداً تاريخياً . وفي الاسطر القليلة التالية ستوضح بإيجاز طبيعة ذلك التقليد .

كانت الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية اكبر منتج ومستهلك ومصدر للزيت في العالم . ولم يكن إنتاج الشرق الأوسط يمثل سوى خمسة او ستة في المائة من إنتاج الولايات المتحدة . ومن جهة اخرى فان المصالح البترولية التي تهيمن على مصادر الزيت في الشرق الأوسط هي ذاتها تتحكم بأوفى قسط من صناعة البترول في الولايات المتحدة . ففي ظروف كهذه لا يصعب على الموه ان يتوقع بروز قاعدة للأسعار في الشرق الأوسط من شأنها عدم الاضرار بالأسعار الدارجة في الولايات المتحدة ولا يقيم الاستثمارات البترولية فيها وقد برزت فعلاً قاعدة « الخليج زائداً » . وتعني هذه القاعدة ان سعر الزيت الخام حينما وجد - باستثناء حالات لا وزن لها - مساوٍ لسعر زيت مماثل في الولايات المتحدة زائداً اجور الشحن الوهمية من خليج المكسيك الى تلك النقطة . ولكن خلال الحرب الأخيرة امتنع بعض كبار المشترين من دفع مثل هذا السعر الباهظ . وعندما برزت قاعدة اسعار جديدة لزيت الشرق الأوسط وهي « الخليج العربي زائداً » ، التي تعني ان زيت

الشرق الأوسط أصبح على صعيد واحد مع زيت الولايات المتحدة في مواضع التصدير أي ان اسعار الزيوت على ظهر الباخرة في شق الموانئ باتت متساوية اذا كانت مماثلة في نوعيتها وكثافتها .

وبعد انتهاء الحرب تعرضت هذه القاعدة الأخيرة للتآكل أيضاً . و أخيراً أصبحت الرابطة بين اسعار زيت الشرق الأوسط واسعار زيت الولايات المتحدة هزيلة الى حد لم يعد في الامكان تبينها ولولا الضغط السياسي لانقطعت تماماً .

وهناك عامل آخر في تسعير الزيت الخام وهو مبدأ الاسعار السائدة الذي جاءت به شركة سوكوني موبل لأول مرة في الشرق الأوسط في سنة ١٩٥٠ . وفي فترة قصيرة امتدت قاعدة الاسعار السائدة الى جميع الشركات الأخرى العاملة في المنطقة وأصبحت ميزة دائمة علقّت باكثر عقود امتياز البترول . ويتضمن القانون الليبي بشكله المعدل تمييزاً كاملاً للسعر السائد على غرار ما هو موجود في اتفاقية شركة النفط العراقية الممدلة في سنة ١٩٥٢ . اما قانون ١٩٥٥ فقد اهل موضوع الاسعار كلية عند بحث الأسس التي يجري بمقتضاها اقتسام الأرباح بين الحكومة والشركات ولم يتعرض للأسعار الا عند بحث تقييم زيت الأثارة . والمفهوم عموماً ان قانون ١٩٥٥ قد اعتمد الاسعار المتحققة فعلاً اساساً لحساب مناصفة الأرباح .

٢ - السعر الذي اعلنته شركة اسو

اعلنت شركة اسو انترناشينال في اغسطس ١٩٦١ قبيل البدء بالأصدار المنتظم سعراً مائداً قدره ٢,٢١ دولاراً للبرميل من زيت زلطن من كثافة ٣٩ - ٣٩,٩ درجة بقياس المعهد الأمريكي ، على ظهر الناقل في ميناء مرسى البريقة . ولم تكن الشركة ملزمة قانوناً

بإعلان سعر سائد . ولعلها اخذت بنظر الاعتبار الوقع السيئ الذي قد يحدثه الإعلان عن سعر لا يبدو سخياً . ومع ذلك فقد اعتادت الشركة ان تعلن عن سعر سائد لأي زيت جديد يصبح تحت تصرفها بصرف النظر عما اذا كان القانون النافذ يوجب عليها ذلك او لا يوجب . ولم تكن الشركة غافلة ، بطبيعة الحال ، عن حقيقة كون الأسعار السائدة قد فقدت كثيراً من فائدتها الأصلية كقياس لقيم الزيوت الخام ، ولكنها ربما افترضت ان وجود طاقة انتاج فائضة مرسلة عبارة وان الطلب سيلحق قريباً بالعرض بحيث لا تدعو الحاجة الى منع خصوم .

كيف توصلت شركة اسو الى الرقم ٢٠٢١ دولاراً للبرميل ؟ يستدل من المعلومات المتوفرة من مصادر مختلفة ان الشركة لم تكشف بحجاب السعر عن طريق اخذ معدلات او اجراء عمليات حسابية اخرى ، بل انها قامت - قبل اعلان السعر - بتحليل البترول الخام وفحصه في معامل تكرير صغيرة للتعرف على مزاياه وصفاته التقريبية بالنسبة لعملية التصفية . وقد قررت الشركة ان تعلن سعراً سائداً لزيت زلطن يمسك ، كما تقول ، علاقته الصحيحة بالأسعار السائدة للزيوت الأخرى التي ينبغي ان ينافسها على منفذ في السوق .

وقد اعترفت الشركة بالمزية الموقعية لزيت زلطن وابتدت استعداداً لأخذها بنظر الاعتبار . اما بخصوص نوعية الزيت فلم تبد الشركة استعداداً لأخذه في الحسبان ، فقد وجدت اسو خفة الزيت سيئة لا مزية نظراً لأن نموذج الطلب على المنتجات في اوروبا في الوقت الحاضر يحايي الزيوت الثقيلة التي تدر نسبة واطنة من الغازولين ونسبة مرتفعة من زيت الوقود . ولكن من مزايا خام زلطن احتوائه على نسبة واطنة جداً من الكبريت بحيث يمكن مزجه مع زيوت الشرق الأوسط الحاوية على نسب مرتفعة من الكبريت لفرض الحصول على زيت

وقود ذي مواصفات ممتازة . ومقابل هذه المزية او الحسنة تضع اسو سبئة في خام زلطن وهي احتوائه على نسبة عالية من الشمع بحيث يستحيل امرار زيت الوقود المنتج من الزيت الليبي داخل خطوط الأنابيب في اوربا ما لم 'يذاب' بالحرارة .

بعد اخذ هذه العوامل بنظر الاعتبار تشرع الشركة في حساب قيمة زيت زلطن الختام بأخذ معدل الأسعار السائدة على ظهر السفينة للزيت السعودي من كثافة ٣٤ درجة والزيت الإيراني من كثافة ٣٤ درجة والزيت العراقي من كثافة ٣٦ درجة في موافي الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط . وقد اخذت اسعار مـوافي البحر الأبيض المتوسط بنظر الاعتبار ، تحت الاحتجاج ، ، حيث انها حسب رأي الشركة لم تعد تمثل قيمة واقعية لأنها تستند الى اجور شحن قديمة . ولم يؤخذ زيت قطر بنظر الاعتبار لأن الأقبال عليه قليل مع ان ادخاله في الحساب كان يرفع المعدل الى ٢,٢٣ دولاراً . ولكن مقابل ذلك اسقطت الشركة من الحساب زيت الكويت لأن فيه قدرة على تكييف نوعيته . ولو اخذ هذا الزيت بنظر الاعتبار لسيط المعدل الى ٢,١٨ دولاراً للبرميل . وفي الجدول رقم ٧ طريقة الحساب التي اعتمدتها اسو .

٣ - رد الفعل لدى الحكومة

ظهر اول رد فعل للحكومة الليبية على شكل بيان من لجنة البترول وزعه على الصحف المحلية رئيس اللجنة آنذاك الحاج محمد الصفياط ووضح فيه رفض اللجنة للسعر المعلن من قبل اسو وقده ٢,٢١ دولاراً للبرميل . ثم اعقب ذلك سلسلة مباحثات بين شركة اسو ولجنة البترول وخبرائها . وخلال تلك المباحثات تقدمت الشركة بطريقة الحساب الميينة اعلاه . ومع ذلك فبالنظر لعدم ورود تأييد رسمي من الشركة للسعر السائد الذي

الجدول رقم ٧ طريقة حساب السعر المائد لشركة اسو

السعر المائد (قوب)	الزيت السعودي ٢٠٢٤		الزيت الإيراني ٢٠٢٤	الزيت العراقي ٢٠٢٦	
	واحد	واحد			
السعر المائد (قوب)					
بالدولار للبرميل	٢٠١٧	١٠٨٠	١٠٧٣	٢٠٢١	
اجرة الشحن لروتردام	٠,٢٦	٠,٥٨	٠,٦٩	٠,٢٦	
السعر واصل روتردام	٢٠٤٣	٢,٣٨	٢,٤٢	٢,٤٧	
اجرة الشحن من مرسى					
البريقة الى روتردام	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	
السعر (قوب) مرسى					
البريقة	٢,٢١	٢,١٦	٢,٢٠	٢,٢٥	

أعلنت عنه فقد وجدت اللجنة ان لا فائدة من اتخاذ اي خطوة اخرى في ذلك الوقت لحل الاشكال . وعندما تقدمت الشركة بحساب الأثوة عن الربع المنتهي في ٣٠ سبتمبر ١٩٦١ توفر الدليل المصادي بخصوص السعر الذي اختارته استو لزيت زلطن ، لذلك بادرت اللجنة خلال مدة قصيرة الى الاعتراض على السعر وطلبت من شركة استو إعادة النظر فيه على ضوء احكام الفقرة (٢ ب) من البند السابع من الملحق الثاني لقانون البترول لعدم وجود سعر سوق تماقسي حر في الموانئ الليبية يسمح بالرجوع الى الفقرة (١٢) من ذلك البند . فردت الشركة بما خلاصته انها معقنة من كون سعرها المعلن سعراً مناسباً وانه مطابق للتعريف الوارد في الفقرة (١٢) من البند السابع وان لا ضرورة للرجوع الى الفقرة (٢ ب) من ذلك البند .

ويبدو ان الجميع التي استندت اليها الحكومة في رفض سعر استو هي ما يلي :

١ - بالرغم من ان الكثافة فقدت كثيراً من اهميتها نظراً لتبدل نموج الطلب على منتجات الزيت في اوروبا الا ان مبدأ تعديل الأسعار على اساس الكثافة ما زال مبدأ محترماً في الشرق الاوسط . فاذا كانت فروق السعر باختلاف الكثافة قد أصبحت قديمة وانها تحجب الواقع التجاري فعمل الشركات ان تبدأ اولاً بتفسير هذا النظام في الأقطار الأخرى وان لا تتخذ من ليبيا حقلاً للتجارب .

٢ - ان قاعدة الكثافة معمول بها في الشرق الاوسط رغم الاختلاف الكبير في نوعية الزيوت . فزيت قطر الأعلى كثافة من زلطن والحاي على ٣٥٪ من الفارولين لا يزال يستفيد من فرق الكثافة استفادة كاملة .

٣ - لا مبرر لاهمال الميزة التي يمتاز بها زيت زلطن وهي احتواؤه على نسبة واطئة جداً من الكبريت بحجة ان اجهزة الكبريت قائمة في المصافي الاوربية ، بل لا بد من اخذ هذه الميزة المحبة بنظر الاعتبار .

ولا يغرب عن البال ان الأسعار السائدة لا تقرر وحدها بمقتضى القانون الليبي دخل صاحب عقد الامتياز الخاضع للضريبة . لأن هذه الاسعار خاضعة لخصوم ضمن حدود عادلة ومعقولة . والواقع ان الاسعار المتحققة فعلاً هي الممول عليها في ليبيا في الوقت الحاضر ، فقد تعلن الشركة سعراً سائداً قدره ٢,٣٢ دولاراً ثم تمنح خصماً بنسبة ١٠٪ ، وهذا اسوأ من اعلان سعر سائد قدر ٢,٢١ دولاراً فقط وعدم منح اي خصم منه . وقد فهم المؤلف من استو انها باعت نحو ٩٣٪ من انتاجها حتى نهاية ١٩٦٢ الى الشركات المترابطة معها بالسعر السائد دون خصم ولكن ليس هناك ما يضمن ارسال الانتاج الموسع لسنة ١٩٦٣ كله الى منافذ تسويق مترابطة . وهناك اكثر من دليل على ان الشركة تسعى جادة الى عقد صفقات مع اطراف مستقلة لتصرف جزء هام من انتاجها في ليبيا . فقد قيل مثلاً ان الشركة عرضت على ارغواي بيعها ٦٣٠,٠٠٠ برميل من زيت بريقة الحام (ابدل اسم زيت زلطن الى زيت بريقة ليشمل انتاج حقول الراقوية) بسعر ١,٨٠ دولاراً للبرميل الواحد . فإذا استمر بيع الزيت الليبي بخصم كبير يؤثر على دخل الحكومة للبرميل فقد يتمم جو العلاقات الودية السائد في الوقت الحاضر بين الحكومة والشركة . وسوف نعرض في القسم الأخير من هذا الفصل الى النواحي القانونية من هذه المشكلة .

٤ - سياسة تسعير مجموعة اويزس وترقيباتها التسويقية .

المنتج الثاني للزيت الحام في ليبيا مجموعة اويزس التي تضم كلاً من شركة بترول ماراثون وشركة بترول كوتنتناتل وشركة بترول اميرادا . لقد شرعت هذه المجموعة بإصدار زيت الضهرة من ميناء السدرة في

يونيو ١٩٦٢ . ولم تعلن الشركات المعنية عن سعر سائد حيث انها لم تكن ملزمة قانوناً بإعلان سعر سائد كما قلنا سابقاً . وظلت لجنة البترول في ظلام من الأسعار التي تنوي كل شركة من المجموعة بيع حصتها من الزيت بها . وبما زاد في حيرة اللجنة ظهور أخبار متناقضة في الصحافة البترولية عن هذا الموضوع . وعندما تقدمت الشركات بحساب الأثارة كل على حده اطلعت اللجنة اطلاقاً جزئياً على برنامج التسمير الذي تنوي المجموعة السير عليه ، حيث ظهر ان الشركات استخدمت نفس السعر السائد المعلن عنه من قبل شركة استو وهو ٢٥٢١ دولاراً في حساب قيمة الأثارة المستحقة . ولكن سعر الأثارة شيء والسعر الذي تحسب على اساسه حصة الحكومة من الأرباح شيء آخر ، وبما ان المبالغ المدفوعة بصفة أثارة تؤلف جزءاً من دخل الحكومة الكلي فليس هناك في الواقع فرق كبير - باستثناء السنة الأولى - بين ان تحسب قيمة الأثارة على أساس ٢٥٢١ دولاراً أو ٣٥٢١ دولاراً للبرميل ^(١) .

ومع ذلك فقد اعترضت لجنة البترول حسب الأصول على السعر الذي اتخذته مجموعة اويزس اساساً لحساب الأثارة . فاجابت الشركات ، على غرار ما اجابت به شركة استو ، بأن لا لزوم للرجوع الى الفقرة

١ . الفائدة الوحيدة من الحصول على اثارة أعلى تنشأ من كون قيم الأثارة واجبة الدفع على أساس ربيع سنوي بينما الضرائب المستحقة تدفع بعد أربعة أشهر من انتهاء السنة المختصة . فاذا قيمت الأثارة بقيمة أعلى فان ذلك يؤدي الى وضع مبالغ اضافية في أيدي لجنة البترول ما كانت لتتعلق الا بعد أشهر طويلة . أما من ناحية الشركات فان دفع أثارة أعلى يضر بمصالحها لسببين : أولهما خسارة الفائدة المترتبة على دفع مبالغ الى الحكومة قبل ميعاد استحقاق الضرائب بفترة طويلة . والسبب الثاني ان كل زيادة في مبالغ الأثارة تقلل بنفس المقدار من الإعفاء الضريبي الذي تتمتع به الشركات في بلادها بالنسبة للضرائب الأجنبية التي تدفعها حيث ان الأثارة لا يجوز اعتبارها بمثابة ضريبة أجنبية تخفف من العبء الضريبي في البلد الذي تنتمي اليه الشركة الأم .

(٢ ب) من البند السابع لأن الفقرة (١٢) هي التي تحكم الموضوع . ولم ينته الخلاف حتى الآن الى نتيجة .

وجدير بالملاحظة ان هناك فرقين اساسيين على الأقل بين شركتي اسو واويزس بخصوص الاسعار . الفرق الاول ان شركة اسو قبلت بالتعديلات الجديدة في القانون لذلك باث حريتها مقيدة في منح الخصوم باحكام المادة (١٥) من اللائحة البترولية رقم ٦ التي سيأتي شرحها في آخر هذا الفصل . اما مجموعة اويزس باستثناء ماراثون التي عدلت مؤخراً فهي تتمتع بحرية غير مقيدة في منح الخصوم ^(١) .

الفرق الثاني هو ان شركة اسو تتمتع بكيان تسويقي مستقر في اوربا وتطبيع ان ترسل زيتها الليبي الى معامل التكرير المترابطة معها والمنشأة في كل مكان من اوربا تقريباً بالسعر السائد الرسمي ، بينما مجموعة اويزس وافد جديد على اسواق اوربا وعليها ان تدفع ثناً مرهقاً لضمان موطنه قدم لها في سوق تنافسية تتبارى الشركات على الاسهام بنصيب منها . وقد ادى ذلك الى بيع زيت الضهرة بأسعار واطنة جداً حيرت اشد الناس تشاؤماً في مدى انخفاضها .

وتشمل ترتيبات مجموعة اويزس الحالية لتصرف البترول الليبي ما يأتي :

شركة اميرادا : وقعت الشركة على عقد طويل الأمد مع شركة

(١) علنا والكتاب مائل للطبع ان شركة اميرادا وكوتدينتال وافقتا في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٣ على تعديل عقود امتيازاتهما بمقتضى نصوص الرسومين الملكتين .

كونتفنتال تعتمد بمقتضاه الأخيرة ببيع جميع حصة شركة اميرادا من بترول عقد الأمتياز رقم ٣٢ . ولم تعرف تفاصيل الاتفاق الذي تم بهذا الصدد وكان يوسع لجنة البترول بل من واجبها ان تطلب نسخة من العقد .

وجرت مؤخرأ مفاوضات بين شركة اميرادا وشركة شل تستهدف عقد اتفاق تسويقي بينها على اساس نصريف الشركة الأخيرة حصة اميرادا من زيت عقد الأمتياز رقم ٥٩ . وقد اذاعت شركة اميرادا في اوائل فبراير ١٩٦٣ بياناً جاء فيه ان تقدماً كبيراً حصل في المفاوضات وان جهوداً تبذل لحل عدد من المشاكل قبل التوصل الى اي نتيجة حاسمة ^(١) . والمعروف ان هذه الاتفاقية تشمل كميات ضخمة من الزيت الخام وتمتد الى اجل طويل ، ومن واجب الحكومة مطالبة الشركة بنسخة منها اضافة الى تتبع مراحلها خطوة خطوة .

شركة هاراثون

كان على هذه الشركة ان تبيع ثلث الانتاج من حقل الضهرة البالغ اكثر من ستة ملايين برميل في سنة ١٩٦٢ . واول خطوة خطتها الشركة فيها يبدو لتأمين منافذ لزيته في اوربا هي اتفاقية المصفاة الاسبانية . وتقضي هذه الاتفاقية بانشاء مصفاة في مدينة لاكورونا في شمال غربي اسبانيا ذات سعة ٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم . ثم زيدت السعة الانتاجية للمصفاة الى ٤٠٠٠٠٠ برميل في اليوم ^(٢) . وينتظر بدء المصفاة بالعمل خلال الربع الاول من عام ١٩٦٤ .

(١) جريدة ساندي غيلي ، فبراير ١٩٦٣ ، ص ١٢ .

(٢) نشرة بلات المؤرخة ٢٧ مايو ١٩٦٣ ، ص ٦ .

وبموجب هذه الاتفاقية تتعهد الشركة بتجهيز الزيت الخام في ميناء
السدرة وتولى شريكها الأسبانية (بترولير) بنقل الزيت وتقريره في
لاكوروتا بوسائلها الخاصة .

ان اتفاقية ماراثون مع الجهة الأسبانية تعطي صورة واضحة للمدى
الذي تذهب اليه الشركات المستقلة سعياً وراء الحصول على منافذ لتصريف
زيتها الخام . فقد تعهدت الشركة حتماً أو ردت الصحافة البترولية بتجهيز
المصفاة بالزيت الليبي على ظهر السفينة في ميناء السدرة بسعر أوطأ من
السعر السائد للزيت السعودي في رأس تنورة وبذلك تكون الشركة قد
تنازلت للجانب الأسباني عن كامل المزية الموقعية التي يتمتع بها خليج
سرت بالنسبة للخليج العربي ^(١) . وتنص الاتفاقية أيضاً على اسهام شركة
ماراثون بنسبة ٨٤٪ من الكلفة الكلية للمصفاة على ان تقدم الشركة ٥٢٪
هبة خالصة الى الحكومة الأسبانية اضافة الى ٤٪ أخرى تقدم هبة الى
شركة (ابريكا دي بتروليرس) الأسبانية . وتظهر ذلك تمنح ماراثون
حق تجهيز المصفاة بمشرة ملايين طن من الزيت الخام الليبي خلال السنوات
العشر الأولى اضافة الى مشاركتها بنسبة ٢٨٪ من رأسمال المصفاة .

الخطوة الكبرى الثانية التي اتخذتها الشركة في سبيل تسويق زيتها
الليبي كانت في ألمانيا ، فقد اتفقت مع شركة وفترثال الألمانية على
انشاء مصفاة ذات سعة ٤٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم في مدينة مانهايم في ألمانيا
الغربية . وتمتلك ماراثون ٤٠٪ من رأسمال هذه المصفاة التي ستبدأ في
العمل في أواسط عام ١٩٦٤ ، وجرى الاتفاق على ان تزود بالزيت
الخام الليبي الذي يحتمل ان يستورد عن طريق انبوب فرعي يربط بخط
انابيب لايفرا - كارلزروه .

(١) ونده جيلونكي ، اخبار البترول الأسبوعية ٢٨٠ مايو ١٩٦٢ ص ٥٥ .

وعقدت الشركة صفقة تجارية مع شركة المانية تمتلكها مشتركتاً شركتا ووترشال (بنسبة ٦٥ ٪) والفرات (بنسبة ٣٥ ٪) على ان تجهز ماراتون ٨٠٠,٠٠٠ طن من الزيت الليبي الى المانيا الغربية . فإذا ثبتت صلاحية زيت الضهرة فسوف تؤخذ كميات أخرى منه .

لقد انشأت شركة ماراتون مؤخراً فرعاً لها في ايطاليا يتولى رعاية مصالحها في السوق الإيطالية . ولم تدخل هذه الشركة حتى الآن فيما يظهر بالتزامات تعاقدية حاسمة .

ويؤخذ من التقرير السنوي الذي أصدرته الشركة عن نشاطها في سنة ١٩٦٢ ان الشركة تتوقع تكرير ٥٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم في مصافيها الخاصة في أوروبا في مستهل عام ١٩٦٤^{١١} .

شركة كونتيننتال

تولت هذه الشركة مسئولية تصريف ثلثي إنتاج المجموعة من عقد الامتياز رقم ٣٢ . وقد استطاعت خلال الفترة الواقعة ما بين يونيو وديسمبر ١٩٦٢ من تصريف أكثر من ١٣ مليون برميل من هذا الزيت الخام . لقد ابدت الشركة نشاطاً ملحوظاً في بناء شبكة تسويق في أوروبا وهي تسير حثيثاً نحو صيرورتها شركة متكاملة كبرى .

شرعت الشركة في البحث عن منافذ في أوروبا منذ عام ١٩٦٠ . ففي يوليو ١٩٦٠ اشترت الشركة شبكة توزيع (سوي) المؤلفة من ٤٥٠ محطة توزيع في المانيا الغربية والنمسا . وعقدت الشركة اتفاقية تجهيز طويلة الأمد مع شركة تكرير المانية

(١) النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط ، ٢٧ مارس ١٩٦٣ .

هي شركة دويش اردول (ديا) ، وقد ارسلت كونتيننتال شحنة اولى زيتها ١٨٠.٠٠٠ طن الى الشركة الألمانية في يوليو ١٩٦٢ لتكريرها في مصفاة (هايد) التي تقرر توسيع طاقتها الانتاجية من ٣٢.٠٠٠ الى ٦٠.٠٠٠ برميل في اليوم ^(١) والمعتقد ان هذه الشحنة تؤلف جزءاً من صفقة تشمل ٢٠.٠٠٠ برميل في اليوم .

واشرت الشركة شركة بلجيكية تتعاطى توزيع منتجات الزيت بأسعار مخفضة ، وهي شركة (سكا) التي تمتلك ٧٠ محطة توزيع فسي بلجيكا مع احتمال الامتداد الى لوكسمبرغ ^(٢) .

واستطاعت الشركة من الحصول على موطنىء قدم في ثاني قطر في العالم من حيث استهلاك البترول وهو بريطانيا ، حيث اشترت شركة جت بتروليوم التي تتعاطى التوزيع بأسعار مخفضة ولديها ٤٠٠ محطة توزيع . ورمي الشركة الى تطوير هذا المنفذ الثمين الى اقصى حد ممكن . وقد بلغ عدد محطات التوزيع بالمفرد في نهاية سنة ١٩٦٢ ٥٠٧ ، وشيد مرفأ جديد في كارديف لفرض توسيع النشاط التسويقي لشركة جت وايصاله الى ويلز وغربي انكلترا وفي سنة ١٩٦٣ انشأت الشركة مرفأين آخرين على نهري التاميس والمرزى وباشرت في تشغيلهما .

وتمتلك كونتيننتال حصة بنسبة ٢٠٪ في المصفاة الجديدة في كارلرزروه في المانيا الغربية ، وهي مصفاة ذات سعة ٤٠.٠٠٠ برميل في اليوم ونم التعاقد على تكرير الزيت الليبي في هذه المصفاة بموجب عقد طويل الأجل . ويؤخذ مما قاله رئيس الشركة انها بدأت في مارس ١٩٦٣ بشحن زيت الضهرة الى كارلرزروه .

١ - نشرة بلات ٢٧٠ يوليو ١٩٦٢ .

٢ - مؤسسة اخبار الزيت الالمانية « اودول الفورماسيون دينست » ١٥٠ يونيو

١٩٦٢ ونشرة بلات المؤرخة ٧ مايو ١٩٦٢ .

وتناقلت الصحف نبأ اقدام الشركة على بناء مصفاة ذات سعة ٩٠,٠٠٠ برميل في اليوم في ميلان في شمال ايطاليا لتكرير الزيت الليبي المزود بخط انابيب من ميناء جنوة .

وعقدت الشركة عدة اتفاقيات تكرير مع اصحاب المصافي الايطالية لتكرير الزيت الليبي ومن ثم توزيع المنتجات على محطات التوزيع التي سبق شراؤها في اوربا . ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية عقدت مع مصفاة في صقلية .

ولعل الشركة تدرس امكانية شحن الزيت الليبي الى مصفاة جديدة في بناما تمثل ٥٠ ٪ من رأسمالها . وقد بوشر في تشييد تلك المصفاة في فبراير ١٩٦٢ . وربما شغفت الشركة كذلك مقداراً من زيتها الى الولايات المتحدة على حساب حصتها المقررة من الزيت الخام .

وانشأت الشركة فرعاً لها يتولى قضايا الشحن وتحاول ان تضع تحت تصرفه اسطولاً حديثاً من ناقلات البترول .

وتأمل الشركة بنتيجة هذه الجهود ان تضمن لنفسها مركزاً قوياً في اسواق اوربا يتناسب مع الطاقة الانتاجية الموسعة التي اصبحت ميسورة لها الآن من عقد الامتياز رقم ٥٩ .

٥ - المستوى الدارج للخصوم ومصروفات التسويق

يوجب الوضع القانوني في ليبيا الذي سُدَّ شرح تفاصيله بعدئذ على السلطة المسئولة عن شئون البترول جمع كل ما يمكن جمعه من معلومات تتعلق بالخصوم التي تمنح في الوقت الحاضر في شتى الاسواق وكذلك المعلومات المتعلقة باجور الشحن النافذة لأجل الحكم على عدالة الخصوم الممنوحة واعتدالها . ومن سوء الحظ لم تخطط الجهة المختصة اي خطوة في هذا

الانحسار ، بل على النقيض من ذلك اقدمت لجنة البترول الملقاة في اللحظات الأخيرة من حياتها على إلغاء الشعبة الاقتصادية من تشكيلاتها معتبرة فيما يظهر ان مثل هذه الشعبة عديمة الفائدة .

ليس من السهل التأكد من مستوى الخصوم الدارج في الاسواق بالنسبة لمبيعات الشركات الى عملاء مستقلين لأن مثل هذه المعلومات لا تنشر عادة كما انها لا توضع تحت تصرف من يطلبها . غير ان بعض المعلومات تصل الى الصحافة من وقت لآخر ويستطيع المتتبع ان يجمع نماذج من الخصوم الممنوحة للرجوع اليها في المستقبل عند الحاجة .

ويقول مشول في إحدى الشركات ان القاعدة العامة التقريبية التي تنطبق على زيوت الخليج العربي الخام الخفيفة بالنسبة للصفقات التي تعقد مع عملاء غير مرتبطين ، اي مستقلين ، هي كما يلي : ٥٠ سنتاً للبرميل من السعر السائد لما يشحن الى أمريكا اللاتينية و ٤٠ سنتاً لما يشحن لأوروبا و ٣٠ سنتاً لما يشحن لجهات شرقي قناة السويس . يستثنى من هذه القاعدة الزيت الكويتي لأن سعره السائد واطئاً نوعاً ما بالقياس الى الأسعار السائدة الدارجة في المنطقة لزيوت مماثلة . ويتراوح الخصم الذي يمنح عن الزيت الكويتي بين ١٥ و ٢٥ سنتاً للبرميل تبعاً للجهة المرسل اليها .

ويقول مصدر آخر : ان خصماً بنسبة ١٠ - ١٥ ٪ من السعر السائد ... هو كما يبدو تقدير معقول لمستوى الخصوم خلال عام ١٩٦١ (١) .

ولعل من المناسب هنا ايراد بعض الأمثلة الواقعية للخصوم الممنوحة

(١) ادموند سايموندز ، التقدم البترولي في نصف الكرة الشرقي ، نيويورك ، ديسمبر ١٩٦٢ ، ص ٦٠ .

حديثاً او المعروضة للشترين المستقلين . فقد قامت حكومة ارغواي مؤخراً بدعوة مناقصة لتجهيز ١٠٠,٠٠٠ طن من الزيت الخام . وقد تسلت العروض التالية :

الزيت الجزائري من درجة ٤٠ مسلماً في بوجي	١,٨٢	للبرميل
الزيت السعودي من الخثجي كثافة ٢٨/٢٩ درجة	١,٣٣	٠
الزيت الوفيقي درجة ٣٥ مسلماً على البحر الأسود	١,٨٠	٠
الزيت الفنزولي كثافة ٣٣ مسلماً في بورتولاكروز	٢,٣١	٠
الزيت الفنزولي كثافة ٣٣ مسلماً في ارغواي	٢,٧٤	٠
الزيت الليبي مسلماً في مرسى البريقة	١,٨٠	٠
الزيت النابحييري كثافة ٣٣ مسلماً في نابحيريا	١,٨٥	٠
زيت قطر كثافة ٤٠ مسلماً في الميناء في قطر	١,٥٢	٠
زيت الكونغو كثافة ٣٧/٣٩ مسلماً هناك	١,٧٨	٠

فاذا تصفحنا القائمة اعلاه لاتضح بسهولة ان الزيوت الليبية والجزائرية والسوفيتية القريبة الى بعضها من حيث النوعية وبعد المسافة عن ارغواي عرضت بسعر ١,٨٠ دولاراً تقريباً . فاذا استندنا الى نموذج الخصوم المبين اعلاه في احكامنا لما ترددها في القول بأن الخصوم التي منحناها مجموعة اويزس والتي تزيد كثيراً عن هذا المستوى هي خصوم غير عادلة وغير معقولة .

ويؤخذ من الأرقام المنشورة في بلات اويلغرام الصادرة في ٢٤ سبتمبر ١٩٦١ ان الخصوم الممنوحة للمصافي اليابانية عن زيت الشرق الأوسط كانت تتراوح بين ١٥ و ١٨ سنتاً للبرميل باستثناء الزيت الإيراني الذي بيع بخمسة ٢٩ سنتاً وزيت قطر الذي بيع بخمسة ٣٢ سنتاً . وبيع زيت الزبير (العراقي) بخمسة ١٩ سنتاً من سعره السائد .

وتقول النشرة المذكورة الصادرة في ١٢ مارس ١٩٦٢ ان شركة اسو حصلت على صفقة لتجهيز ٣,٣ مليون برميل من الزيت الكويتي خلال سنتين لوزارة الدفاع في تايلند بسعر ٢,٠٣ دولاراً واصلاً الى تايلند . وتضيف النشرة ان هذا السعر يمثل خصماً بنسبة ١٠ ٪ من السعر السائد وهو معادل للخصوم التي تمنح عادة لليابان . وكان اعلى عرض قدم في تلك المناقصة عرض شركة شل التي طلبت ٢,٣٨ دولاراً للبرميل .

وتضمنت نشرة بلاث الصادرة في ٢ ابريل ١٩٦٢ مجموعة طيبة من الصفقات التي عقدت مع اليابات وهي :

١ - اشترت في يناير ١٩٦٢ تسع شحنات من الزيت السوفيني بسعر معمله ١,٩٩ دولاراً للبرميل واصلاً الى اليابان .

٢ - اشترت ١٦ شحنة من الزيت السعودي بسعر ١,٥١ دولاراً للبرميل على ظهر الباخرة في راس تنورة . وحيث ان السعر السائد لهذا الزيت ذي كثافة ٣١ درجة هو ١,٥٩ دولاراً للبرميل لذلك فالخصم الممنوح كان ٨ سقنات فقط .

٣ - اشترت جملة شحنات من الزيت الكويتي بسعر يتراوح بين ١,٤١ - ١,٤٥ للبرميل مسلماً على ظهر السفينة في ميناء الأحدي . وحيث ان السعر السائد هو ١,٥٩ دولاراً للبرميل لذلك فالخصم الممنوح كان ما بين ١٨ و ١٤ سقناً للبرميل .

٤ - اشترت جملة شحنات من زيت العراق مسلماً على ظهر السفينة في ميناء البصرة بسعر ١,٥٠ - ١,٥٣ دولاراً ، وحيث ان السعر السائد لزيت البصرة ذي كثافة ٣٥ هو ١,٧٢ دولاراً لذلك

فالحصم كان ما بين ٢٢ و ١٩ سقناً للبرميل .

٥ - اشترت شحنة واحدة من زيت قطر بسعر ١٤٦٩ دولاراً مسلماً على ظهر السفينة في ام سعيد . وحيث ان السعر السائد لزيت قطر ذي كثافة ٤١ درجة هو ١٥٩٥ دولاراً لذلك فالحصم الممنوح كان ٢٦ سقناً للبرميل .

٦ - اشترت خمس شحنات من زيت المنطقة المحايدة بسعر ١٥٣٠ دولاراً للبرميل مسلماً على ظهر السفينة في رأس الخفجي . وحيث ان السعر السائد لهذا الزيت الثقيل نسبياً هو ١٥٤٢ للبرميل لذلك فالحصم الممنوح ١٢ سقناً للبرميل .

وتفيد نشرة بلات اويلغرام الصادرة في ٣ مايو ١٩٦٢ ان شركة برازيلية جديدة عرضت تزويد الحكومة البرازيلية بـ ١٢٠ مليون برميل من زيت الشرق الاوسط خلال خمس سنوات على اساس السعر السائد في رأس تنورة لزيت ذي كثافة ٣٤ - ٣٤,٩ وهو ١٥٨٠ دولاراً للبرميل ناقصاً ١٢٪ بصفة خصم .

وتخضع الأسعار السائدة في ليبيا الى تخفيضات أخرى عدا الحصوم المعتادة ، اذ ينص قانون البترول الممدد على ان يدخل صاحب عقد الامتياز يساوي السعر السائد للطن الواحد من الزيت الخام المصدر ناقصاً نفقات التسويق مضروباً في عدد الأطنان المصدرة . وعلى ذلك فالحصوم هي جزء من نفقات التسويق وان كانت في الواقع ام جزء منها . أما الجزء الآخر فيشمل جميع المصروفات الأخرى التي يمكن عزوها بصورة عادلة وصحيحة وضرورية الى بيع الزيت الليبي أو تنسيقه أو ترتيب تصديره من ليبيا . وهذه هي مصروفات التسويق الحقيقية التي حملت عليها مؤخراً منظمة (أوبك) . . وكانت هذه المصروفات الى قبل زمن

قصير قتل واحداً في المائة من السعر السائد في أكثر أقطار الشرق الأوسط المنتجة للزيت .

لم تر منظمة (اوبك) مبرراً لاقتطاع نفقات التسويق من الدخل الاجمالي لذلك أوصت بقرارها رقم ٤ - ٣٤ بحذف مساهمة الحكومة فيها . وكان هذا الطلب هو الوحيد الذي استجابت له جزئياً بعض الشركات حيث وافقت على تخفيض نفقات التسويق الى نصف في المائة . غير ان هذا الاتجاه لم يظهر أثره في حسابات المناصفة بين الحكومة الليبية وشركات البترول ، إذ كانت نفقات التسويق تؤلف فقرة هامة في مجموع المبالغ المستزلة للتوصل الى الدخل الصافي

٦- مشاكل تسويق الزيت الليبي .

يبدو ان هناك صعوبتين كبيرتين تعترضان تسويق كميات متزايدة من الزيت الليبي في أوروبا ، أولاً يتعلق بنوعية الزيت الليبي والثانية تخص نوعية مالهكه .

فالصعوبة الأولى ناشئة عن خفة الزيوت الليبية « لا سيما زيت الضهرة الذي تصدره مجموعة اوبزس . فالنموذج الحالي للطلب الأوربي على المنتجات هو كما قلنا في غير هذا الموضع في مصلحة الزيوت الثقيلة التي تحتوي على نسب عالية من زيت الوقود ونسب واطئة من البنزين . وشركات التصفية الاوربية لا تنتظر بارتياح الى الزيوت الخام الخفيفة لأنها اضافة الى عدم انسجامها مع نموذج الاستهلاك تكلف ايضاً ثمناً اعلى بسبب فروق الكثافة . وبمقدور الشركات المترابطة الكبرى التغلب على هذه الصعوبة باستيراد زيوت خام ثقيلة من مصادر التجهيز المنبثة في شتى الأقطار لتهيئة خليط متوازن لأغراض التكرير . وعلى ذلك فقد كانت النتيجة المباشرة لادخال الزيت الليبي في الأسواق الأوربية زيادة في صادرات

فنزويلا من الخام الثقيل الى اوربا وتمجيلا في تطوير حفل الفنانة البحرى في السعودية الذي ينتج زيتاً متوسط الكثافة (ثقيلًا بالنسبة لزيت الشرق الأوسط وأفريقيا) . وصارت تنورد هذه الزيوت الثقيلة بكميات متزايدة لخلطها مع الزيت الليبي .

لقد ظهرت حديثاً دراسة قيمة للدكتور فرانسكو بارا مستشار (اوبك) الاقتصادي حول موضوع نماذج الطلب وكثافات الزيوت الخام . يقول الكاتب ان الطلب في اوربا الغربية على زيت الوقود الثقيل قد ارتفع خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٧ بمعدل ١٥,٩ ٪ في السنة بينما ارتفع الطلب خلال نفس المدة على الغازولين بنسبة ٨,٣ ٪ فقط . وقد ازداد هذا الاتجاه وضوحاً في السنتين ١٩٦٠ - ١٩٦١ اذ ارتفع الطلب على زيت الوقود الثقيل بنسبة ١٩,٩ ٪ سنوياً بينما لم يتم الطلب على الغازولين الا بنسبة ١٢,٦ ٪ فقط . وقد زادت نسبة ما تستهلكه اوربا من زيت الوقود من ٣٥ ٪ من مجموع المنتجات البترولية في سنة ١٩٥٠ الى ٤٤ ٪ في سنة ١٩٥٧ ، بينما هبطت نسبة الغازولين من ٣٣ ٪ الى ٢٦ ٪ . خلال نفس الفترة . واستمر هذا التحول في اتجاه زيت الوقود حتى صار الغازولين يباع بأسعار واطئة جداً في اوربا . ويشير الدكتور بارا الى التوسع في استخدام طريقة حقن النفا ، اي الأجزاء الخفيفة من البرميل ، في الطبقات تخلصاً من ضرورة ارهاق السوق بمرض من البنزين لا يستوعبه الا بأسعار واطئة جداً . انها لصورة قاتمة للزيت الليبي .

أما الصعوبة الثانية فتناجاة عن صفة ملكية الزيت الليبي . لقد آلت اغنى حقول الزيت في ليبيا الى مجموعة أوبس ، وهذه المجموعة كما أوضحنا ، مؤلفة من ثلاث شركات مستقلة متوسطة الحجم وهي تعتبر من الضيوف الجدد على مائدة البترول في نصف الكرة الشرقي . فهي لا تملك منشآت كافية في أوربا لاستيعاب تجهيزاتها الآخذة في النمو من

الزيت الليبي . وقد اضطرت سعياً وراء الحصول على منافذ لتصريف انتاجها الى تقديم خصوم عالية جداً وهي مستعدة كما يبدو لقبول تضحيات أخرى في سبيل استرداد جزء من الملايين الكثيرة التي أودعتها في التراب الليبي في عقدي الامتياز رقم ٣٢ و ٥٩ بنوع خاص . وقد ارمقت هذه المصروفات ميزانية المجموعة ، ولا سيما اميرادا التي بلغت حصتها من النفقات الكلية ما يقرب من دخلها الصافي عن مجموع نشاطها . ان مصرفاً بهذا المقياس لا يمكن تركه طويلاً في جوف الأرض .

وحق لو نجحت مجموعة اويزس في افشاء مصافير في أوروبا وعقد صفقات تكرير مع شركات تصفية مستقلة فوف تظل تعاني من عدم توفر مصادر متنوعة تعتمد حاجتها منها . فلاجل الاستفادة الى أقصى حد ممكن من خصائص الزيت الليبي والحصول على خليط مناسب للتصفية لا بد من تأمين تجهيزات منتظمة ومأمونة من الزيوت الخام الأخرى .

فالقادم الجديد الى أوروبا لا يستطيع بسهولة تكييف زيتته الخام لحرارة نموذج متغير من الاستهلاك . والشركات المستقلة لا تملك من المصادر ما تستطيع به السيطرة على الخصائص المختلفة للزيوت بحيث تستفيد من كل خصيصة أقصى فائدة ممكنة . ولا شك ان شراء مجموعة اويزس بعض محطات توزيع البنزين في انكلترا والمانيا وبلجيكا وغيرها سوف يساعدها كثيراً على التخلص من هذا المنتج ضمن حدود معينة . ولا يحتمل ان تنشأ صعوبة ما في تصريف المنتجات الأخرى .

٧ - علاج الوضع القائم

هناك ثلاث مشاكل على الأقل متبينة عن اسعار الزيت الخام وتحتاج الى حلول سريعة . هناك أولاً مشكلة تحديد مفهوم السعر العادل . وهناك ثانياً مشكلة منح بعض الشركات المتوسطة خصوصاً غير اعتيادية لضمان

سرعة استرداد استثماراتها ، ثم هناك مشكلة اقناع الشركات التي تخلفت عن قبول الأحكام القانونية الجديدة بوجوب قبولها .

وقبل اقتراح أي طريقة معينة للعمل يبدو من الضروري استعراض الوضع القانوني قبل تعديل قانون البترول لسنة ١٩٥٥ وبعدة .

لم يشر القانون الأصلي إلى أسعار سائدة أو إلى أي أسعار تحسب بموجبها مناصفة الأرباح . ولم يتطرق إلى ذكر الأسعار إلا في معرض تقييم زيت الأتاة . والفقرة الثانية من البند السابع من الملحق الثاني لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ تحدد قيمة البترول الخام لأغراض الأتاة فقط . والفقرة الثانية من المادة ١٤ والفقرة الثانية من البند الثامن من الملحق الثاني للقانون ثمران ربيع صاحب عقد الامتياز بالنسبة لأي سنة بكونه الدخل الناشئ عن جميع عمليات الاستطلاع والتعري والاستخراج والانتاج التي يمارسها في ليبيا في تلك السنة بعد استبعاد فقرات معينة حددتها الفقرتان المذكورتان . وحيث أن كلمة دخل وردت في التعريف مطلقة فهي لا يمكن أن تعني سوى الدخل المتحقق فعلاً .

والسعر الذي يختاره صاحب عقد الامتياز لغرض تقييم زيت الأتاة بمقتضى الفقرة الثانية من البند السابع المشار إليها أعلاه لا يؤثر كثيراً في حجم حصة الحكومة ، حيث سبق أن أوضحنا أن ما تدفعه الشركات بصفة أتوات لا يعتبر مصرفاً كغيره من مصاريف الانتاج بل يستزل من نصيفة الحكومة ، لذلك فهو بمثابة دفعة معجلة على الحساب . وقد تستثنى من ذلك السنة الأولى بعد بدء الفترة الانتاجية لأنها سنة خسارة على الدوام بالنسبة للشركات المنتجة .

أما التعديلات الجديدة في قانون البترول فقد عرفت الدخل والسعر

كليهما . فقد 'عرف' الدخل الناتج لصاحب عقد الامتياز من عملياته في ليبيا بالنسبة لتصدير البترول بكونه السعر السائد للطن الواحد من الزيت الخام ناقصاً نفقات التسويق كما ورد تعريفها في اللائحة (النظام) رقم ٦ مضروباً بعدد الأطنان المصدرة . وعرف السعر السائد بكونه السعر على ظهر السفينة في نقطة انتهاء بحرية للزيت الخام الليبي من الكثافة والنوعية المختصتين المتوصل اليه بالرجوع الى اسعار السوق الحرة للمبيعات التجارية بشحنات كاملة حسب الطريقة التي يتم الاتفاق عليها بين صاحب عقد الامتياز واللجنة ، وإذا لم تكن هناك سوق حرة للمبيعات التجارية بشحنات كاملة من الزيت الليبي فمعدنذ يعني السعر السائد سعراً عادلاً يمين بالاتفاق بين صاحب عقد الامتياز واللجنة وإذا تعذر الاتفاق بينهما فبالتحكيم على ان تؤخذ بنظر الاعتبار الاسعار السائدة للزيت الخام المماثل في نوعيته وكثافته في الأسواق الحرة الأخرى مع ادخال التعديلات اللازمة عن اجور الشحن والتأمين .

ان وجه الاشكال في هذا التعريف هو ان اكثر الاشياء التي يشير اليها لا وجود لها . فليس هناك اسعار سوق حرة لأن الجزء الأعظم من بترول نصف الكرة الشرقي يشحن الى معامل التكرير المترابطة اي التي تمتلكها نفس الشركات المنتجة للزيت او الشركة الأم التي تسيطر على الاثنين معاً على اساس اسعار لا يمكن اعتبارها اسعار سوق ولا اسعاراً حرة . كما ان المبيعات لا تتم على اساس شحنات مستقلة بل هي جزء من برنامج طويل الأمد تجهز بموجبه معامل التكرير في اوربا بالزيت الخام . والطريقة التي يتفق عليها بين صاحب عقد الامتياز واللجنة لم يتفق بشأنها بل كل ما هناك ان المادة المختصة من اللائحة البترولية رقم ٦ عرفت « الطريقة » بأن يقوم صاحب عقد الامتياز من جانبه فقط بتعيين سعر سائد والاعلان عنه .

ويخضع السعر السائد في ليبيا الى الخصم كما سبق ان اوضحنا . والسبب في اقرار المشرع الليبي مبدأ الخصوم هو محاولة حمل الشركات القائمة على قبول التعديلات الجديدة وتحويل عقود امتيازها الى احكام المرسومين الملكيين . فلو لم يسمح التعديل بالخصم لاصبحت الاحكام الجديدة تولف عبئاً مالياً ثقيلاً بالنسبة لاصحاب العقود القائمة بحيث لا يرجى قبولهم لها بأي حال من الاحوال . على ان مقدار الخصم الذي يجوز منحه لم يحدد بشكل موضوعي واضح بل ترك لتقدير لجنة البترول واجتهادها . فالمادة ١٥ من اللائحة البترولية رقم ٦ تنص على ان نفقات التسويق تشمل مجموع الخصوم ان وجدت من السعر السائد التي يضطر صاحب عقد الامتياز الى منحها لمواجهة المناقصة لفرض بيع الزيت الليبي الخام الى العملاء المترابطين وغير المترابطين بشرط انه يجوز مطالبة صاحب عقد الامتياز من وقت لآخر بان يثبت للجنة بما يقتضيه بأن اي خصوم تمنح على هذا الوجه هي خصوم معقولة تجارياً وعادلة بالنسبة لظروف السوق وقت منحها .

ولعل عبارة « معقولة تجارياً وعادلة » الواردة في هذه المادة اهم عبارة في التشريع البترولي الليبي كله . فباستطاعة هذه الكلمات السعرية ان تضيف الى دخل الحكومة البترولي او تقتطع منه ملايين من الجنيهات . فلأجل ان يكون الخصم مقبولاً لدى لجنة البترول لا بد ان تتوفر فيه معايير تقديرية من العدالة والمعقولة . واذا كانت الشركات تعتقد ان اللجنة سوف تؤيد دون اخذ او اعطاء كل خصم تمنحه فقد يخيب رجاؤها . وفي الواقع هناك ما يشير الى ان بعض اصحاب عقود الامتياز فطنوا الى الاحتمالات الخطرة التي تحملها العبارة المذكورة في اطوائها . ففي ١٤ يناير ١٩٦٢ تقدمت ثلاث شركات مهمة بطلب تعديل عقود امتيازها وفقاً للأحكام الجديدة مشرطة لذلك بعض الشروط . وكانت اكثر الشروط قليلة الاهمية ويبدو انها وضعت

لفرض المساومة لأنها محبت بعدئذ . ولكن شرطاً واحداً لم تشأ الشركات الثلاث التنازل عنه وهو يقضي بأن تحدد لجنة البترول مثلاً مفهومها لعبارة « مقول تجارياً وعادل » وان تعترف بأن كل خصم كؤيد حسابات الشركات منعه فعلاً هو خصم عادل ومقول . وقد رفضت اللجنة الالتزام بتفسير معين لاحكام اللائحة ، ولم تكن لديها على كل حال صلاحية تجميد مفعول احكام اللائحة التي اقرها مجلس الوزراء حتى لو رغبت في ذلك . عند ذاك اضطرت الشركات الى سحب عرضها الخاص بتعديل عقودها .

فإذا استطيع الحكومة اذن عمله ضمن هذا الأطار القانوني دون اللجوء الى اجراء كيفي عنيف من جانب واحد للحصول على دخل مماثل لما تحصل عليه حكومات الأقطار المصدرة الأخرى ؟ كان السيد محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء السابق يصرح دوماً ان هدفه الحصول على مناصفة أرباح حقيقية . وقد تحقق هذا الطموح المتواضع بالتعديلات القانونية التي شرعت في سنة ١٩٦١ . ولكن يبدو ان هذه القاعدة ، أي قاعدة المناصفة الحقيقية ، قد أصبحت موضوع تشكك ونقد في كثير من المحافل ومحوّل الشعار الآن الى « المساواة مع الشرق الأوسط » . وتعني المساواة هنا قسمة بنسبة ٥٥/٤٥ أو حتى ٦٠/٤٠ في صالح الحكومة .

فلنلق نظرة على الخطوات التي يمكن اتخاذها دون احداث جو متأزم في العلاقات بين الحكومة والشركات . هناك حلول عديدة للمشاكل المذكورة ولعل من المفيد دراسة اتخاذ التدابير التالية كبداية للعمل :

١ - ان السعر المعلن من قبل استو لزيث ذي كثافة ٣٩ - ٣٩,٩

وهو ٢,٢١ دولاراً للبرميل لا يبدو بعيداً عن السعر الصحيح . ولم
تركب شططاً شركة اسو في افعال عامل الكثافة في الوقت الذي يباع
فيه البنزين في اوربا بأسعار واطنة جداً او يحقن في التراكيب في بعض
الأقطار المنتجة بالنظر لهذا التغير الذي حصل في نموذج الاستهلاك . ولعل
الوقت غير بعيد حين تضطر الشركات الى «سلخ» جزء من النافعا من
الزيت الخام الليبي موقعاً قبل شحنه الى اوربا لاجل تعديل كثافته .
اما الميزة الجغرافية للزيت الليبي فيجب ان تؤخذ قامة بنظر الاعتبار .
ان زيت كركوك الخام ذا كثافة ٣٦ - ٣٦,٩ المصدر من مواليه
البحر الأبيض المتوسط قد سعر بسعر سائد قدره ٢,٢١ دولاراً للبرميل .
وحيث ان هذا الزيت مضاعف في قيمته التكريرية للزيت الليبي وان
كان حارياً على نسبة اعلى من الكبريت (مقابل احتواء الزيت الليبي
على نسبة اعلى من الشمع) لذلك فبإضافة الفرق في اجور الشحن من
بانياس او طرابلس الى مرسى البريقة نحصل على سعر سليم وعادل
للزيت الليبي . ان هذا الفرق يعادل نحو خمسة سنتات للبرميل على
اساس عقود الشحن طويلة الأمد وتسعة سنتات للبرميل على اساس
الأسعار لسفرة واحدة ، على فرض سعر انتاسكيل ناقصاً ٥٠٪ .
فالسعر السائد الصحيح لزيت بريقة اذن هو في حدود ٢,٢٦ دولاراً
للبرميل لزيت ذي كثافة ٣٩ - ٣٩,٩ . غير ان شركة اسو لا تريد
اتخاذ القيم الحالية لزيت البحر الأبيض المتوسط اساساً للتسعير لأنها تعتبر
ان هذه القيم تعكس اجور شحن بالية ، وقد تحجرت تلك القيم لاسباب
سياسية بحيث لا سبيل الى خفضها لتعكس اجور الشحن الواقعية في الوقت
الحاضر . قد تكون هذه النظرة سليمة لانتا نعرف جميعاً ان بناء ناقلات

بأنه ضئيلة وتعميق قناة السويس لاستيعاب تلك الناقلات قد أدى إلى انخفاض كبير في أجور الشحن . ولكن السؤال الذي قد يحول في الأذهان هو لماذا تفعل العوامل السياسية فعلها في الشرق الأوسط ولا تفعل في ليبيا ؟ لا يرى المؤلف أن من العدالة حرمان المملكة الليبية من ميزة الكثافة والميزة الجغرافية معاً ، بل لا بد من أخذ الميزة الثانية بكامل الاعتبار على أقل تقدير .

وعلى ذلك يقترح المؤلف إجراء مفاوضات ودية مع شركة أسو للوصول بالسعر السائد إلى المستوى العادل وهو ٢,٢٦ دولاراً للبرميل . كذلك يجب مفاعمة مجموعة أوزيس التي اعترفت بكونها تبعت أسو في سعرها حول تعديل سعرها السائد .

٢ - أما قضية تنظيم مستوى الخصوم فهي أكثر تعقيداً وتحتاج إلى بذل جهود وإلى صبر وإلى استشارة الخبراء . ولكي تستطيع الحكومة مفاوضة الشركات من مركز قوي من الضروري كخطوة أولى تقييم الزيت الليبي الخام في نقطة الأصدار في الوقت الذي تمنح فيه الخصوم . وللتوصل إلى قيمة هذا الزيت الحقيقية لا بد من أخذ عاملين بنظر الاعتبار وهما أولاً المستوى الدراج للخصوم وثانياً المستوى الدارج لأجور الشحن .

ففيما يخص الخصوم سبق أن أوضحنا أن ليس هناك مدلولات تشر حول مقادير الخصوم التي تمنحها الشركات في الأسواق المختلفة ، لذلك فسوف نجد الشركات العاملة في ليبيا صعوبة كبرى في إثبات كون الخصوم التي منحها خصوماً عادلة ومعقولة . ولكن أقل خصم يمكن قبوله هو بمعدل ٣٥ سنتاً للبرميل وينبغي رفض كل خصم أوطأ من ذلك المعدل . أما فيما يتعلق بأجور الشحن الواجب تطبيقها فهذه

تتأرجح بذبذبة واسعة نسبياً وتجب مراقبتها على الدوام . ففي يناير وفبراير ١٩٦٣ ارتفعت الأجور لسفرة واحدة الى « انتاسكيل دون تخفيض » نظراً لموجة البرد القارس التي اجتاحت اوربا ثم بدأت تهبط رويداً رويداً ولعلها تستقر عند مستوى « انتاسكيل ناقصاً ٥٠٪ » . وكما ارتفعت اجور الشحن ارتفعت قيمة المزية الجغرافية التي حبيت بها ليبيا . وقد قام احد الاقتصاديين البارزين بحساب قيمة زيت البريقة على اساس مقارنته مع الزيت السعودي ذي كثافة ٣٤° في راس تنورة مستعملاً اجور شحن مختلفة فتوصل الى النتائج الميينة في الجدول رقم ٨ .

فاذا اعتبر زيت البريقة مكافئاً للزيت العربي (باهمال عامل الكثافة) تكون عندئذ القيمة الحقيقية لزيت شركة اسو في بريقة ما بين ١,٧٩ دولاراً و ١,٩٤ دولاراً للبرميل حسب اجور الشحن الدارجة في لحظة البيع .

غير ان المؤلف يفضل مقارنة زيت البريقة بزيت كركوك ذي كثافة ٣٦° في ميناء طرابلس (لبنان) . ففي تلك الحالة تصبح قيمة الزيت الليبي كما يلي على وجه التقريب :

$$٢,٢١ - ٠,٣٥ + ٠,٠٥ = ١,٩١ \text{ دولاراً للبرميل .}$$

فاذا اقدمت اي شركة على بيع زيتها بسعر صاف يقل عن ١,٩٠ دولاراً (على فرض بقاء فرق اجور الشحن بين طرابلس والبريقة مساوياً خمسة سنتات) فللحكومة ان تعترض على سقم الحس التجاري الذي اظهرته الشركة في عقد تلك الصفقة .

٣- يوصي المؤلف باصدار تشريع خاص بالمحافظة على الثروة البترولية يمكن الحكومة من انتهاج سياسة قوية وفعالة للمحافظة على المدخرات البترولية سواء في جوف الارض او فوق

المجدول رقم (٨) حساب قيمة زيت البريقة للبرميل الواحد بالسولار

السعر السائد للزيت السعودي	اتناكيل - ١١٥٪	اتناكيل - ٣٠٪	اتناكيل - ٥٠٪
زيت كثافة ٩٣٤ في راس تنورة	١,٥٨٠	١,٥٨٠	١,٥٨٠
ناقصاً الخسوم	٥٣٥	٥٣٥	٥٣٥
السعر الفعلي في راس تنورة	١,٥٤٥	١,٥٤٥	١,٥٤٥
وإذاً اجور الشحن من راس تنورة الى ماربيليا	٥٧٠	٥٦٠	٥٤٦
قيمة الزيت السعودي الخام في ماربيليا	٢,١٥٥	٢,٠٥٥	١,٩٩١
ناقصاً اجور الشحن من بريقة الى ماربيليا	٥٢١	٥١٧	٥١٣
قيمة الزيت السعودي في بريقة	١,٦٣٤	١,٥٣٨	١,٤٧٩

سطحها . فالزيت ثروة ناضبة ولا يمكن التعويض عنها والمحكومة مطلق الحق في اتخاذ التدابير الوقائية التي تحول دون تبديد الثروة القومية من قبل شركات لا هم لها في الغالب الا استرداد قيمة استثماراتها بأقصى سرعة ممكنة .

٤ - يوصي المؤلف كذلك بإحداث لجنة تنسيق على غرار النموذج الفنزولي تتولى معالجة القضايا المتعلقة بالخصوم . وينبغي على السلطة المسؤولة عن شئون البترول الأيعاز الى الشركات المنتجة بوجوب تقديم برنامج نصف سنوي او ربع سنوي للتصدير ، يبين الكميات المزمع تصديرها وتوجيهها المنوي ارسال الزيت اليها ومقدار الخصم الممنوح في كل صفقة - ان وجد - . ويجب دراسة هذه الخصوم دراسة دقيقة من قبل خبراء في تسويق الزيت تستخدمهم لجنة التنسيق المقترحة ، وكل خصم يرى الخبراء انه مفرط يجب رفضه في الحال واشعار الشركة المختصة بذلك القرار . ولا شك ان وقف الصفقة قبل انقاصها خير من الاعتراض عليها بعد عقدها وتنفيذها .

٥ - اما فيما يتعلق بالشركات التي تفضل التمسك بحقوقها بموجب احكام القانون القديم مع ما ينطوي عليه ذلك من احراج لاسلطات ، فليس من الهين وصف علاج ضمن حدود الامكانيات القانونية المتيسرة . وهناك سبل كثيرة لمضايقة شركة اجنبية ولكن المؤلف لا يوصي باللجوء الى مناورات رخيصة . ومن جملة الوسائل القانونية التي قد تجد الحكومة مبرراً لاستخدامها حجج الموافقة المطلوبة على التنازلات ما لم يوافق المتنازل له على قبول شروط القانون المعدل . وقد استخدمت هذه الوسيلة بنجاح لحل الشركة الفرنسية (سوسيتي ناسيونال دي بترول داكيتين) على قبول التعديلات . وهناك طريقة اخرى راودت بعض الأنعمان وهي

حجب الموافقة على إنشاء خط الأنابيب أو المرفأ البحري ما لم توافق الشركة أو الشركات المعنية على التعديل . وهذه تشبه جدد الرجل افه نكايه بوجهه ! اذ ان غلق البترول في داخل خزانة يحرم الشعب الليبي من موارد هو بأتمس الحاجة اليها لتطوير بلده .

من رأي المؤلف ان ثمة مجالاً واسعاً للمفاوضات الحبية بين الحكومة والشركات بشرط ان تحسن الحكومة اختيار الأشخاص الذين يمثلونها في المفاوضات . وهؤلاء يجب ان يتصفوا برحابة الصدر وسعة الحيلة وغلزارة العلم وعمق الخبرة . ولا خير في ان يأخذ بالزمام رئيس الوزراء نفسه لأن موضوع المفاوضات مهم يستدعي مستوى عالياً من المفاوضين .



الفصل السادس

الزيت الليبي وزيت الشرق الأوسط وفنزويلا

١ - خصائص الزيت الخام الليبي :

الزيت الخام خليط من عدد كبير من المركبات ينتمي أكثرها الى أسرة الهيدروكربونات . ويقدر بعض العلماء عدد المركبات الموجودة في البترول بما لا يقل عن ثلاثة آلاف مركب^(١) . وهناك سلسلة طويلة من الهيدروكربونات في الزيت الخام ، بعضها لا يستطيع البقاء الا على شكل غازي في درجات الحرارة المعتادة والضغط الجوي الطبيعي . وهناك مركبات اخرى توجد في الزيت الخام بنسب صغيرة ولكنها متفاوتة وهذه هي مركبات الكبريت والأوكسجين والنايتروجين (الآزوت) . وقد يوجد الكبريت حراً مذاباً في الزيت او على شكل كبريتيد الهيدروجين او كمركب عضوي . ومركبات الكبريت مزعجة بصورة خاصة لأنها كريهة الرائحة ولأن بعضها قارص (يسبب التآكل) .

والهيدروكربون كما يدل عليه اسمه مركب من هيدروجين وكربون .

(١) د.ل. فلنس ، هندسة تصفية البترول- نيويورك. ١٩٤٨ ص ١٠ (بالغة الانكليزية) .

فالهيدروجين ، كما هو معلوم ، خفيف وغازي بينما الكربون اي الفحم ثقيل وصلب . فمن المنطقي اذن انه كلما زاد عدد ذرات الهيدروجين بالنسبة لعدد ذرات الكربون في جزيئة الهيدروكربون كلما كان المركب أخف وزناً . فالميثين الذي تتألف جزيئته من أربع ذرات من الهيدروجين وذرة واحدة من الكربون غاز خفيف جداً يمر تسييله الا تحت ضغط كبير ودرجات حرارة واطنة جداً . اما البوتين فتتألف جزيئاته من عشر ذرات من الهيدروجين واربع من الكربون (اي ٢٠٥ ذرة هيدروجين لكل ذرة من الكربون) لذلك فهو غاز ثقيل نوعاً ما ويسهل تسييله واستخدامه على شكل بوتاغاز للأغراض المنزلية .

فتكرير الزيت الخام او تصفيته ما هي الا عملية فصل الأجزاء المختلفة المخلوطة فيه بحيث تتلاءم نسب المنتجات ، بقدر الامكان ، مع نموذج الاستهلاك . وعلى ذلك فمن الضروري دراسة خصائص الزيت اللبي لأن تلك الخصائص تقرر الى حد كبير مدى قبيل الأسواق له في حدود سعر معين .

وهناك ناحية غنية اخرى لها ماس في الموضوع ، وهي ناحية تصنيف الزيوت الخام الى زوت بارافينية ومتوسطة ونافشينية . ان هذا التقسيم لا يستند الى اساس علمي محدد المعالم ولكنه ذو قيمة عملية عند تقييم الزيوت الخام . فالزيوت البارافينية خفيفة ، وتعطي عند التصفية نسباً مرتفعة من المنتجات البيضاء ، كما ان بقايا التصفية تصلح مادة خاماً لصنع زيت التزيت . أما الزيوت النافشينية أو الأسفلتية فتعطي عادة نسباً واطنة من البترين والكروسين وعالية من زيت الوقود ، وبقايا التصفية عبارة عن منتج قهري يصلح للحرق . والزيوت الخام المتوسطة تجمع بين خصائص النوعين المذكورين بنسب متفاوتة .

ان الزيوت اللبية التي تسوق في الوقت الحاضر زوت بارافينية غنية

بالبازولين والمنتجات البيضاء الأخرى ، كما ان أكثر الزيوت الأخرى التي اكتشفت في ليبيا والتي سيجري تسويقها قريباً من الصنف البارافيني . وبعضها ، مثل زيت شركة ب ب ، يحتوي على نسبة كبيرة من الشمع بحيث يتعذر دفعه في خط الأنابيب ما لم يسخن أولاً ، حيث انه يتفخر أو ينجمد في درجة ٦٥ فهرنهايت . أما زيوت الشرق الأوسط فأكثرها ذو قاعدة مختلطة . غير ان زيت قطر من النوع البارافيني وقريب الى زيت ليبيا ، وزيت القانية المستخرج من الحقل البحري العائد لشركة أرامكو ذو قاعدة اسفلتية . كذلك الزيت الياباني في المنطقة البحرية في الخليج العربي من نفس القاعدة . وأكثر الزيوت الخام في فنزويلا والمكسيك زيوت اسفلتية ثقيلة .

واضافة الى الانواع الثلاثة الموصوفة اعلاه هناك بعض الزيوت الخام الحاوية على قدر هام من الهيدروكربونات الأروماتيكية وهذه تدعى زيوتاً ذات قاعدة اروماتيكية ^(١) . وتوجد هذه الزيوت على الأكثر في الشرق الأقصى لا سيما برما وبنو .

ان أكثر الزيوت اللببية ذات كثافة تتراوح بين ٣٨ - ٤٢ درجة بعباس معهد البترول الأمريكي . والقسم الاعظم من الزيوت المصدرة تقرب كثافتها من ٤١ درجة .

ومن مزايا الزيت اللببي انخفاض نسبة الكبريت فيه ، وهذه خصيصة قيمة بالنسبة للصافي الاوربية التي تستطيع ان تستمد حاجتها من الخام من مصادر شتى تحت تصرفها . فزيوت الشرق الاوسط تحتوي عادة على نسب عالية من الكبريت ، لذلك فالقدرة على نلطيف تلك الزيوت عن طريق مزجها بالزيت اللببي ميزة ثمينة بالنسبة للشركات المتنوعة

(١) مجلة الزيت والغاز ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤ ص ١٠١ .

المصادر مثل اسو و ب ب و اموزيس وجلف .

وخصيصة أخرى من خصائص الزيت الليبي كشفت عنها شركة اسو وهي ان نسبة الغازولين الذي يمكن اشتقاقه من بترول زلطن أوطاً بشكل ملحوظ وان نسبة زيت الوقود الذي يمكن اشتقاقه أعلى بشكل ملحوظ مما يتوقع المرء من درجة كثافة بمائلة من زيوت الشرق الأوسط .

٢ - تكاليف الانتاج

يتساءل كثير من الناس عن كلفة انتاج الزيت الليبي الخام . وهو سؤال مشروع ولكن من الصعب الإجابة عنه . فشركات البترول سواء في ليبيا او في الأفطار الأخرى المنتجة للزيت لا تنشر عادة ارقاماً بالكلف . لذلك فالجواب عن هذا السؤال اما ان يكون استنتاجاً منطقياً او حدساً نيراً . ولكن حتى مثل هذا الجواب الفج لا يصح اعطاؤه فيما يتعلق بالملكية الليبية لان معدل الانتاج لكل من شركتي اسو واوزس ما زال في مرحلة ابتدائية ولم يستقر بعد على مقياس يمكن اتخاذه اساساً لحساب التكاليف . فاذا كانت مقياس الانتاج ضيقاً فكلفة الانتاج للوحدة تتضخم بطبيعة الحال . ومن جهة أخرى فان تحميل الدخل الاجمالي اعباء استهلاك الموجودات او الاصول المادية واستهلاك جميع المصروفات التي انفقت قبل بدء الفترة الانتاجية باعتبارها مصروفات رأسمالية قد يؤدي في فترات الانتاج الاولى الى ابتلاع الدخل الناجم عن بيع البترول باجمعه وقد يخلف وراءه خسارة دفترية . فمن الواضح اذن ان كل رقم يكلف الانتاج في هذه المرحلة الباكرة لا يعني كثيراً . وقد ظهر للمؤلف من اتصالاته ببعض موظفي الشركات ان من رأي الشركات ان كلفة الانتاج سوف تستقر بعدئذ على رقم يتراوح بين

٥٥ و ٥٥ سنتاً للبرميل . وقد استخدمت شركة ابو نفس هذا الرقم في حساب قيمة الزيت الخام في الصهاريج للتوصل الى حصة الحكومة من الأرباح .

وقبل اجراء دراسة مقارنة لتكاليف الانتاج في شق الأقطار المنتجة للزيت يبدو ان من الضروري استيعاب مفهوم التكاليف وتشخيص العناصر التي تتألف منها .

قد تحمل تكاليف الانتاج معاني مختلفة . فعندما يقول الاقتصاديون ان المنظم يدفع بالانتاج الى الحد الذي يكون عنده ربح المبيع الهامشي مساوياً للكلفة الهامشية فلعلهم يحسون من ضمن الكلف نسبة معينة من الربح تعتبر اعتيادية في تلك الصناعة . غير ان هذا المفهوم لا محل له في صناعة الزيت .

ان التكاليف او الكلف في صناعة الزيت تعني التكاليف المعترف بها قانوناً والتي يجوز استبعادها من دخل صاحب عقد الامتياز الاجمالي للوصول الى الدخل الصافي الذي تنصرف اليه مناصفة الارباح . وهذه التكاليف تشمل عادة (١) مصاريف الادارة والتشغيل كالمياه والاجور وكلفة الاصلاحات وكلفة التأمين ونفقات السفر وكلفة النشاط الصحي والثقافي والترفيهي وما الى ذلك . (٢) استهلاك (اندثار) الاصول المادية واستهلاك المصروفات الرأسمالية الاخرى . والتكاليف بهذا المفهوم اغا هي تكاليف تعاقدية تختلف من قطر منتج الى قطر منتج آخر حسب اختلاف شروط عقد الامتياز الممنوح . وقد تختلف في نفس القطر في اوقات مختلفة . مثال ذلك ان استهلاك المصروفات المكتبدة في فترة ما قبل بدء الفترة الانتاجية كان بنسبة ٢٠٪ . يقتضى القانون الليبي القديم ثم خفضت النسبة في القانون المعدل الى ٥٪ فقط . لذلك فالتكاليف

تبدو مرتفعة جداً فيما لو حسبت على اساس قانون ١٩٥٥ قبل التعديل .

وربما كان لشركات البترول رأي آخر في تكاليف الانتاج ، ولعل في دفاترهم ارقاماً بالتكاليف تختلف عن المفهوم التعاقدى ، اذ ربما كانت تشمل الاثاثات والمدفوعات الاخرى الملمة الى الحكومة كقنوات في جدول التكاليف .

وبالرغم من ان تعبير « التكاليف » قد يكتنفه بعض الغموض وانه لا يستقر على حال فقارنة التكاليف المقدرة للانتاج في الاقطار المنتجة المختلفة لا تخلو من فائدة ، كما ان تحليل اسباب التباين الملحوظ في التكاليف بين تلك الاقطار هو من الأهمية بمكان .

يقول كاتب فرنسي ان كلفة انتاج ارامكو في العربية السعودية في الوقت الحاضر هي ما بين ١٦ و ١٧ سنتاً للبرميل ، اي في منتصف الطريق ما بين كلفة الكويت وهي ثمانية سنتات وكلفة العراق وهي ٢٢ / ٢٤ سنتاً^(١) . ويقول نفس المصدر ان كلفة الانتاج في المنطقة البحرية تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ سنتاً للبرميل .

وبعيد كاتب آخر ان كلف الانتاج هي كما يلي : ٨ سنتات في الكويت ، ٥٠ سنتاً في المنطقة الهابدة ، ٢٥ سنتاً في العراق ، ٦٠ سنتاً في فنزويلا .

اما الأمم المتحدة فقد قدرت كلفة انتاج البترول الخام وتوسيع الانتاج في الشرق الاوسط خلال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٨ بمعدل ١٦

(١) جي. لويرت ، التطورات البترولية في العربية السعودية ، مجلة بترول انفورمسيون الصادرة في ٥ يونيو ١٩٦٣ ، ص ٣٣ .

سنتاً للبرميل مقابل ١,٦٦ دولار في الولايات المتحدة (اي اكثر من عشرة اضعاف) و ٨٧ سنتاً في الشرق الاقصى ^(١) . ثم نقحت هذه التقديرات في نشرة الأمم المتحدة التالية تنقيحاً طفيفاً واضيف اليها كلفة الانتاج في كندا وهي ٣,١٠ دولارات للبرميل الواحد .

وقد اقتبس المتر هارثشورن في كتابه « شركات البترول والحكومات » ارقاماً بتكاليف الانتاج هيئت للحكومة الالمانية في سنة ١٩٦٢ ، ويتضح من تلك الأرقام ان معدل كلفة انتاج الزيت في منطقة الخليج العربي في سنة ١٩٥٩ واصل الى الميناء ٣٣ سنتاً للبرميل .

ان اكثر هذه التقديرات مبنية على ما هو منشور من ارقام الاسعار السائدة وعدد البراميل المصدرة وواردات الحكومات من البترول ، على اعتبار كون ارباح الشركات مساوية لدفعاتها من الاتاوة والضرائب الى الحكومات التي تعمل في اراضيها . وطريقة الحساب بسيطة لا تحتاج الى ايراد مثل بوضعها .

فاذا افترضنا صحة الأرقام المذكورة على وجه التقريب فالخطوة التالية هي ان نتحرى اسباب هذا التباين الكبير في كلف الانتاج . فلماذا يكلف انتاج البرميل من البترول الخام في الولايات المتحدة ١٦ مثل ما يكلف انتاج البرميل من الزيت الكويتي ، ولماذا يكلف انتاج الزيت الليبي اكثر مما يكلفه انتاج الزيت في الشرق الأوسط ؟ فلاجل الأجابة عن هذين السؤالين وامثالهما لا بد لنا من القاء نظرة على العناصر التي تتألف منها هذه الكلف .

ان اهم عنصر في تكاليف الانتاج هو كلفة حفر الآبار . فقد اوضح

(١) الأمم المتحدة . التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط ١٩٥٨ / ٥٩ . نيويورك

المسيو أ. جيرو المدير العام (المشارك) لمعهد البترول الفرنسي في محاضرة القاها مؤخراً في المؤتمر العالمي للبترول « بعنوان التقدم العلمي والتطور الصناعي في ميدان البترول » أن نفقات الحفر (التثقيب) تتوفي نصف المجموع الكلي لمصاريف انتاج البترول . فمن الواضح اذن ان الاختلاف في مصروفات الحفر مشمول عن جزء كبير من فرق الكلف . مثال ذلك ان في الولايات المتحدة ٦٢٠,٠٠٠ بشر تنتج الواحدة منها بمعدل ١٣ برميلا في اليوم فقط ، فلا غرابة اذا كانت كلفة انتاج البرميل الواحد فيها اكثر بكثير من كلفته في العراق او ايران حيث تلتج مائة بشر في كل منها بمعدل ١٠,٠٠٠ برميل يومياً للبئر الواحدة . وفي حقل البرز في ايران ثلاث آبار على الاقل تنتج كل واحدة منها بمعدل ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم ^(١) . وفي فنزويلا هناك ١٠,٥٠٠ بشر تنتج بمعدل ٢٨٠ برميلا في اليوم لكل منها . وتنتج الآبار السوفيتية وعددها ٣٢,٠٠٠ تقريباً بمعدل ٩٥ برميلا في اليوم بينما في ألمانيا الغربية هناك ٣٠٠٠ بشر تنتج الواحدة منها بمعدل ٣٠ برميلا في اليوم . اما الآبار الليبية فليست في سفاه آبار الشرق الأوسط ولا في شع آبار الولايات المتحدة واوربا ، بل هي وسط ما بين فنزويلا والشرق الاوسط . لمعدل إنتاج آبار شركة اسو في عقد الامتياز رقم ٦ هو حوالي ٣٠٠٠ برميل في اليوم ، ولكن آبار اويزس في عقد الامتياز رقم ٣٢ اقل انتاجاً بكثير . ويبلغ معدل انتاج جميع الآبار المنتجة في ليبيا حسبما كشفته النصوص حتى منتصف ١٩٦٣ نحو ٥٤٧,٠٠٠ برميل في اليوم من ٣٧٦ بئراً ، اي ان معدل الانتاج للبئر الواحدة هو حوالي ١٤٥٠ برميلا في اليوم .

وهناك وجه آخر من وجوه تكاليف الحفر وهو نسبة الآبار المنتجة

(١) مجلة بتروليم ريسرشفيس ، يوليو ١٩٦٣ ، ص ٣٧٠ .

الى الحفر الجافة . ففي فنزويلا مثلاً كان هناك ١,٢١ حفرة جافة مقابل كل بئر منتجة في سنة ١٩٦٠^(١) . وفي الولايات المتحدة هناك تسع حفر جافة لكل بئر منتجة . اما في ليبيا فكان هناك ٤٧٥ حفرة جافة مقابل ٣٧٦ بئراً منتجة في منتصف عام ١٩٦٣ اي ان النسبة كانت ١,٢٦ حفرة جافة لكل بئر منتجة ، وتحسنت هذه النسبة قليلاً في اكتوبر ١٩٦٣ حيث اصبحت ١,٢٥ : ١ لأن عدد الآبار المنتجة بلغ ٤٠٠ مقابل ٥٠٠ حفرة جافة اما في الشرق الاوسط فليس لدى المؤلف احصاءات بهذا الخصوص الا ان عمليات الحفر قسراً هناك بخطى وثيدة نظراً لفقر انتاج الآبار الحالية وطول عمرها .

وهناك ناحية أخرى ذات صلة بموضوع تكاليف الحفر وهي عمق الخزان البترولي وسمكه . فالطبقات المنتجة في ليبيا هي في الغالب في أعماق قريبة نسبياً كما انها سمكية نوعاً ما .

ومن العناصر المهمة التي تؤثر في ميزان الكلف بين منطقة وأخرى المسافة التي تفصل الحقل عن ساحل البحر . ففي الكويت مثلاً تقع الآبار على قيد بضعة أميال من ساحل الخليج لذلك لا تحتاج الشركة الى توظيف مبالغ كبيرة في خطوط الأنابيب . وازضافة الى ذلك فالبترول ينساب الى الناقلات بفعل جاذبية الأرض . أما زيت كركوك فيجب ان يقطع بضع مئات من الكلومترات في أنابيب ذات قطر كبير ليصل الى ساحل البحر الأبيض المتوسط . وفي الجزائر هناك خطان من الأنابيب أحدهما يصل حامي مسعود ببناء بوجي والثاني يصل عجيلة بالصغيرة وهذان الخطان يضيفان كثيراً الى كلفة الانتاج . أما الحقول الليبية

(١) الر. أ. بارا . صناعة البترول في فنزويلا ، بحث قدم في مؤتمر البترول العربي

الحالية فليست بعيدة جداً عن الساحل ، فحقل زلطن يبعد أقل من ١٨٠ كلومتراً عن الميناء كما ان الزيت يجري في الأنابيب بالجاذبية الأرضية باستثناء مسافة قصيرة . وحقل الضهرة في عقد الامتياز رقم ٣٢ لا يبعد سوى ١٤٠ كلو متراً عن السدره ، وهنا ايضاً يجري الزيت بالجاذبية الى الساحل ومنه الى الناقلة . غير ان حقل الساح في عقد الامتياز رقم ٥٩ يبعد ٣٢٥ كلو متراً عن الساحل ، ويقع حقل الواحة على مسافة ٩٢ كلو متراً من الساحل . و (ب ب) على مسافة مرهقة نوعاً ما من اقرب ميناء يصلح لاستقبال الناقلات وهو طبرق .

وقد تختلف الكلف ايضاً بسبب اختلاف نسبة الشمع في الزيت الخام . فانتاج (بب) من عقد الامتياز رقم ٦٥ يتخفراو ينجمد - كما سبق ان اوضحنا في الفصل الرابع - في درجة حرارة ٦٥ فهرنهايت ولا يمكن دفعه في الأنابيب دون سبق تسخين الا في اشهر القبط .

ومن اسباب اختلاف الكلف ايضاً وجود او عدم وجود دفع طبيعي يرفع الزيت من جوف الأرض الى فم البئر دون استثناء اداة خاصة لضخه او رفعه بطريقة اخرى . ففي الكويت يندفع الزيت بضغط مائي طبيعي بينما في الولايات المتحدة وعديد من الاقطار المنتجة للزيت يحتاج الزيت في الغالب الى رفع آلي . اما في ليبيا فاكثر الآبار او جميعها تقريباً تعتمد على الدفع الطبيعي في الوقت الحاضر . ومع ذلك فقد قررت شركة اسو صرف ٥٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع حقن ماء البحر تحت خزان الزيت في زلطن لزيادة الانتاج واطالة عمر الحقل واستخراج نسبة اكبر من مدخراته .

هذه هي ام العوامل المتغيرة في كلفة الانتاج ■ واذا اخذت جميعها

ينظر الاعتبار وفورنت حقول ليبيا بغيرها فيمكن الحدس بأن كلفة زيت ليبيا سوف تستقر على معدل ٣٥ - ٤٠ سنتاً للبرميل .

٣ - ارباح الشركات و « إيرادات » الحكومات من البترول .

لقد تعرضت ارباح الانتاج لشركات الزيت العاملة في الشرق الاوسط مؤخراً الى حملة دعائية واسعة في المجلات والنشرات البترولية . ومع ان حقيقته كون شركات الزيت تحظى ارباحاً طائلة من استثماراتها في الشرق الاوسط معروفة منذ زمن طويل الا ان الموضوع اكتسب اهمية خاصة بنتيجة ما قيل عن تسرب مقتنيات من دراسة سرية اعدتها شركة آرثودي لبتل الأمريكية بناء على طلب منظمة الدول المصدرة للبترول الخام . وتتناول الدراسة اقتصاديات صناعة البترول في الشرق الأوسط . ويستدل من المعلومات التي « تسربت » ان شركات الزيت في الشرق الأوسط حققت ما بين سنة ١٩٥٦ و سنة ١٩٦٠ ارباحاً سنوية تبلغ نسبتها ٦٦٪ من قيمة استثماراتها في الشرق الأوسط . فشركة النفط العراقية حققت ٦٢٪ ، وشركة نفط قطر حققت ١١٤٪ ، وشركة ارامكو في العربية السعودية حققت ٦١٪ ، ومجموعة الشركات في ايران حققت ٧١٪ .

كان رد الفعل الذي احدثه انتشار انباء هذه الارباح المفرطة فسي الاقطار المصدرة للبترول يمسك تفكيراً سطعياً وجهاً في طبيعة صناعة البترول فقد ارتفعت اصوات الساخطين على هذه النسب العالية من الارباح دون الالتفات الى ان الحكومات نفسها شريكات في هذه الارباح وأن أي انخفاض في نسبة تلك الارباح من شأنه الاضرار بمصالح الاقطار المنتجة وقد يؤدي الى انهيار برامج الاعمار التي تعتمد على نصيصة تلك الارباح « المفرطة » . ان الذي يجب ان نفيظنا نحن شعوب الاقطار المصدرة للزيت وما ينبغي ان تنصب عليه تفهمنا هو ليس في ليبيا (١٢)

الواقع ارتفاع نسبة ارباح الشركات العاملة في بلادنا بل نسبة تلك الارباح التي نلتقها من الشركات على شكل ائذوات وضرائب وما إليها .

اما (اوبك) فكان رد فعلها أكثر اتزاناً وأقرب الى منطق الصناعة البترولية ، حيث ركزت اهتمامها على مطلبين كبيرين وهما : تصريف ، الأئذوات (اي اعتبارها مصرفاً بدلاً من حسمها من نصيفة الحكومة) وزيادة الأسعار . وإذا وفقت المنظمة في تحقيق المطلب الأخير فسوف يفضي ذلك الى ارتفاع في نسبة الأرباح التصورية محسوبة على اساس الأسعار السائدة كما سيفضي الى تقليص حصة الشركات من تلك الأرباح . وقد يتخذ تقلص نصيب الشركات شكل خاسر في عملياتها اللاحقة اي النقل والتكرير والتسويق .

اما الشركات فقد انبرت الى الدفاع عن ارباح الانتاج مدعية ان تلك الأرباح يجب ان تمزى الى مجموع استثمارات في الانتاج والنقل والتكرير والتسويق وان لا تنسب الى قيمة الاستثمارات في مرحلة الانتاج فقط . ومعنى ذلك ان العمليات اللاحقة مرتبطة ارتباطاً لا ينقسم بالانتاج ولا سبيل لتصريف الزيت الخام بدونها .

أما نسبة الأرباح في ليبيا التي لم يتح لتقرير آرثودي ليتل أن يستوفيها فسوف تستقر على مستوى اعلى من مستواها في الشرق الاوسط ، حيث ان قرب الموانئ الليبية من اوروبا يخفض من كلفة النقل كما ان خفة الزيت الليبي ينبغي ان تضمن له سعراً اعلى وان كانت من الخصائص غير المرغوب فيها في اسواق اوروبا . فإذا افترضنا ان السعر السائد للزيت الليبي سيحافظ على مستواه وهو ٢,٢١ دولاراً للبرميل وان كلفة الانتاج تصبح قريباً ١٠ سنتاً للبرميل فيسكون الربح الصافي الواجب اقتسامه بين الحكومة والشركات هو ١,٨١ دولاراً . وبذلك تجني الشركات ٩,٠٥ سنتاً للبرميل وهو اعلى ربح للبرميل من الزيت في العالم . على ان

افتراض بيع الانتاج بكامله بالسعر السائد هو افتراض غير واقعي لأن هناك شركات لا تستطيع مطلقاً تصريف زيتها بدون خصم جسيم ، فإذا افترضنا ان السعر الفعلي هو ١,٨٠ دولاراً للبرميل وان كلفة الانتاج هي ٤٠ سنتاً فسوف تحصل كل من الحكومة والشركات على ٧٠ سنتاً للبرميل ، مقابل ٧٥ سنتاً في البرميل تحصل عليها حكومات الشرق الأوسط^(١) و ٩٠ سنتاً تحصل عليها فنزويلا و ٦١ سنتاً تحصل عليها السعودية من الشركة اليابانية .

ويجب ان لا يغرب عن البال بخصوص الضرائب التي تدفعها الشركات الى الحكومات ان ليبيا ربما كانت البلد الوحيد من بين الأقطار المصدرة للبتروال الذي لا يزال يتلقى ٥٠٪ فقط من ارباح الانتاج ، ففي فنزويلا يبلغ مجموع ما تدفعه الشركات الى الحكومة ما بين ٦٨ و ٦٩ في المائة من الأرباح وفي الشرق الاوسط تعطى قاعدة المناصفة على اساس السعر السائد نسبة ٥٥ بالمئة او اكثر الى الحكومة . والسبب الذي جعل ليبيا متخلفة عن القافلة سبق شرحه في مناسبة سابقة ، انه الخصم المسموح به بمقتضى القانون الليبي ، ولعل في استطاعة الحكومة الليبية بمساعدة منظمة (اوپيك) اقناع الشركات الماملة في ليبيا بالتخلي عن حقها في منح الخصوم وبمحاسبة الحكومة بعد الآن على أساس الاسعار السائدة .

لقد بدأ مسوقو الزيت الليبي يحسّون بآثار مشاريعهم الليبية في حسابات الربح والخسارة ، فشركة ماراثون حققت زيادة قدرها ٤٤ بالمئة في ارباحها ، وقد عزا رئيسها المسترج. م. دوتيل تلك الزيادة الى مبيعات الزيت الليبي بصورة رئيسية^(٢) . اما شركة اسو فقد حققت

(١) المذكرة الايضاحية لمنظمة اوپيك المتعلقة بالقرار رقم ٤ - ٣٢ .

(٢) مجلة اخبار البترول الاسبوعية ، ٢٩ أبريل ١٩٦٣ .

وتخفيضاً ملحوظاً في الكلف في السنة الماضية ويعزى ذلك على الأكثر الى استعمال الشركة كميات متزايدة من الزيت الخام الليبي القريب الى أوروبا ... « ١١ » .

٤ - تقدير دخل ليبيا من البترول .

يرغب كثير من الناس في معرفة ما تحصل عليه الحكومة الليبية من واردات من بترولها وما تتوقع الحصول عليه في المستقبل القريب . وغالباً ما تشر الصحف الليبية تقديرات بعيدة عن الواقع للدخل البترولي ، كما انها لا تميز أحياناً بين الأثاثات والضرائب وقد تطلق على كامل دخل الحكومة من الزيت اسم أاثاث .

لقد كان دخل الحكومة من الزيت مورداً ضئيلاً قبل عام ١٩٦٢ . ومع ان شركة اسو شرعت في الأصدار المنتظم في سبتمبر ١٩٦١ . إلا انها لم تدفع الى الحكومة شيئاً يذكر نظير الـ ٥٠٢٤ مليون برميل التي صدرتها خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من تلك السنة . والسبب في ذلك ان الشركة لم تحقق ربحاً في سنة ١٩٦١ لأن المصروفات الجارية والمبالغ التي استنزلت مقابل استهلاك الأصول المادية والمصاريف الرأسالية الأخرى كانت تزيد عن الدخل الأجمالي الناجم عن بيع الزيت الخام .

أما سنة ١٩٦٢ فهي بداية عهد الرخاء البترولي لأنها أول سنة قلقت فيها الحكومة دخلاً بترولياً محترماً . وقد بدأ هذا المورد المالي الجديد يقبوا منزلة بارزة في الأفاق العام وصار يحجب الموارد التقليدية رويداً رويداً .

وفيما يلي بعض الأرقام التي تبين عناصر الدخل البترولي لسنة ١٩٦٢ :

شركة أمو :

٤,٠٠٠	جنيه ليبي	الرسوم (تراخيص الاستطلاع)
٣,٨١٨	»	الاييجارات السطحية
٤,٤١٨,٤٧٧	»	الأتاوات
٦,٥٤٦,٥٥٣	»	الضرائب
<u>١٠,٩٧٢,٨٤٨</u>	»	المجموع

شركة أويوس :

لا توجد	الرسوم
٦٧٧,٤٢٣ جنيهاً ليبيا	الاييجارات
١,٩١٥,٦١٧	الأتاوات
لا توجد	الضرائب
<u>٢,٥٩٣,٠٣٦</u>	المجموع

وبإضافة ما دفعته كلتا الشركتين في سنة ١٩٦٢ تتوصل الى مجموع دخل الحكومة وهو ١٣,٥٦٥,٨٨٤ جنيناً ليبياً . وهناك فقرات دخل صغيرة أخرى من الشركات غير المنتجة على شكل رسوم واييجارات . فإذا أضيفت هذه يصبح الدخل الكلي ١٣,٧٣٢,١٢٤ جنيناً ليبياً .

وجدري بالملاحظة ان القسم الأكبر من مدفوعات شركة أويوس كان من قبيل السلفة التي تستوفى من حصة الحكومة من دخل ١٩٦٣ ، لأن المجموعة لم تجز ربحاً بل تكبدت خسارة في سنة ١٩٦٢ (نظراً لمجز الدخل الاجالي عن تغطية نفقات التشغيل والادارة ومبالغ الاستهلاك) . اما بخصوص دخل ١٩٦٣ فإنه يتوقف على عدة عوامل أهمها ما يلي :

١ - الكمية الاجالية التي سيتم اصدارها خلال السنة .

٢ - حجم الخصوم التي ستعطيها الشركات من السعر السائد وطبيعة التسوية التي سيتم التوصل اليها مع شركة أويزس بخصوص الخصوم المفرطة التي منحت وما زالت تمنح لبيع الزيت الخام .

٣ - ما سوف تؤول اليه جهود الحكومة في الحصول على الائجار العالي من بعض الشركات التي عثرت على حقول تجارية ولكنها ابت ان تعترف بتجارية حقولها .

٤ - نتيجة الماسعي المبدولة لحل الشركات المتخلفة عن قبول التعديلات الواردة في المرسومين الملكيين على قبول تلك التعديلات .

اما بخصوص حجم الانتاج فذلك يعتمد في الدرجة الأولى على الطاقة المتبيرة . لقد انجزت شركة استو مشروع حقن المياه في حقل زلطن وزاد الانتاج فعلاً زيادة ملحوظة . ففي النصف الأول من عام ١٩٦٣ ، أي قبل تشغيل مشروع الحقن ، بلغ مجموع صادرات الزيت من مرسى البريقة حوالي ٤١ مليون برميل ، أي بمعدل ٢٢٧,٠٠٠ برميل في اليوم تقريباً . اما في اغسطس وسبتمبر ، بعد تشغيل مشروع الحقن ، فقد بلغت الصادرات ٢١,٣٧٧,٨٧٨ برميل أي بمعدل ٣٥٠,٤٥٧ برميل في اليوم . فعلى اساس هذه الأرقام وعلى اساس وضع تقديرات متحفظة للأشهر الأخرى من السنة يعتقد المؤلف ان انتاج زيت بريقة سيصل خلال عام ١٩٦٣ الى ٩٥ مليون برميل ، أي بمعدل ٢٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم . وهذا التقدير مقارب لما تنبأ به المستر رايتون رئيس شركة جرزي ستاندرد (الشركة الأم) حيث قال ان معدل الانتاج في سنة ١٩٦٣ سيتجاوز ربع المليون برميل في اليوم .

اما الشركة المصدرة الأخرى وهي أويزس فقد اصدرت خلال النصف الأول من سنة ١٩٦٣ حوالي ٢١,٤٢٠,٠٠٠ برميل من زيت الضهرة أي

بمعدل ١١٧,٧٠٠ برميل في اليوم . ويقرب هذا المعدل من الطاقة القصوى للحقل البالغة ١٢٠,٠٠٠ برميل . وفي اواخر يوليو ١٩٦٣ انتهى مشروع الانابيب الجديد الذي يصل عقد الامتياز رقم ٥٩ بالضهرة ، اي ان شركة اويرس تستطيع خلال الحملة الاشهر الاخيرة من السنة زيادة إنتاجها زيادة كبيرة . هذا وتبلغ السعة الانشائية للحقل الجديد الذي تم ربطه بشبكة الانابيب حوالي ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم ، اي ان مجموع الطاقة المتيسرة لدى مجموعة اويرس ٢٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم . وكانت ارقام الانتاج الفعلي لشهري اغسطس وسبتمبر ٦,٦١٢,٩٥٧ و ٥,٨٧٥,٠٩٢ برميلا على التعاقب ، أي بمعدل ٢,٠٦,٣٦١ برميلا في اليوم . فاذا افترضنا استمرار الانتاج على نفس المعدل خلال الربع الاخير من السنة فسوف يبلغ الانتاج الكلي لسنة ١٩٦٣ نحو ٥٦ مليون برميل .

ومن المنتظر ان تصدر شركة موبيل بضع شحنات من زيتها من حقل الحفرة خلال الربع الاخير من السنة الا ان الكمية التي ستصدر ليست من الجسامة بحيث تؤثر كثيراً على تقديراتنا .

يظهر اذن ان مجموع الزيت الخام الذي ستصدره ليبيا خلال سنة ١٩٦٣ هو في حدود ١٥١ مليون برميل ، اي بمعدل ٤١٤,٠٠٠ برميل في اليوم .

اما بخصوص الخصوم المفرطة التي تمنحها مجموعة اويرس فمع ان المؤلف لا يساوره الشك في قدرة الحكومة في الوقت المناسب على التوصل مع المجموعة الى تسوية عادلة على اساس سعر فعلي لا يقل بحال من الاحوال عن ١,٨٠ دولاراً للبرميل الا انه واثق من الجهة الاخرى من ان حصة الحكومة من ارباح ١٩٦٣ سوف تحسب على اساس سعر مخصص لا يتجاوز ١,٥٠ دولاراً للبرميل في المعدل .

وبخصوص محاولة الحكومة الحصول على الأيجار العالي من أصحاب عقود الامتياز الذين عثروا على حقول تجارية ولكنهم لم يعترفوا حتى الآن بتجارتها فالأمر مرتبط بوضع اسس واضحة يحكم على ضوءها بتجارية الحقول او العكس ، حيث ان التعريف الوارد في اللائحة البترولية رقم ٦ غير واضح ويصعب تطبيقه عملياً .

وبالنسبة للجهود الرامية الى حل بعض الشركات على قبول الاسس الجديدة التي جاء بها المرسومان الملكييان يلاحظ ان هذه الجهود بدأت تعطي ثمارها . فقد ذكرنا سابقاً ان شركتي كونتنتال واميرادا من مجموعة اوميزس وافقتا أخيراً على تعديل عقودهما ، وتفيد آخر الأنباء الواسلة من ليبيا ان شركتي موبيل وكستبرغ هما الأخريان وافقتا على التعديل . فلم تبق الا شركة نلسن ينسكر هنت شريكة (ب ب) في عقد الامتياز رقم ٦٥ ، وشركتا ليامكو ودبليو . آر . جريس شريكتا اسو سرت في عقد الامتياز رقم ٢٠ (حقل الراقوبة) ومجموعة اوموزيس (عقد الامتياز رقم ٤٧) . اما العقود الاخرى غير المنتجة فليس من الضروري الاستمجال في حل اصحابها على قبول الاسس الجديدة في هذه المرحلة .

لنعد الآن الى مشكلة تقدير دخل ليبيا من البترول لسنة ١٩٦٣ . ان الرقم الوحيد الذي يمكن تقديره بثقة هو مبلغ الأتاوات . فعلى اساس الحجم المقدّر للصادرات ، اي ١٥١ مليون برميل ، وعلى فرض محافظة السعر السائد على مستواه ، فسوف تبلغ قيمة زيت الأتاوة ٤١,٧ مليون دولار تقريباً (اي نحو ١٤,٩ مليون جنيه ليبي) اما التمكن بمجموع قيمة حصة الحكومة ، بما في ذلك الضرائب ، فهو امر صعب نظراً للغموض الذي يحيط بموضوع الخصم ومجموع مبالغ الاستهلاك . وتشير الحسابات التي اجراها المؤلف الى ان دخل المملكة الليبية للبرميل

من شركة استو سيصل الى ٧٣ سنتاً في سنة ١٩٦٣ مقابل حوالي ٦٧ سنتاً لسنة ١٩٦٢ . فاذا تأيدت صحة هذا الرقم ف سوف يبلغ مجموع دخل الحكومة من شركة استو ٦٩,٣٥ مليون دولار او حوالي ٢٤,٧٥ مليون جنيه ليبي .

اما دخل الحكومة من شركة اويزم فلعله لا يزيد كثيراً عن قيمة الاتاوة المستحقة البالغة ٥,٥ مليون جنيه ليبي ، حيث ان استبعاد مبالغ ضخمة من دخل الشركة الاجالي بسبب استهلاك الاصول المادية والمصروفات الرأسمالية الاخرى لفترة ما قبل بدء الفترة الانتاجية سوف لا يترك كثيراً لحساب المتأصلة . واقصى ما يمكن توقعه من مجموعة اويزم هو ثمانية ملايين جنيه ليبي ، بضمن ذلك الاتاوات والضرائب .

وعلى ذلك فمجموع دخل الحكومة من الزيت للسنة ١٩٦٣ سيكون في حدود ٣٣ مليون جنيه ليبي .

اما تقدير دخل ١٩٦٤ فهو خاضع بطبيعة الحال الى هامش اوسع من الخطأ . ونسبلاً للمهمة يقترح المؤلف اللجوء الى قاعدة تقريبية لحساب الدخل وهي ضرب عدد الاطنان المصدرة من الزيت في اثنين . ويمثل الرقم (٢) معدل دخل الاقطار المنتجة في الشرق الاوسط عن كل طن من البترول المصدر معبراً عنه بالباون الاسترليني . ولم يكن في الامكان استخدام هذه القاعدة بالنسبة لدخل الحكومة خلال سنة ١٩٦٣ حيث ان مصروفات تلك السنة مضافاً اليها المبالغ المستبعدة نظير الاستهلاك لم تكن على مستوى اعتيادي . ولو استخدمت تلك القاعدة لبدا دخل الحكومة مبالغاً فيه (يكون الدخل على اساس انتاج ١٥١ مليون برميل حوالي ٤٠ مليون جنيه مقابل الـ ٣٣ مليون التي اظهرتها الحسابات) . فكل ما ينبغي عمله اذن هو تقدير عدد الاطنان التي سيتم تصديرها من

ليبيا خلال عام ١٩٦٤ ثم ضرب الرقم المقدّر باثنين للحصول على فكرة تقريبية لدخل السنة المذكورة .

من المحتمل ان يبلغ المعدل السنوي لانتاج زلطن في سنة ١٩٦٤ حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ برميل في اليوم وان يبلغ انتاج حقل الراقوبة حوالي ٥٠٠٠٠٠ برميل في اليوم . ولا بد من زيادة قوة الضخ لاجل استيعاب هذا الانتاج المزيّد في شبكة الانابيب . وعلى ذلك سوف يبلغ مجموع انتاج اسو ٣٥٠٠٠٠٠ برميل في اليوم .

اما مجموعة اوزيس فمن المتوقع ان تستمد تجهيزات جديدة من حقول عقد الامتياز رقم ٥٩ . ويمكن القول بان مجموع ما سوف تنتجه وتصدره المجموعة خلال سنة ١٩٦٤ سوف لا يقل عن ربع مليون برميل في اليوم^(١) . وبذلك سوف يبلغ مجموع الانتاج الليبي في سنة ١٩٦٤ ، باستبعاد انتاج الحقول الصغيرة ، نحواً من ٦٠٠٠٠٠٠ برميل في اليوم اي حوالي ٣٠ مليون طن سنوياً^(٢) . فيتطابق قاعدتنا المذكورة سيبلغ دخل ليبيا النقدي من البترول حوالي ٦٠ مليون جنيهه ليبي لسنة ١٩٦٤ .

وجدير بالملاحظة ان البروفسور كرهارد سكوف الأستاذ في جامعة برلين الحرة كان قد ثبأ مؤخراً ان ليبيا سوف تجهز اوربا بحوالي ٦٠٠٠٠٠٠ برميل من الزيت يومياً في سنة ١٩٦٥ وان هذا الرقم ربما ارتفع الى ٨٠٠٠٠٠٠ برميل في اليوم في السبعينات .

من رأي المؤلف ان الرقم ٨٠٠٠٠٠٠ برميل في اليوم المقدّر للسبعينات سوف يتحقق في سنة ١٩٦٥ وان « ايراد » الحكومة الليبية سيبلغ عندئذ

(١) يتكهن موظفو الشركة بأن يلفوا في سنة ١٩٦٥ الهدف الذي يسعون اليه وهو نصف مليون برميل في اليوم . اي حوالي ٢٥ مليون طن سنوياً .

(٢) قدرت وزارة شؤون البترول الليبية عدد الاطنان التي سوف تصدر في سنة ١٩٦٤ بمقدار ٢٧.٢ مليون طن ، وراجع آخر كتاب سنوي للوزارة (١٩٦٣) .

٨٠ مليون جنيه لتلك السنة .

٥ - المزايا الهامشية

جرت المعادة ان تقاس المنافع التي يجنيها القطر المنتج للزيت من العمليات البترولية التي تمارسها الشركات داخل اراضيه بحجم الأتاوات والضرائب التي تستوفيها الحكومة من تلك الشركات . ومع ان هذه القبوضات تؤلف في الواقع عماد الاقتصاد الوطني في عدد من الأقطار النامية ، إلا ان هناك منافع اخرى غير مباشرة ينبغي أن لا تُنسى او تهمل ، وان لم تكن ظاهرة للعيان بشكل بارز . وقد قالت البروفسورة ادith بنروز الاسنافة في جامعة لندن بهذا الصدد ما يلي : ان الشركات الاجنبية تجلب معها كثيراً من المنافع غير المباشرة الى الأقطار النامية ، بما في ذلك تسريع خطى الابتداع وتسهيل انتقال المعلومات الفنية ، مما يؤدي الى التعجيل باستخدام الأساليب التكنولوجية المتقدمة والى تيسر مزيد من الكفايات الفنية والإدارية ^(١) .

ان صناعة البترول تتخذ في الغالب شكل مركز تدريبي واسع الأرجاء يتلقى فيه مئات من المواطنين شق أنواع المهارات اما بالتلقين الصفتي المباشر او بالتدريب في موقع العمل . وكثير من هؤلاء المدربين يتركون صناعة البترول بعدئذ ويلبسون مراكز فنية او إدارية هامة في الصناعات الأخرى ، فيدرب غيرهم للحلول محلهم وهكذا دواليك .

وفي ليبيا حيث عرض المهارات الفنية والإدارية بعيد عن الوفاء بالطلب أخذت بعض الشركات على عاتقها تنفيذ برامج تدريب واسعة ، واستطاعت خلال فترة وجيزة من تهيئة عدد ضخم من العمال الماهرين .

(١) ادith بنروز ، «مقاسة الأرباح بين الأقطار المنتجة وشركات البترول في الشرق الأوسط » ، المجلة الاقتصادية ، يونيو ١٩٥٩ ، ص ٢٢٦ .

ففي نهاية عام ١٩٦٢ بلغ عدد العمال الماهرين لدى شركات البترول ١٣٨٠ عاملاً ، إضافة الى ٨٦٧ شخصاً انيطت بهم وظائف كتابية واشرفية .

وبشرت شركة اسو سرت بتدريب عدد من المثقفين الليبيين وتأهيلهم لإدارة مصفاة مرسى البريقة . وترسل بعض الشركات عدداً من الليبيين كل سنة للدراسة الجامعية او التدريب في الولايات المتحدة والقطار الأوربية . ونظمت شركة (ب ب) صفوفاً لتدريس اللغة الانكليزية والتجارة لموظفيها الليبيين . وصرفت ليبيا شل أكثر من ١٧,٠٠٠ جنيه ليبي على تدريب الليبيين خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٢ بالإضافة الى التدريب العملي في موقع العمل . وهناك أمثلة أخرى يضيق المقام عن ذكرها .

ومن المزايا غير المباشرة التي تقترن بالصناعة البترولية المصروفات المحلية التي تنفقها شركات الزيت في شراء السلع والخدمات واستئجار المساكن والعمارات ودفع الرواتب والأجور وما الى ذلك . وقد بلغت هذه المصروفات المحلية خلال سنة ١٩٦٢ أكثر من ٣١ مليون جنيه ليبي . ولا شك ان مصروفات بهذه الجسامة تولد آثاراً اقتصادية بعيدة المدى في بلد قليل السكان .

وتساعد الشركات احياناً في تنفيذ برامج التصنيع التي ترمم الحكومة خطوطها ، بما في ذلك تأسيس معامل التكرير والصناعات البتروكيمياوية وتصنيع الغاز .

وتطالب شركات البترول في ليبيا بتزويد الحكومة بمعلومات وافية عن آبار المياه التي تحفرها لأغراضها الخاصة بغية الاستفادة بعدئذ من تلك الآبار من قبل أهالي المنطقة المختصة .

٦ - مناهج الانتاج والتصدير :

تسيطر شركات الزيت الكبرى العاملة في الشرق الأوسط وأفريقيا

الشمالية وفنزويلا على عدد من مصادر الزيت الخام . وهي تضع عادة منهاجاً للسحب أي أنها تخطط سلفاً مقدار ما سوف تستمد من الزيت من كل منطقة أو حقل خلال الفترة القادمة . فإذا كانت السوق سوق بائع لا سوق مشتري ، أي إذا كان البائع متحكماً في السوق نظراً لزيادة الطلب عن العرض ، فإن منهاج السحب يوضع على أساس الطاقة القصوى الميسورة للشركة من كل حقل ، فلا تنشأ مشكلة المفاضلة بين العراق وقطر أو بين الكويت وليبيا . أما إذا كانت السوق مبتلاة بفائض من العرض ، كما هي في الوقت الحاضر ، فعلى الشركات أن ترسم منهاجاً دقيقاً للسحب توزع بقتضاه مجموع مسحوباتها على المصادر البديلة التي تهيمن عليها وفقاً لأسس مدروسة تضمنها إدارات تلك الشركات .

ومن المؤسف أن موضوع منهاج السحب أو منهاج الإنتاج والتصدير لا يحظى بقدر كافٍ من العناية يتناسب مع أهميته . من رأي المؤلف أن هذا موضوع أساسي في صناعة البترول وأنه في صميم مشكلة العلاقات بين الحكومات والشركات وأنه لا يقل أهمية عن أسعار الزيت الخام و « تصريف » الأثروات .

ومن يتصفح ما كتبه اقتصاديو الزيت لا يجد إلا إشارات مقتضبة عابرة ذات مساس بهذا الموضوع^(١) . كما أن الهيئات الدولية مثل منظمة

(١) أشارت الدكتوراه اديت بنروز بايمارز إلى موضوع منهاج السحب في هامش لمقال نشرته في « المجلة الاقتصادية » الصادرة في يونيو ١٩٥٩ حيث قالت : لدى شركات الزيت الكبرى ملكيات بترولية في أقطار عديدة في شتى أنحاء العالم وتخضع سياساتها الانتاجية في الأقطار المختلفة إلى مؤثرات كثيرة ، بما في ذلك الترتيبات الكمركية والسياسات الداخلية لحكومات الأقطار المنتجة والقضايا المتعلقة بسلامة الاستثمارات وإمكان الاعتماد على مصادر التجويز والاتفاقات الخاصة التي تستهدف « تنظيم » عرض الزيت . وأكثر الشركات تسيطر على مصادر للزيت ذات كلفة واطنة وأخرى ذات كلفة عالية ولكنها لا تنصرف بالضرورة نحو توسيع إنتاج الزيت ذي الكلفة الواطنة .

(اوبك) او مؤتمر البترول العربي لم تكن اكثر انطلافاً . ولعل السبب الرئيسي في هذا الانكماش عن بحث مناهج السحب قليلة المعلومات والاحصاءات المنشورة عن الموضوع . وربما كان هناك سبب آخر وهو ان الموضوع يقرن في بعض الأذهان بموضوع التوزيع النسبي للإنتاج الذي افاره بعض مفكري (اوبك) ثم حنط في ملفات المنظمة .

ان حقيقة كون شركات الزيت المتعددة المصادر في وضع يمكنها من تكييف حجم الزيت الخام النسبي الذي تسحبه من أي مصدر وفق ميثقتها تضع الأقطار المنتجة في مركز غير مريح . ف لدى الشركات سلاح تستطيع أن تشهره متى شاءت لارهاق الحكومة المضيفة او ارهابها او لدق اسفين بين مناطق الإنتاج المتنافسة . ويستطيع المراقب ان يلحظ هذا النمط من المناورات في ارقام انتاج الزيت الخام في العراق . فبينما قفز الانتاج في ايران والكويت خلال عام ١٩٦٢ بنسبة ١٢٪ و ١١,٥٪ على التوالي عما كان عليه في سنة ١٩٦١ اذا بانتاج العراق يزحف بنسبة ٠,٣٪ فقط . ولم يخف على رجال الزيت ما قصده المناورون ، بل سرعان ما تبينوا في الأمر عقوبة فرضتها شركة الزيت العراقية على نظام قاسم للاقتصاص منه على عناده . وبعد انهيار العهد القاسمي خفت حدة التوتر (الذي شده الهوج والطيش اكثر من الحرص على المصلحة العامة) بين الحكومة والشركات واستأنف الإنتاج مسيرته الطبيعية نحو الصعود .

لقد كان كثير من المثقفين في ليبيا ضد مشروع انضمام المملكة الليبية الى منظمة الأقطار المصدرة للزيت لاعتقادهم ان زيتهم يتمتع بميزة تنافسية قد تفسدها عليهم عضوية تلك المنظمة . ان مثل هذه الأوهام لا يمكن تبديدها إلا بفهم أفضل للعوامل التي تتحكم في مناهج السحب التي ترسمها الشركات .

ولعل من الصواب ان نبدأ بذكر ما ليس هو ، بدلاً من ذكر ما هو ،
منهاج السحب .

فليس منهاج السحب اختياراً منطقياً توصلت اليه الشركات عن طريق
حسابات اقتصادية سليمة . فواضعو منهاج لا يسترشدون كثيراً بكلف
الانتاج مثلاً ، بدليل هذه الوثبة التي وثبتها مؤخراً صادرات فنزويلا الى
اوربا بالرغم من ارتفاع كلفة الانتاج الفنزويلي .

وليس منهاج السحب مقيداً بمجموع المدخرات البترولية الثابت وجودها
في كل حقل أو منطقة . فقد كانت نسبة المدخرات الى الانتاج في سنة
١٩٦٢ كنسبة ١٠٢,٧ الى ١ في السعودية وكنسبة ١٠٠,١ الى ١ في
الكويت ، بينما كانت في ايران وقطر كنسبة ٥٥,٩ الى ١ و ٤٤,١ الى
١ على التتابع .

ان أم الاعتبارات التي تتحكم فيما يظهر باختيار المصادر وتحديد
النسب التي تسحب من كل مصدر هي ما يأتي :

١ - تنوع المصادر . يبدو ان الشركات تعلق أهمية كبرى على هذا
العامل ، لا سيما بعد ازمة السويس ، فقد انفقت وما زالت تنفق
ملايين الجنيهات بحثاً عن الزيت في مناطق ذات امكانيات
بترولية ضعيفة . وعند عثورها على مصدر جديد تندفع في
تطويره بأقصى سرعة ممكنة دون النظر الى كلف الانتاج . فقد
صرفت استر ٥٠ مليون دولار في تمويل مشروع لحقن المياه في
حقل زلطن لزيادة الانتاج ، بينما لدى الشركة فائض في الطاقة
الانتاجية في أقطار أخرى بكلفة اوطأ . فتتنوع المصادر هو
القوة السحرية التي تسيطر حركة الانتاج والتصدير في ليبيا .

٢ - والعامل الثاني في تقرير سياسة السحب هو كثافة الزيت ونوعيته .

لقد أوضحنا في موضع آخر ان نموذج الطلب على منتجات الزيت في اوروبا متجه نحو الزيت الخام الثقيلة ، وهذا يفسر الزيادة في الطلب على بترول فزويلا بالرغم من فرق الكلفة . ولعل هذا السبب نفسه هو الذي دفع الشركة المالكة لحقل السفانية البحري المنتج للزيت الثقيل في السعودية الى توسيع الطاقة الانتاجية في ذلك الحقل الى ٣٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم في سنة ١٩٦٢ مع اعداد العدة لتوسيعها مرة أخرى خلال عام ١٩٦٣ الى ٤٢٥,٠٠٠ برميل في اليوم . فبدون الزيت الفزويلي الثقيل وزيت السفانية المتوسط الكثافة لا سبيل لاستيعاب مزيد من الزيت الليبي وزيت قطر في مصافي اوروبا .

٣ - والعامل الثالث هو الترتيبات الداخلية بين الشركات الكبرى والمساومات بينها على توزيع الأسواق . وقد تتخذ اكثر هذه الترتيبات شكل تفاهم ودي على مسافة مأمونة من أحكام التشريعات المضادة للكارتيلات .

٤ - ومن هذه العوامل أيضاً السياسة الداخلية للبلد المستورد . فالقيود التي وضعتها الولايات المتحدة على استيراد الزيت الخام أدت الى تبدلات عميقة في مناهج الحث ، كما ان سياسة فرنسا الرامية الى تشجيع الانتاج من مصادر منطقة الفرنك ومحاربة الزيت المستورد من تلك المنطقة منبثقة من هذا الاعتبار ذاته .

٥ - ويبدو ان المناخ السياسي في القطر المصدر ذو اثر كبير في اختيار مصدر تعتمد منه الشركات الزيادة التي تحتاج اليها الأسواق من الزيت الخام . فاذا القينا نظرة على نسب الزيادة في صادرات المناطق المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية لوجدنا ان أكثر الزيادات تعكس اعتبارات سياسية .

الفصل السابع

انشاء صناعات ذات قاعدة بترولية

١ - الاستفادة من المدخرات الغازية :

القسم الأكبر من الغاز الليبي ينبعث من الآبار مصاحباً للزيت الخام بصورة لا ارادية . ولكن هناك بئرين غازيتين مغلقتين في الوقت الحاضر ويمكن الاستفادة منها في أي وقت في المستقبل . ويبدو ان احدي هاتين البئرين تقع في حقل غازي كبير ، تلك هي البئر رقم أ - ١ في عقد الامتياز رقم ٢٣ للشركة الفرنسية (توتال) . وتقع الطبقة المنتجة على عمق نحو ٣٣٧٠ قدماً . اما البئر الاخرى فأقل شأناً وهي تقع في عقد الامتياز رقم ١ في القسم البترولي الرابع لشركة استو ستاندره ليبيا ويبلغ عمق الطبقة المنتجة حوالي ٢٦٣٥ قدماً .

تقوم كل من شركتي استو واويزس بحرق الغاز المرافق للبترول الخام . ولم تليسر حتى الآن تقديرات بمقدار المدخرات الغازية الثابت وجودها في حقول هاتين الشركتين . اما الانتاج فيقدر شهرياً وترسل تقارير تبين تفاصيل الغاز المنتج الى وزارة البترول شهراً بشهر .

يظهر من الأرقام المزودة من قبل الشركات ان مجموع الغاز في درجة ٦٠ فهرنهايت وضغط ١٤,٧ للأنج المربع المنتج من حقل زلطن منذ اغسطس ١٩٦١ (تاريخ بدء الانتاج) حتى نهاية ديسمبر ١٩٦٢ قد بلغ حوالي ٢٣,٦ بليون قدم مكعب ، أي بمعدل ٦٧ مليون قدم مكعب في اليوم . فاذا قورنت هذه الأرقام بأرقام انتاج الزيت الخام لوجد ان نسبة الغاز الى الزيت هي ٦٥٠ قدماً مكعباً من الغاز لكل برميل من زيت حقل زلطن .

أما في النصف الأول من سنة ١٩٦٣ فقد بلغ مجموع انتاج حقل زلطن والراقوبة من الغاز ٢٨ بليون قدم مكعب ، أي بمعدل حوالي ١٥٥ مليون قدم مكعب في اليوم . ومن هذه الكميات الضخمة التي انتجتها شركتا استو واستو سرت لم يستعمل في العمليات سوى ١٦٦ مليون قدم مكعب أي أقل من نصف في المائة والباقي احرق .

وانتجت شركة اوپزس خلال المدة من مايو ١٩٦٢ حتى يونيو ١٩٦٣ نحو ٢١,٢٧ بليون قدم مكعب من الغاز . وبمقارنة هذه الكمية بانتاجها من الزيت الخام يظهر ان كل برميل من الزيت الخام يقابلة ٥٠٠ قدم مكعب من الغاز . ولم تستعمل الشركة من الغاز المنتج سوى قدر يسير جداً واحترقت الباقي .

وبذلك يكون قد بلغ مجموع انتاج الغاز في ليبيا حتى منتصف ١٩٦٣ نحواً من ٧٢ بليون قدم مكعب مقابل حوالي ٧٥٠ بليون قدم مكعب سنوياً تلتنجه اقطار الشرق الأوسط .

ويجد القارئ في الجدول المرافق التركيب النسبي لغاز زلطن والضريرة .

يبدو من التحاليل ان غاز الضهريرة يحتوي على نسبة اعلى من الأجزاء

الجدول رقم (٩) تحاليل نماذج من الغاز الطبيعي الليبي

الأجزاء	النسب (زلطن)	النسب (الضهرة)
ميثين	% ٦٤,٥	% ٤٦,٦٢
إيثين	% ٢١,٠	% ١٩,٣٨
بروبين	% ٨,٤	% ١٦,٤٨
إيسوبوتين	% ١,٣	% ٣,٩٦
إين . بوتين	% ٢,٩	% ٦,٨٣
إيسوبلوتين	% ٠,٨	% ١,٩٨
إين . بنتين	% ٠,٧	% ١,٦٢
هكسين	% ٠,٤	% ١,١١

الثقيلة لذلك فهو يلتجئ كمية اكبر من الغاز المسيل (البوتاغاز) .
ولاجل مقارنة الغاز الليبي بفازات المناطق المتجربة الأخرى نثبت
ادناه جدولاً يبين نسب الأجزاء المهمة في الغازات المختلفة .

نعود الآن الى استعمالات الغاز الطبيعي . يمكن استعمال هذا الغاز
محلياً كوقود لتوليد القوة الكهربائية وصنع السمنت وفي صناعات الزجاج
والألومنيوم والصناعات الأخرى التي تستهلك نسبة كبيرة من الوقود .
ويمكن توزيع الغاز في الأنابيب لاستخدامه كوقود في المنازل وللأغراض
الصناعية . وفي الامكان تسيل البروبين والبوتين وتعبئتهما في اسطوانات
للاستهلاك المحلي . وتوصلت بعض الشركات مؤخراً الى اساليب جديدة
لنقل الميثين الجزائري في سفن خاصة من معمل التسييل على الساحل
الجزائري الى بريطانيا لغرض استعماله في زيادة الطاقة الحرارية للغاز
المنتج من الفحم في بريطانيا وخفض كلفة الانتاج في آن واحد .

الجدول رقم (١٠) مقارنة التركيب النسبي للغازات المختلفة

البلدان	نسبة الميثان	نسبة الايثان	نسبة البروتين	نسبة الكربون
الجزائر	٨١,٣	٦,٨	١,٥	٢,٣
مغل حاس رميل فرنسا	٦٩,٦	٣,١	٠,٦	١,١
مغل لاله المكسيك	٦٤,٥	٥,٤	٣,٨	٧,٨
مغل روزاريكا السعودية	٥٧,٤٨	١٣,٢٧	١,٨٢	٥,٩١
مغل القاطيف فنزويلا	٨٠,٧٣	٥,٥١	٠,٨٠	٢,٣٣
مغل اطقول الولايات المتحدة	٥٨,٧	١٦,٥	٥,٠	٩,٩
مغل نكاس باكستان	٨٩,٥	٠,٩	—	٠,٤
مغل سوي				

ولا تزال بعض الجهات تدرس امكانية نقل الغاز الجزائري والليبي في أنابيب تحت البحر الى فرنسا وإيطاليا .

يستعمل الغاز الطبيعي أيضاً كإحدى خام في صناعة البتروكيمياويات لإنتاج أنواع مختلفة من المنتجات كالدائن (البلاستيك) واسود الكربون والكبريت والأسمدة وغير ذلك .

ويستعمل الغاز أيضاً في صنع الغازولين الطبيعي وحرق الكيماويات الفائضة في الطبقات لسد حاجة المستقبل .

فإذا كانت كل هذه السبل ميسورة لاستخدام الغاز الطبيعي فلماذا إذن يحرق في ليبيا والشرق الأوسط ؟ لقد أثار هذا التساؤل كثيراً من النقاش الحاد والضغائن بين الشركات والأقطار المنتجة . وكثيراً ما دخلت في الموضوع ملاهيات سياسية . من رأي المؤلف ان عناصر الجواب الصحيح موجودة في النقاط الآتية :

١ - ان انتاج الغاز في الشرق الأوسط وفي ليبيا لا يمكن السيطرة عليه وتنظيمه وفقاً لمستلزمات الطلب الحالي ، لذلك فلا بد من حرق الفائض .

٢ - ان البيئة الاقتصادية في الأقطار المنتجة للغاز لا تيسر المجال لاستخدام الغاز الطبيعي بمقياس واسع للأغراض المحلية ولا تشجع على قيام صناعات تستهدف التصدير .

٣ - ان الحكومات في الأقطار المنتجة لا تبدي نشاطاً كافياً في ملاحقة الدراسات الفنية والاقتصادية التي ترمي الى التغلب على المشاكل التي تعترض سبيل استثمار الثروة الغازية .

٤ - ان الأقطار المنتجة غير مستعدة فيما يبدو للجلوس على مائدة

واحدة ورسم برنامج موحد تتفق عليه جميع الأطراف المعنية لتنسيق المشاريع الهادفة الى استعمال الغاز الطبيعي ، منعا لازدواج المشاريع أو تكررها في عدد من الأقطار وبغية تهيئة سوق أوسع للمنتجات النهائية .

مثال ذلك ان كل قطر يسمى لاقامة مصنع اسمدة بيثا يكفي مصنع واحد متوسط الحجم لسد حاجة جميع الأقطار النامية . فلو تخصص كل بلد في صناعة غازية واحدة لما بلغت المشكلة حد الأعضاء .

وفي ليبيا لم تبرز حتى الآن اي خطة عملية لاستعمال الغاز الطبيعي . والمفهوم ان شركة اويرس ، استجابة الى ضغط الحكومة ، تقوم باتصالات لغرض استخدام جزء من غازها . ولعل في الامكان توجيه ضغط مماثل الى شركة اسوبغية حملها على دراسة امكانية انشاء صناعة اسمدة نابتروجينية في ليبيا على غرار المصانع التي اعلن المستر راثبون رئيس شركة جرزي ستاندرود ان شركته اعتزمت انشاءها في ست مناطق مختلفة وهي كولومبيا وكوستاريكا وسلفادور واروبا والفلبين واسبانيا .

يفترض اكثر الناس ان الأقطار الغنية بالثروة الغازية تتمتع بمزية تؤهلها لانتاج السلع التي يستهلك انتاجها وقوداً كثيراً بكلفة واطشة نسبياً . ان هذا القول لا يصدق بالضرورة على بلد نام ذي اقتصاد متخلف . فاقنتاجات الصناعات الراسمة الانتاج هي على درجة من التعقد ، وعناصر الكلفة هي من التعدد بحيث لا يستطيع شخص مسئول أن يوصي بسهولة بإقامة مصنع فولاذ أو النيويم او مميت دون القيام بدراسة عميقة وشاملة للنواحي الفنية والاقتصادية بما في ذلك كلفة الانتاج وتسلسل العمليات ونطاقها وتوفر الأسواق لاستيعاب الانتاج بأسعار مجزية وتهيؤ فرص بديلة لاستثمار رؤوس الأموال المنوي زجها في المشروع وتيسر

الكفايات الفنية والمواهب الادارية وما الى ذلك من عوامل متشعبة تؤدي في آخر المطاف إما الى نمو المشروع ورسومه او خسوره فواته . ومزية الوقود الرخيص قد لا توفر اكثر من ٠.١٠ / او ٠.١٥ / من كلفة السلعة النهائية ، ولكن هناك من عناصر الكلفة الأخرى ما قد يحو هذا الوفرة المزعوم ويقلب المزية الى عبء مالي مرهق .

فالتكاليف الرأسمالية الاضافية الناجمة مثلاً عن ضرورة تجهيز سكن ومرافق صحية وترفيهية للعمال في الأقطار النامية قد تبتلع جزءاً كبيراً من الوفرة الذي يحققه الوقود الرخيص . كذلك الزيادة في اجور الشحن والتأمين ونفقات الادارة والتشغيل وعدم وجود صناعات تكميلية قادرة على الاستفادة من المنتجات الفرعية او باستطاعتها تزويد مواد خام اضافية تحتاج اليها عملية الانتاج ، كل ذلك يهبط المشروع ويضيق عليه سبيل النجاح . ومن جهة أخرى قد يستطيع صاحب المشروع تحقيق وفرة في اجور العمل بعد الاستغناء عن المستخدمين الأجانب . وقد يسد المشروع بعض الحاجة الى التنويع في الاقتصاد القومي او قد يخدم أهدافاً أخرى لا تدخل ضمن المفهوم الاقتصادي كتطمين احتياجات الدفاع الوطني او مصانعة الكبرياء القومية او تخلق الرأي العام او ارضاء نزوة من نزوات الحكام .

ففي ظروف كهذه لا مفر من عقد موازنة دقيقة بين شتى العوامل قبل اتخاذ قرار حاسم يتمنر نقضه بعدئذ . ولعل في ملايسات مشروع الكيماويات الذي تعاقبت عليه حكومة الكويت مع شركة دينورا الابيطالية حافزاً على التروي والتريث .

يبدو ان هناك فرصة حقيقية لاستعمال الغاز الليبي الموجود في عقد الامتياز رقم ٢٣ والذي سبقت الاشارة اليه ، وذلك بضخه الى طرابلس

وهي مركز استهلاك كبير نسبياً وتوزعه هناك بشبكة انابيب على المنازل والمعامل . وتتولى شركة ايطالية في الوقت الحاضر انتاج الغاز من الفحم ولا شك ان الغاز الطبيعي المستمد من آبار عقد الامتياز رقم ٢٣ سيكلف أقل بكثير وقد يشجع قيام بعض الصناعات اذا توفرت الظروف الأخرى الملائمة لها .

لقد تقدمت عدة شركات بطلبات الى السلطات المختصة في طرابلس حول السماح لها بتنفيذ مشروع كهذا ولكنها لم تحظ بجواب قاطع سلباً او ايجاباً . وقد عرضت إحدى الشركات القيام بما يلي :

١ - مد خط انابيب ذي قطر ١٠ بوصات وطول ٨٥ ميلاً من نقطة تجميع في عقد الامتياز رقم ٢٣ الى مركز توزيع في ضواحي مدينة طرابلس .

٢ - تأسيس نظام تجميع حقلي قرب مواقع الآبار واجهزة معالجة الغاز الضرورية لضمان وصول النوعية الصحيحة من الغاز الى مركز التوزيع في طرابلس .

٣ - التعاقد مع الشركة الفرنسية صاحبة عقد الامتياز رقم ٢٣ على الاذن بحفر ثلاث آبار على الأكثر في الحقل لعمق ٣٥٠٠ قدم لتأمين تجهيزات ثابتة ومضمونة من الغاز الطبيعي .

٤ - امكانيات التصفية :

يسأل كثير من المواطنين الليبيين عن السبب في اكتفاء المملكة الليبية بتصدير زيتها خاماً بينما تتمتع الأقطار المنتجة الأخرى كفرنزويلا وايران والكويت بمزية تكرير جزء كبير من انتاجها داخل حدودها . وهذا سؤال وجيه ، وما لم يظفر السائل بجواب مقنع فقد يخلق هو

الجواب بأن ينسب الى الشركات العاملة في البلاد بواعث خبيثة ويحضر حكومته على اتباع سياسة عنيفة مع « المستغلين الأجانب » .

السبب في عدم تقدم أي من الشركات البترولية العاملة في ليبيا بطلب انشاء مصفاة كبيرة لفصل اجزاء الزيت الخام وتصدير المنتجات الى الأسواق الخارجية وفي عدم توقع وصول مثل هذا العرض من أي شركة في المستقبل هو سبب تجاري بحت . فقد تغيرت اقتصاديات التصفية تغيراً جذرياً خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى الى فقدان الأقطار المنتجة للزيت المزية الموقعية التي كانت تتمتع بها في وقت ما والى انتقال تلك المزية الى الأقطار المستهلكة . ومعامل التكرير الضخمة مثل عبادان والأحمدي لم تعد مربحة في الظروف الاقتصادية السائدة اليوم ، وهي انما تثقل حتى الآن لكون الكلف الثابتة للتصفية تؤلف نسبة عالية من مجموع الكلف بحيث يحسد اصحابها مبرراً لتشغيلها حتى بخسارة تقادياً من تكبد خسارة اعظم بتركها عاطلة عن العمل أو اخراجها كلية عن الاستعمال .

وقد تضافر عدد من العوامل على سلب الأقطار المنتجة مزيتها الموقعية التي كانت تتمتع بها قبل الحرب في ميدان التكرير . فأول عامل مهد السبيل لهذا التغير هو ان أوروبا خرجت من ويلات الحرب الماضية باقتصاد مهشم ، فكانت مضطرة الى استيراد مقادير ضخمة من السلع لم تقوَ معمونة خطة مارشال على تسديد ائمانها كاملة . وهذه المستوردات كانت تحتاج طبعاً الى تحويل خارجي . ومن جهة أخرى فان الماكينة الاقتصادية التي ارهقتها سنوات الحرب لم تستطع تهيئة فرص الاستخدام للملايين الجنود العائدين من ساحة الحرب الى الحياة المدنية . ففي ظروف كهذه كانت من الطبيعي أن تعتمد الأقطار الأوروبية الى تشجيع بناء معامل التكرير المحلية اقتصاداً في التحويل الخارجي وتخفيفاً من وطأة البطالة .

ولكن هذا الاتجاه الجديد ما كان ليستمر ويثبت لولا حصول تطورات اقتصادية أخرى في صناعة البترول . وأهم هذه التطورات ما يلي :

١ - حصل تبدل اساسي في نموذج استهلاك المنتجات البترولية في

اوربا خلال العقد المنصرم لمصلحة الزيت الثقيلة . ومعنى ذلك ان الطلب الأوربي على المنتجات الخفيفة كالغازولين والكروسين والمنتجات الوسطى كزيت الديزل قد تقلص نسبياً (وان زادت الكمية المستهلكة فعلاً) ، بينما قوَّع الطلب بصورة مطردة على زيت الوقود . ففي وضع كهذا وجدت الشركات الكبرى التي تسيطر على مصادر شتى من زيوت ذات كثافات مختلفة ان من الأجدي اقتصادياً ان تؤسس طاقة التصفية في المواضع التي تتاح لها فيها فرص تكييف نسب الانتاج بشكل يلائم نموذج الطلب . ولايضاح هذه الناحية نستعين بمثال مادي : فلو قررت شركة استواء مصفاة ضخمة في البريقة لتكرير الزيت الليبي الخفيف لوجدت تحت تصرفها كمية فائضة من الغازولين ليس من الهين تسويقها . وعندها تلجأ الشركة الى أحد أمرين ، فأما ان تحقن بعض المنتجات الخفيفة داخل الطبقات أو تستورد كمية من الزيت الفنزويلي الثقيل لموازنة الزيت الليبي . وفي كلتا الحالتين تتعرض الشركة الى مزيد من تكاليف الانتاج بحيث يصبح المشروع غير اقتصادي .

ان حقن المنتجات الخفيفة الفائضة في جوف الأرض اتخذ مؤخراً ابعاداً خطيرة في المملكة العربية السعودية . فقد حُقِن مقدار ٤,٣ مليون برميل من المنتجات البيضاء التي عجزت الشركة عن بيعها بأسعار مجزية في حقل القطيف خلال عام ١٩٦٢ مقابل ٣ ملايين في سنة

١٩٦١^(١) . وليس من العسير التنبؤ بأن الزيت الخفيف سوف يفقد مكانته تدريجياً ، وهو سبب إضافي لتركيز الطاقة التكريرية في مراكز الاستهلاك .

ومما يعزز الرغبة في إنشاء المصافي في أوروبا واليابان ومراكز الاستهلاك الأخرى قدرة المكرر في تلك المراكز على التغلب على الخصائص غير المرغوب فيها التي تتصف بها بعض الزيوت عن طريق خلطها بزيوت أخرى غير مبنلة بتلك الخصائص . مثال ذلك ان زيت الوقود اللبي عرضة للانجذاب في أوروبا نظراً لاحتوائه على نسبة عالية من الشمع . فلتغلب على هذه السيئة والحصول على منتج مقبول يخلط الزيت اللبي بزيوت أخرى ذي قاعدة اسفلتية ونسبة ضئيلة من الشمع . كذلك يستفاد من خصيصة انخفاض نسبة الكبريت في الزيت اللبي للتطفيف من حدة الزيوت الأخرى الحاوية على نسب عالية من الكبريت .

٢- ومن التطورات المهمة التي حصلت بعد الحرب ظهور الناقلات الضخمة التي تستطيع نقل الزيت الخام بوفر كبير في أجور الشحن . فمن المعروف انه ، ضمن حدود معينة ، كلما زاد حجم الناقله قلت تكاليف النقل للوحدة . وحيث ان مبيعات منتجات البترول لا تستدعي عادة استعمال ناقلات كبيرة لأن الصفقات لا تكون من الضخامة بحيث تشغل حيزاً يزيد عما هو ميسور في الناقلات الصغيرة لذلك فقد نشأ فرق بين أجور شحن المنتجات بسفن صغيرة من مصافي الشرق الأوسط وبين أجور شحن الزيت الخام في سفن ضخمة الى المصافي الأوروبية . وهذا الفرق أخذ في الاتساع تدريجياً باستمرار الزيادة في متوسط

(١) بترليوم بريس سرفيس ، يونيو ١٩٦٣ ، ص ٢٤٦ .

حجم الناقلات وبتعميق قناة السويس .

٣ - ان كلفة تكرير البرميل الواحد من الزيت الخام في مصفاة منشأة في بلد متخلف هي في الغالب أعلى من كلفة تكريره في مصفاة كائنة في بلد متقدم صناعياً . واسباب هذا التفاوت في الكلفة هي نفس الأسباب التي أوردناها فيما يتعلق بتأسيس الصناعات التي تستهلك قدراً كبيراً من الوقود . فرأس المال الواجب توظيفه في المشروع قد يزيد كثيراً عما هو مطلوب لنفس المشروع في أوروبا اذ لا بد من هيئة مرافق صحية وطرق وماكن ومياه عذبة وقوة كهربائية وعشرات من التسهيلات التي لا يلزم صاحب المشروع بتأمينها في البلدان المتقدمة .

٤ - ان المناخ الاستثماري في اكثر الأقطار المنتجة للزيت في عود مستمر . فالاستقرار السياسي مفقود والحملات ضد الأجنبي في أوجها ، اضافة الى ظهور تيارات عقائدية عنيفة افزعت رؤوس الأموال الأجنبية وخلقت وضاعاً لم يعد معه في الامكان اجتذاب الاستثمارات الأجنبية منها كانت مقررات الكلفة والاعفاءات الضريبية .

فلهذه الأسباب مجتمعة يستحسن ان يقتصر نشاط الحكومة الليبية في حقل التنصيف على السوق المحلية وعدم ارضاق الشركات بطلب تشييد مصافي لاغراض التصدير .

لقد حصلت اتصالات بين لجنة البترول وشركة اسو منذ نوفمبر ١٩٥٨ بخصوص اقامة مصفاة صغيرة لسد الاحتياجات المحلية من منتجات البترول . وقد وافقت الشركة على تأسيس مصفاة ذات سعة ٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم في مرمى البريقة وذلك على أساس بعض المبادئ الأساسية ، التي

اقترحتها الشركة ووافقت عليها لجنة البترول . ونظراً لأهمية هذه المبادئ فسوف نلم بها المامة قصيرة :

نفسه الشركة مصفاة لانتاج المنتجات البترولية التي يحتاج اليها المستهلك الليبي من غازولين وكروسين وزيت ديزل وزيت وقود ولكنها لا تعتمد بانتاج بترين الطيارات أو الأنواع الخاصة من الوقود للأغراض العسكرية . تعتمد الحكومة الليبية اذا طلب اليها ذلك بالمساعدة في الحصول على موقع للمصفاة والمنشآت الأخرى بكلفة معقولة . يحق للشركة استيراد ما تحتاج اليه من اجهزة ومكانن ومواد لغرض انشاء المصفاة وتشغيلها معفاة من رسم الوارد الكركي . كذلك يحق لها استيراد الزيوت الخام من الخارج لضمان مطابقة انتاج المصفاة لنموذج الطلب على المنتجات البترولية في ليبيا . وللشركة تصدير ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات في السفن التي تختارها وبمقتضى الشروط المنصوص عليها في المادة ١٦ (٤) من قانون البترول لسنة ١٩٥٥ . تدار المصفاة على اسس تجارية تضمن نسبة معقولة من الأرباح . تخضع المصفاة لقوانين الضرائب الليبية باستثناء ما ذكر اعلاه . تلتزم الشركة بشروط لا تقل عما تلتزم به الصناعات الأخرى في ليبيا . تلتزم الشركة بنفس الحقوق وتخضع لنفس الواجبات المنصوص عليها في البند (١٥) والفقرة الأولى من البند (١٨) من الملحق الثاني لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ . وكل خلاف يفتأ بين الحكومة والشركة يسوى بمقتضى البند (٢٨) من الملحق الثاني المذكور أي بالتحكيم .

لقد اصبحت المصفاة الآن مشروعاً منتجاً . وكانت قد بنيت في بلجيكا على منصة عائمة واقتبذت من هناك الى ميناء البريقة حيث ثبتت هي والمنصة في الميناء في أوائل صيف ١٩٦٣ . وتتألف المصفاة من برج التقطير واجهزة التصفية المعتادة الأخرى مع مختبر وصهاريج وشبكة

والمصفاة بطاقتها الانتاجية المصممة تستطيع مد احتياجات الاستهلاك المحلي خلال السنوات القليلة القادمة . وقد بلغ حجم منتجات البترول المستوردة خلال عام ١٩٦١ (ويمكن اعتباره مائياً لحجم الاستهلاك على وجه التقريب) ١٥٤٦٧٠٠٠ برميل ، أي بمعدل حوالي ٤٠٠٠ برميل في اليوم ^(١) . وهذا يعني ان سعة المصفاة تساري ضعف حجم الاستهلاك تقريباً لسنة ١٩٦١ . وبما ان الاقتصاد الليبي آخذ في النمو السريع ، اضافة الى تكاثر عدد السكان ، فمن المرجح فيه الشروع منذ الآن باتخاذ الترتيبات لتوسيع الطاقة الانتاجية في تاريخ مبكر .

وكان نموذج الطلب خلال سنة ١٩٦١ ، كما يستدل عليه من حجم استيرادات منتجات البترول ، على الشكل الآتي بصورة تقريبية : ٣٥٪ بنزين ، ١١٪ كروسين ، ٤٨٪ زيت الغاز ، ٤٪ زيت الوقود ، ٢٪ زيت تشحيم . من الواضح اذن ان نموذج الطلب في ليبيا متجه نحو المنتجات الخفيفة وقد يظل في هذا الاتجاه لمدة طويلة . أما التصنيع ، اذا جاء يوماً ما ، فلن يضيف كثيراً الى الطلب على زيت الوقود نظراً لوجود مصدر طاقة رخيصة على قيد مسافة قصيرة من طرابلس ، وهو الغاز الطبيعي . وكل فائض من زيت الوقود تفتحه المصفاة يمكن تصريفه بسهولة عبر البحر الأبيض المتوسط . لمصفاة البريقة اذن مشروع تجاري مربح اقيم على أسس اقتصادية سليمة .

وقبل اختتام هذا الفصل لا بد من الاشارة الى النقاش الذي بدأ يدور مؤخراً في ليبيا حول امكانية تأسيس مراكز تموين في الموانئ الليبية لتجهيز البواخر بمنتجات البترول التي تحتاج اليها . ويقول الدعاة

(١) بترول انفورماسيون ٢٠٠ نوفمبر ١٩٦٢ ص ٧٢ (بالفرنسية) .

الى هذا المشروع ان اكثر السفن التي تغر عباب المتوسط هي ذات
مكائن ديزل ولذلك فلن تنشأ مشكلة المنتجات الوسطى . والسفن
الأخرى تتمون بزيوت الوقود الذي يحويه البرميل من الخام الليبي . ولكن
هؤلاء الدعاة لم يوضحوا كيفية التخلص من (النافثا) التي في البرميل !
أما المناوئون للمشروع فيركزون على زاوية الكلفة الباهظة التي تقترن
بضرورة التخلص من المنتجات الخفيفة بإثان بخمة .



الفصل الثامن

التعديلات القانونية المقترحة

اوضحنا في الفصل الثالث ان التعديلات التي ادخلت في سنة ١٩٦١ على قانون البترول لسنة ١٩٥٥ تقلل خطوة كبرى في اصلاح الاطوار التشريعي الذي تعمل في نطاقه الصناعة البترولية في ليبيا . فقد قضت التعديلات على اكثر ماوىء القانون القديم كالاعانة التمويضية والنسبة المقرطة التي كانت تستهلك بموجبها المصروفات الرأسمالية المنفقة في فترة ما قبل الانتاج ومبدأ الاسبقية في منح عقود الامتياز وغير ذلك .

وقد قبلت اكثر الشركات العاملة في ليبيا طوعاً بالشروط الجديدة وعدلت عقود امتيازها القائمة بمقتضى أحكام القانون المعدل ، وهذه الحقيقة في ذاتها تحمل الدليل على حكمة اولئك الذين وضعوا نصوص المرسومين الملكيين المؤرخين ٣ يوليو و ٩ نوفمبر ١٩٦١ ويعد نظريتهم . وشركات الزيت نفسها حقيقة بالثناء والاطراء نظراً لما اظهرته من المرونة والاستجابة في علاقاتها مع الحكومات المتتعة بخلاف مواقفها السلبية

السابقة وتشبثها العنيد بحقوقها التعاقدية ورطلها من اللحم .

غير ان احكام القانون الليبي ، ولا سيما ما يتعلق منها بتعريف الدخل ، ما زالت اكثر سخاء من شروط الاتفاقيات المفقودة مع اقطار الشرق الأوسط . ولكن ذلك لا يعني ان المشرع الليبي كان أقل حرصاً من زميله في الشرق الأوسط على احتلاب دولار اضافي من شركات البترول . انما يعني ذلك ان واضعي التعديلات ، عند تقييمهم ردود الفعل لدى الشركات ، شعروا انهم يحاولون الحصول على ذلك الدولار الاضافي ربما جازفوا بخسران المزايا التي تفقرون بقبول الشركات القائمة للشروط الجديدة . اذ لو جعلت الابعاء المالية الجديدة اكثر ارحاماً لامتنت الشركات من تعديل عقودها وانتفت الفائدة من المرسومين الملكين .

غير ان جو العلاقات بين الحكومات والشركات يتطور بسرعة كبيرة ، بسبب الضغط العظيم الذي تسلطه على الشركات منظمة الأقطار المصدرة للزيت الخام من جهة وبسبب الوعي العام الذي غمر شعوب تلك الأقطار . وغدت شركات البترول في كل مكان في مركز دفاعي . لذلك فالظرف ملائم كما يبدو لأن تسمى الحكومة الليبية للظفر بالمساواة مع أقطار منظمة (اوبك) الأخرى . ولعل الشركات العاملة في ليبيا أكثر استعداداً الآن لتقبل شروط عادلة مما كانت قبل سنتين .

فاذا بدا للحكومة ان الوقت ملائم الآن لتعديل القانون فمن رأي المؤلف استشارة منظمة (اوبك) قبل الاقدام على التعديل وذلك لتوحيد الأحكام التشريعية بقدر الامكان وللإسترشاد بالخبر التي اكتسبتها الأقطار الأخرى عبر سنين طويلة .

واضافة الى ذلك يقترح المؤلف دراسة امكانية ائصال التعديلات الآتية بشكل من الأشكال :

١ - ان القاء لجنة البترول بمقتضى التعديل الصادر في ١٦ يوليو ١٩٦٣ كان يستوجب صياغة جديدة للقانون القديم بكامله ، لأن هناك مواضع عديدة لا يتسجم فيها القانون القديم مع النصوص الجديدة مثال ذلك ما يلي :

أ - تنص الفقرة الثالثة من المادة (٦) على ان للجنة منح تراخيص استطلاع . وقد عدل هذا النص بالاستعاضة عن اللجنة بالوزارة . غير ان منح التراخيص اصبغ من اختصاص اللجنة العليا وخاصة لمصادقة مجلس الوزراء . لذلك فابقاء النص بشكله الحالي مضلل .

ب - وتنص الفقرة الأولى من المادة نفسها ، بمد التعديل ، على وجوب تقديم الطلبات بثلاث نسخ الى الوزارة التي عليها تقديم نسخة منها الى الوزير . ان هذه الصياغة هزيلة لأن الوزير هو نفسه المسئول عن الوزارة ويستطيع أن يتصرف بالنسخ الثلاث ! وتنصرف نفس هذه الملاحظة الى الفقرة الخامسة من المادة (٧) .

ج - خلقت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ وظيفة « مدير شئون البترول » ، واسبغ المشرع عليه صلاحيات معينة يستطيع ممارستها قانوناً على انفراد ودون مشاوره رئيس لجنة البترول . وكثيراً ما أدى ازدواج السلطة في لجنة البترول على هذا الشكل الى احتكاك بين المدير « والرئيس . وكان يمكن ان يتأزم الموقف لولا ان المدير امتنع بمحض اختياره عن ممارسة صلاحياته القانونية . وقد جاءت تعديلات يوليو ١٩٦٣ بمحاولة لتصحيح الوضع بحذف هذا الشذوذ القانوني من صلب المادة الثانية إلا انها سبغت فيها يظهر عن تقليم السلطات الواسعة الممنوحة للمدير في جملة مواد لاحقة . فالفقرة (١٢) مثلاً من المادة (٩) لا تجيز الحفر ضمن

مسافة ٥٠ متراً من أي مشروع عام دون موافقة سابقة من المدير ووفقاً للشروط التي يفرضها . كما ان البند (١٢) من الملحق الثاني يمنع جميع الشركات من مباشرة أي عمل ذي صبغة دائمة الا اذا اقترنت التصاميم والمواقع بمصادقة المدير .

٢ - ان تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٠ يؤدي في الواقع الى انقاص شهر واحد من المدة التي يلزم صاحب عقد الامتياز خلالها بتخفيض مساحة عقد امتيازها . فعندما يضطر صاحب العقد الى ابلاغ اللجنة قبل شهر من حلول الموعد بالمساحات التي ينوي التخلي عنها يكون قد فقد السيطرة على تلك المناطق منذ اللحظة التي أبلغ فيها اللجنة بنواياه . وعلى ذلك فمن المستحسن صياغة هذه الفقرة بحيث لا تتعارض مع الفقرة الأولى .

٣ - تتناول المادة ١٢ من القانون الشروط التي يجوز بمقتضاها لصاحب عقد امتياز استعمال الطاقة الفائضة في خط أنابيب صاحب عقد امتياز آخر . فإذا اتفق الفريقان على شروط الاستعمال فيجب ان توافق الوزارة على الشروط المتفق عليها . واذا عجز الفريقان عن الاتفاق أو إذا لم توافق الوزارة على الشروط فعلى الوزارة نفسها ان تقترح شروط الاستعمال . فإذا لم يقبل أحد الفريقين بمثل هذه الشروط تحيل الوزارة الخلاف الى لجنة ثلاثية تضم ممثلاً عن صاحب عقد الامتياز المالك للطاقة الفائضة وممثلاً عن الوزارة ومثلاً يعينه رئيس المحكمة العليا في ليبيا .

ان هذا الترتيب لا يبدو عادلاً ولا منطقياً . فهو ليس يعادل لأن صاحب عقد الامتياز الراغب في استعمال الطاقة الفائضة غير ممثل في اللجنة الثلاثية . وهو ليس منطقياً لأن الوزارة هي الحاكم الذي

يقرر شروط الاستعمال وهي الحكم فيما إذا اعترض أحد الفريقين على الشروط .

٤ - ان الايجار السطحي المنصوص عليه في المادة (١٣) من القانون ، والبالغ عشرة جنيهات أو خمسة جنيهات لكل مائة كلو متر مربع سنوياً واطىء الى درجة لا تكاد تصدق ، وهو لا يؤلف قوة دافعة تستطيع دفع صاحب عقد الامتياز الى نشاط استطلاعي حثيث . فصاحب عقد الامتياز الذي منح مساحة ٥٠٠٠ كلومتر مربع لا يدفع بمقتضى القانون الحالي سوى ٥٠٠ جنيه أو ٢٥٠ جنينهاً (حسب الموقع) في السنة كاييجار سطحي . وهذا المبلغ الزهيد تستطيع أصغر شركة بقرولية دفعه وتجميد عقود الامتياز لسنوات طويلة بما لا يتفق ومصلحة الشعب الليبي . والتزامات العمل التي يفرضها القانون لا تحمل هذا الاشكال لأن المصروفات الدنيا المفروضة في المادة (١١) تشمل جميع عقود الامتياز في القسم البترولي الواحد بحيث يستطيع من منح جملة عقود في قسم بترولي واحد ان يحرص فعالياته ضمن عقد امتياز واحد واحمال المناطق الأخرى . ولعل هذا هو السبب في كون أكثر من نصف عقود الامتياز في ليبيا بمبدأ منذ سنوات . من رأي المؤلف ضرورة زيادة الايجار السطحي الى جنيه واحد على الأقل عن كل كلومتر مربع مع فرض التزامات عمل على كل عقد امتياز على انفراد .

٥ - تنص المادة (١٣) على استيفاء الحكومة أتاوة بنسبة ١٢,٥٪ من قيمة انتاج الشركة من الزيت الخام . وتحسب هذه القيمة على أساس السعر السائد دون اقتطاع أي خصم منه ودون طرح تكاليف النقل من قم البشر الى المرفأ البحري أو أي تكاليف أخرى .

وهذا مشابه لما هو معمول به في الشرق الأوسط . ولكن بعض الشركات العاملة في ليبيا ملزمة حسب اتفاقات خاصة بدفع نسبة أعلى من الأتاوة (راجع الفصل الثالث تحت عنوان « اتجاه جديد في عقود الامتيازات ») . ويعتقضى القانون الليبي تسترد الشركة الأتاوة المدفوعة الى الحكومة من نصيفتها من الأرباح . وتعمل منظمة (أوبك) على حمل الشركات الكبرى على قبول مبدأ « تصريف » الأتاوات ، أي اعتبارها مصرفاً تتحمله الحكومة والشركات مناصفة كغيره من المصروفات . فاذا تكلفت جهود (أوبك) بالنجاح فيبني تعديل القانون على هذا الأساس .

ولايضاح الأمر الذي يحدثه « تصريف » الأتاوة في مجموع إيرادات الحكومة ندرج فيما يلي مثالا عمليا :

لنفترض ان شركة استو باعت مليون برميل من زيت البريقة بالسعر السائد وهو ٢,٢١ دولاراً للبرميل وان كلفة الانتاج هي ٥٠ سنتاً للبرميل . عندئذ يكون الربح الصافي بعد استبعاد الكلفة ١,٧١٠,٠٠٠ دولار . وبقسمة هذا الرقم على اثنين تكون حصة الحكومة ٨٥٥,٠٠٠ دولار حسب أحكام القانون الحالي . وتتألف هذه الحصة من ٢٧٦,٢٥٠ دولاراً بصفة أتاوة و ٥٧٨,٧٥٠ دولاراً بصفة ضرائب . أما في حالة اعتبار الأتاوة مصرفاً فتكون المحاسبة على الوجه التالي .

الربح الصافي بعد طرح كلفة الانتاج	١,٧١٠,٠٠٠	دولار
ناقصاً الأتاوة كمصرف	٢٧٦,٢٥٠	«
الدخل الصافي	١,٤٣٣,٧٥٠	«
ضرائب الحكومة (نصف)	٧١٦,٨٧٥	«

بمجموع حصة الحكومة ٩٩٣,١٢٥ دولار

يظهر مما سبق ان اعتبار الأتوة ضمن المصروفات يحدث الآثار الآتية :

١ - تتسلم الحكومة نفس قيمة الأتوة ولكنها تستوفي مقداراً أكبر من الضرائب ، وهذا ملائم لظروف الشركات بالنسبة للضرائب التي تدفعها الى الدول التي تنتمي اليها .

٢ - تتسلم الحكومة في المثال الافتراضي السابق ١٣٨,١٢٥ دولاراً أكثر مما كانت تتسلمه حسب الترتيب المعمول به .

٣ - تصبح قاعدة المناصفة ٤٢/٥٨ تقريباً بدلاً من ٥٠/٥٠ أي ان الحكومة تحصل على نسبة ٥٨٪ بدلاً من النصف .

٦ - يحق للحكومة بمقتضى الفقرة (٨) (٢) من المادة ١٣ أخذ جزء من الأتوة اوكلها عيناً بدلاً من أخذ قيمتها نقداً . وهذا النص مقتبس من اتفاقيات الشرق الأوسط . وكان الهدف الأصلي من ادخاله في تلك الاتفاقيات تهيئة حرك ترجع اليه الحكومات عندما يداخلها ريب من عدالة الأسعار السائدة . فاذا ارادت أي حكومة التأكد من سلامة السعر الذي يباع به زيتها اخطرت الشركة بعزمها على اخذ أتاوتها عيناً وحاولت بيع ذلك الزيت بسعر أعلى . فان وفقت الى ذلك رجعت على الشركة وطالبتها بزيادة سعرها . وان لم توافق اطمانت الى ذمة الشركة وحسن تقديرها .

غير ان ظروف السوق سرعان ما تغيرت بحيث فقد هذا النص فاعليته تماماً وغدا جثة هامدة . فقد نشأت فجوة بين الأسعار السائدة

واسعار السوق تعذر معها بيع زيت الأناوة بالسعر السائد وما زالت هذه الفجوة باتساع .

وتحاول الحكومة العراقية كل سنة بيع زيت الأناوة عن طريق الاعلان في الصحف العالمية ولكنها لم تستطع فيما يظهر بيع قطرة واحدة بالسعر السائد .

ففي ظروف كهذه ليس من السهل على المؤلف تبين وجه الحكمة في استعارة شجرة مينة من جنينة قديمة وغرسها في بيئة جديدة دون بذل جهد على الأقل لبحث نسمة من الحياة فيها .

ولبحث الفاعلية في هذا النص وفتح المجال للممارسة الحكومة الليبية حق الخيار الذي حاول القانون منحه يجب تعديل الفقرة المذكورة بشكل يضمن عدم خسارة الحكومة أي شيء بل نتيجة أخذ الأناوة عيناً وتسويقها بصورة مستقلة . ويمكن تحقيق هذه الغاية بأن يشترط القانون ان أي زيت تختار الحكومة اخذه عيناً يجب ان يحسب بسعر مساوٍ لمعدل السعر الذي تباع به الشركة نفس الزيت لعملاء غير مرتبطين بها . والفرق بين هذا السعر الفعلي والسعر السائد يؤول الى الحكومة . لنفرض مثلاً ان الحكومة اختارت أخذ مليون برميل من زيت الضهرة الخام عيناً ، وان السعر هو ٢,٢١ دولاراً للبرميل إلا ان معدل ما تحققه الشركة قماً هو ١,٨٠ دولاراً للبرميل . ففي مثل هذه الحالة تتسلم الحكومة في ميناء السدرة المليون برميل محسوباً بسعر ١,٨٠ دولاراً للبرميل ، وتتسلم اضافة الى ذلك دفعة تكيلية يبلغ ١٠,٠٠٠ دولار لتغطية الفرق بين السعر السائد ومعدل السعر المتحقق .

أليس من الأصوب حذف هذا النص كلية وتقاضي هذه التعقيدات ؟ الجواب كلا قطعاً . فهناك عدة مزايا تقترن باخذ زيت الأناوة عيناً نكتفي بذكر ما يلي منها :

أ - ان تسويق الزيت من قبل الحكومة مباشرة يتيح لها مجال الخبرة في ميدان حيوي من صناعة البترول . فإذا تسلحت بهذه الخبرة ف سوف تكون أقدر على تطبيق المادة (١٥) من اللائحة البترولية رقم (٦) المتعلقة بمدالة الخصوم ومعقوليتها . وتلعبه اليوم اكثر حكومات الأقطار المنتجة الى المشاركة في عمليات الشركات بقدر ما يتيسر لها ذلك .

ب - عند عقد اتفاقات تجارية مع الأقطار الصديقة تستطيع ليبيا تقديم الزيت الخام كمفكرة هامة في قائمة السلع التي يجري تبادلها .

ج - قد يؤدي اخذ الأثوة عيناً الى زيادة صادرات ليبيا من الزيت الخام لأن الشركة التي تضطر الى تسليم زيت الأثوة ستحاول التعويض عنه بزيادة الانتاج لمجابهة التزاماتها التعاقدية في تجهيز كمية معينة من الزيت الخام .

د - ان قدرة الحكومة الليبية على المتاجرة بالزيت الخام على اماكن تجاري سليم سوف يفتح امامها امكانية هامة اخرى ، وهي امكانية شحن الزيت الى اوربا بناقلاتها الخاصة . لقد حاولت جملة اقطار منتجة الدخول في ميدان النقل البحري ببناء اسطول صغير من الناقلات بضية زيادة مشاركتها في العمليات البترولية . ولعل الحكومة الليبية في مركز افضل لممارسة هذه الفعالية حتى إذا لم يكن هناك زيت اثوة لأن في ليبيا عدداً من الشركات التي لا تملك ناقلات .

٧ - ان قانون البترول الليبي وتمديلاته لا تحتوي على نص يسمح للحكومة بتعيين ممثل عنها في مجالس مديري شركات البترول العاملة في بلادها . وهذا نقص خطير لا بد من تلافيه في

التعديلات المقيلة ، فكل حكومات الأقطار المصدرة للزيت ممثلة في مجالس إدارات الشركات بمدير أو مديرين من مواطنيها . ويتمتع ممثلو الحكومة بنفس الحقوق والامتيازات ويتلقون نفس المكافآت من الشركات كباقي المديرين . فالمادة ٤٤ مثلا من اتفاقية شركة نفط البصرة المؤرخة ٢٩ يوليو ١٩٣٨ والمادة ٣٥ من اتفاقية شركة النفط العراقية المؤرخة ٢٤ مارس ١٩٣١ تنصان على تمثيل الحكومة بمدير واحد . غير ان الحكومة لم تكتف بذلك بل تطالب بتعيين مدير تنفيذي اضافة الى المدير الأول للمشاركة في رسم السياسة العامة للشركات . وفي الكويت تنص المادة السادسة من اتفاقية شركة نفط الكويت على تمثيل الحكومة الكويتية بمدير يحضر جلسات مجلس المديرين في لندن . وهناك نصوص مشابهة في اتفاقية السعودية مع أرامكو وغيرها .

ان من حق الحكومة الليبية ان 'تسمع صوتها عن طريق مجلس مديري الشركات وان تساهم في رسم السياسة البترولية التي تقرر رفاه وسعادة هذا الجيل واجيال كثيرة قادمة .

٨ - تنص الفقرة (١) (ب) من المادة ١٣ على وجوب دفع الشركة الايجار العالي بمعدل ٢٥٠٠ جنيه في السنة لكل ١٠٠ كلومتر مربع من مساحة العقد عند العثور على البترول بكميات تجارية . ولكن ما هي المقاييس التجارية ؟ تحاول المادة الرابعة من اللائحة البترولية رقم ٦ الاجابة عن هذا السؤال ، ولكن المادة صيغت بشكل مطاط بحيث يتعذر في الغالب اتفاق وجهات النظر بين الحكومة والشركات حول بلوغ هذه المرحلة . لقد عثر على عدد من الحقول البترولية التي تبدو كبيرة في ليبيا ولكن لم يتم إلا قليل منها بيسم التجارية . وعليه فلا بد من تعريف التجارية

بشكل اوضح لتفادي الخلافات مع الشركات ولحفظ حقوق البلاد من الضياع في حومة النزاع والأخذ والرد .

وينبغي ان يأخذ التعريف بنظر الاعتبار احتمال تغير الظروف . فقد يحكم على حقل بكونه تجارياً على اساس قربه من خط انابيب ذي طاقة نقل فائضة يمكن استخدامها لنقل الزيت الخام الى ساحل البحر . ولكن هذه الطاقة الفائضة قد لا تكون ميسورة بعدئذ وليس تحت تصرف صاحب عقد الامتياز وسيلة اخرى لنقل زيتيه على اساس اقتصادي . فالقانون الحالي يقضي باستمرار صاحب عقد الامتياز بدفع الايجار العالي رغم عدم تيسر وسيلة لنقل زيتيه ، وفي هذا اجحاف بين .

٩ - ان الفقرة التاسعة من المادة (١٤) تؤدي الى تقليص نصيبه الحكومة من الارباح بنأجيل دفع الضرائب الى ما بعد انتهاء السنة المختصة بأربعة شهور . فالضرائب المستحقة عن مبيعات الزيت الخام المعقودة في يناير ١٩٦٣ لا تدفع إلا في ابريل ١٩٦٤ . والفائدة المستحقة على هذه المبالغ (لقاء بقائها في حوزة الشركة تصرف فيها كما تشاء) لا تصل الخزينة الليبية . فعلى اساس فائدة ٥٪ فقط سوف تخسر الحكومة الليبية في عام ١٩٦٤ ما لا يقل عن مليون جنيه ليبي . ان الضرائب تدفع في الشرق الأوسط على اساس ربع سنوي ، حيث تصدر الشركات بيانات مؤقتة بعدد الأطنان المصدرة كل ثلاثة اشهر وتدفع الضرائب على ذلك الأساس . وفي نهاية السنة تصدر الشركات الأرقام النهائية وتجري التسوية اللازمة بمقتضاها . وعلى ذلك يوصي المؤلف بتعديل القانون لازالة هذا الغبن وضمان مساواة في المنافع بين ليبيا واقطار الشرق الأوسط .

١٠ - تحول الفقرة الثالثة من المادة (١٤) شركات البترول حق اعتبار

بعض عناصر الكلفة مصرفاً اعتيادياً يستقطع من الدخل السنوي بدلاً من اعتبارها مصرفاً رأسمالياً يستقطع خلال سنوات . فجميع نفقات الاستطلاع والتنقيب وتكاليف الحفر غير المادية ونفقات حفر الآبار غير المنتجة للزيت الخام بكيات تجارية لفترة ما بعد بدء الإنتاج يحوز اعتبارها مصروفات جارية . ان طريقة الحساب المذكورة تلتحق غنياً بالحكومة الليبية لأنها تقطع جزءاً كبيراً من دخلها بينما تضيف كثيراً الى الوارد النقدي للشركات . والمنافع التي يحققها الاستطلاع وتطوير الحقول يمتد ارضا الى سنوات طويلة لذلك فمن العدل والمنطق ان تعتبر مثل تلك المصروفات رأسمالية يقسط استردادها على سنوات بدلاً من استيفائها صفقة واحدة من دخل سنة واحدة . وقد افلحت السعودية مؤخراً في انتزاع هذا الحق من شركة أرامكو ولا مبرر لعدم محاولة ليبيا الحصول على نفس المزية من الشركات العاملة في اراضيها .

١١ - ان تعريف الأسعار السائدة الوارد في الفقرة الخامسة من المادة ١٤ تعريف غير موفق ، وهو مأخوذ من الاتفاقيات المراقبة التي لا تخلو من اللبس والدوران . فمن لم تطأ قدماء الدروب المظلة التي تسلكها الشركات في تعابيرها القانونية لا يفهم من عبارة « يتوصل اليها بالرجوع الى اسعار السوق الحرة ... ووفقاً للطريقة التي يتفق عليها بين صاحب عقد الامتياز ولجنة البترول ... » إلا ان للحكومة صوتاً محترماً في تقرير الأسعار السائدة . ولكن الحقيقة هي على النقيض من ذلك . ففي العراق هناك « مذكرة عمل » تقول ما معناه ان الطريقة التي يتفق عليها بين الحكومة والشركة هي السعر الذي يختاره صاحب عقد الامتياز ! أما في ليبيا فهناك نص في المادة (١٤)

من اللائحة البرولية رقم ٦ يعرف « الطريقة » بكونها السعر
الذي يقرر ويعلن من وقت لآخر من قبل صاحب عقد
الامتياز . ان هذا التناقض بين احكام القانون واحكام
اللائحة يجب ان يزول لتنزيه التشريع اللبي من اللف
والدوران .

واؤه المستعان



محتويات الكتاب



الصفحة	
٥	المقدمة
٧	الفصل الأول : المملكة الليبية
٣١	الفصل الثاني : المملكة الليبية (تتمة)
٥٩	الفصل الثالث : الأطار القانوني لصناعة البترول
٨٩	الفصل الرابع : تطور الصناعة البترولية في ليبيا
١٣٣	الفصل الخامس : هيكل الأسعار ومشاكل التسويق
١٦٧	الفصل السادس : الزيت الليبي وزيت الشرق الأوسط وفنزويلا
١٩٣	الفصل السابع : انشاء صناعات ذات قاعدة بترولية
٢٠٩	الفصل الثامن : التعديلات القانونية المقترحة

انجزت مطابع دار الأندلس
في بيروت طبع كتاب
« الملكة اليبية » في الخامس
عشر من شهر كانون الأول
سنة ١٩٦٣